جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية والإجتماعية
تاريخ عام
تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
بن سبتي شرف الدين هزابرة خالد

يوم: //

التجنس بالجنسية الفرنسية خلال الفترة الإستعمارية في تونس والجزائر

لجنة المناقشة:

بنادي محمد الطاهر	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
بكرادة جازية	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
جدو فؤاد	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

" ..... و اعتصموا بحبل الله جميعا و لا تفرقوا

و اذكروا نعمة الله

عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا و كنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون ....."

صدق الله العلي العظيم

الآية 103 سورة آل عمران

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و بتوفيقه تتحقق الغايات والصلاة والسلام على سيدنا محمد صل الله عليه وسلم نشكر الله ونحمده على إنارة سبيلنا وتوفيقنا في هذا العمل البسيط المتواضع.

ونتقدم بأجمل عبارات الشكر والاحترام والتقدير إلى أستاذتنا الفاضلة الدكتورة المشرفة على إنجاز هذا العمل "بكرادة جازية " لما بذلته من جهد جبار في انجاز هذه المذكرة وبتشجيعها وتوجيهاتها فلها منا على ذلك جزيل الشكر والاحترام والتقدير وبارك الله فيها إن شاء الله ,كما نتقدم بالشكر المسبق والامتنان لأعضاء اللجنة المشرفة على مناقشة هذه المذكرة .

و نشكر إلى كل من قدم لنا المساعدة والتوجيه في إنجاز هذا العمل فكل الاحترام والتقدير لهم فمن واجبنا رد الفضل لأصحابه بعد الله عز وجل .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلي كل من ساعدنا وقدم لنا تشجيع في انجاز هذا العمل كما نتقدم بالشكر إلى كل الطاقم الإداري في مكتبة كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية للجامعة ومكتبة المطالعة العمومية في بسكرة ونشكر كل من ساهم في هذا المذكرة من قريب أو بعيد

الإهداء

إلى نبع الحنان وبر الأمان من منحتني الحياة و الحب من ربتني و أعانتني بالصلاة والدعاء إلى أعلى إنسانة في الوجود أمي الحبيبة حفضها الله

إلى من أعطاني الحنان ورعاني منذ كنت صغيرا وحثني على المثابرة وتجاوز العقبات أبي الغالي أطال الله في عمره وحفظه

إلي أخوتي نرمين ,محمد لخضر,أميمة,عبد العزيز,نصر الدين,براء,إلى كل أفراد عائلتي الصغير والكبير كل باسمه

إلى كل أساتذتي الكرام عبر كل الأطوار من الابتدائي حتى الجامعة إلى كل من ساندني ووقف إلى جانبي في انجاز هذا العمل المتواضع .

إلى زميلي الذي أنجز معي هذا العمل البسيط خالد هزابرة

إلي كل زملائنا طلبة الثانية ماستر دفعة 2021

شرف الدين

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا وأنار لنا دربنا إلى انجاز هذا العمل.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى حبيبتي ومدرسة الحياة و منبع الأمان إلي أجمل ما في الوجود والتي بفضلها وصلت إلى ما انأ عليه الآن إلى والدتي خديجة حفضها الله

إلى والدي رحمه الله

ألي أخي عبد الرزاق و أختي آمال إلى خالتي دليلة وخالي مداني إلى أسرة عمي مبروك وخالتي جميلة ألي أبنائهم أمير وأيمن.

كما نشكر كل الأستاذة الذين ساهموا في تكويننا طيلة مسارنا الدراسي والبحثي أبرزهم أستاذتي المشرفة " بكاردة جازية " التي لها الفضل الكبير في الدفع بنا إلى الميدان وتطبيق هذه الحصيلة العلمية الطويلة .

إلي كل من ساهم في مساعدتنا في انجاز هذا العمل البسيط على رأسهم رفيقي في المذكرة شرف الدين بن السبتي , إلي كل الرفاق و الأخوة .

إلي كل الزملاء الذين درسنا معهم طيلة المشوار الدراسي .

خالد

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
ج	الجزء
ط	الطبعة
ص	الصفحة
ص ص	الصفحات
د. د	دون دار نشر
(د. ب)	دون بلد
(د. ت)	دون تاريخ
تر:	ترجمة
مج	مجلد
الح ع1	الحرب العالمية الأولى

مـــقدمة

لقد عاشت شعوب المغرب العربي وخاصة الجزائر وتونس تجربة عسيرة أثرت على مقومات هذه الشعوب من الناحية الاجتماعية والسياسية وغيرها فقد تعرضت هذه البلدان إلى حركة استعمارية إمبريالية حاولت طمس وجودها ومحو هويتها ، قاد هذه الحركة الاستعمار الفرنسي لما شهده هذا الأخير من أهمية المنطقة المغاربية فتبنى سياسة التوسع الاستعماري.

ومنذ أن وطأت أقدام المستعمرين الفرنسيين أراضي البلدين وهم حريصون على تشتيت أهلها بمختلف الطرق والأساليب فلم تتجسد سياسته في نهب أراضيهم وسلبها فقط بل تعرضوا أيضا إلى محاولات لطمس الهوية والشخصية الوطنية العربية الإسلامية لسكان المنطقة وإذابتهم في الكيان الفرنسي وإنهاء وجودهم ككيان مستقل بكل مقوماته.

فلجأت إلى هدم اغلب المؤسسات الدينية والثقافية لتجهيل هذا الشعب على كل ما هو مرتبط بشخصيته ليسهل التحكم فيه وإعادة تأهيله وفق المنظور الفرنسي ولم تكتف بهذا فقط فقد استخدمت السلطة الفرنسية أسلوب آخر وهو التجنس والذي استخدمته كوسيلة لتحقيق مآربها في البلاد وكأسلوب للسيطرة والهيمنة على مواطنيها وكأداة لمحاربة الدين والهوية الوطنية وتحويل المغاربة إلى رعايا فرنسيين.

وفي ظل هذه السياسة التي انتهجتها السلطات الفرنسية تشكلت نخبة مثقفة وظهرت أحزاب سياسية والتي بالرغم من اختلاف مشاربها الفكرية جمعتهم غايات مشتركة وهي الحفاظ على المقومات العربية الإسلامية وهذا ما سنعالجه في موضوعنا هذا .

أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع يمكن توضيحها في النقاط التالية:

أ: الأسباب الذاتية:

- رغبتنا الشخصية في دراسة هذا الموضوع وإبراز ما يخفي وراءه من حقائق وغايات استعمارية

- الرغبة في التعرف على الجانب القانوني والإداري للاستعمار الفرنسي .

- الرغبة في التعرف على دور الأقليات في دعم الاستعمار.

- دراسة أهم مرحلة شهدتها الجزائر وتونس خاصة في الفترة الاستعمارية.

ب: الأسباب الموضوعية:

- محاولة التعمق في دراسة القوانين والمراسيم التجنس وإظهار أهم النقاط التي عالجتها.

- معرفة هل فرنسا جنست و اعترفت بأقلية أم بكل الجزائريين

- محاولة دراسة الاختلاف بين السياسة الاستعمارية في تونس والجزائر

- معرفة الأهداف و غايات الاستعمار من هذه القوانين.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا للموضوع في :

- السعي إلى إظهار السياسة التي تبنتها فرنسا في احتلالها للبلدين الجزائر وتونس.

- كذلك كون الموضوع يتحدث على موقف فرنسا من الهوية العربية من خلال قوانين التجنس

- التقصي العميق في فحوى هذه القوانين وما تحمله من خبايا.

– كون البحث يقدم خطورة مهمة لاستجلاء حقيقة هذه القوانين وكيف خدمن الاستعمار الفرنسي.

– الإشارة إلى المواقف وردود الفعل الوطنية الجزائرية والتونسية على قوانين ومراسيم التجنس الفرنسي.

أهداف الدراسة:

– إبراز حقيقة الاستعمار الفرنسي من خلال سياسة والتي جسدها في قوانين التجنس لضرب الهوية.

– تسليط الضوء على أهم القوانين والمراسيم التي سنتها السلطات الاستعمارية والى إي مدى خدمة مصالحه في المنطقة

– التعرف على الموقف ووجهات النظر المختلفة الجزائرية والتونسية على هاته القوانين.

الإشكالية:

تكمن إشكالية موضوعنا في:

إلى أي مدى ساهم التجنس في تثبيت الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نذكر منها:

– فيما يتمثل مفهوم كل من القانون والمرسوم والدستور؟

– ما هي أهم المحطات التي سار عليها التجنس الفرنسي في كل من الجزائر وتونس؟

– فيما تتجلى ردود الفعل الجزائرية والتونسية على سياسة التجنس الفرنسي؟

خطة البحث:

وللإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم العمل إلى مدخل وثلاثة فصول عالجنا فيها موضع الدراسة ثم الخاتمة فيها حوصلة من النتائج والتي خرجنا بها من البحث مع مجموعة من الملاحق، فبالنسبة للمدخل تم ضبط المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بموضوعنا حث عرفنا كل من التجنس والقانون والمرسوم والدستور.

أما في ما يخص الفصل الأول المعنون بالقوانين الخاصة بالتجنس في الجزائر ندرج تحته ثلاث مباحث عنونا المبحث الأول بقانون السيناتوس كونسلت سنة 1865م عالجنا فيه كل من مضمون وأهداف القانون والمواقف المترتبة عنه أما المبحث الثاني تحدثنا فيه عن قانون كليمنصو سنة 1919م تحدثنا فيه حول مضمونه وأهداف فرنسا منه والمواقف منه واختتمنا الفصل الأول بالمبحث الثالث المعنون بدستور الجزائر 1947 (القانون الخاص) عالجنا فيه مضمونه وردود الفعل عليه، أما الفصل الثاني مبحثين تناولنا في المبحث الأول مرسوم كريميو عام 1870 تطرقنا إلى ردود الفعل على المرسوم، أما المبحث الثاني جاء بعنوان مرسوم بلوم فيوليت عام 1936 عارضين فيه ظروف صدور المرسوم ودوافعه ومضمونه واختتمنا الفصل بمواقف الأحزاب الوطنية من المرسوم والفصل الثالث المعنون بمنح الجنسية في تونس قسمناه إلى 03 مباحث تناولنا في المبحث الأول التجنس في تونس تطرقنا فيه إلى مراحل التجنيس في القرن 20/19م والفئات المجنسة والاستيطان الفرنسي في تونس والمبحث الثاني الذي جاء بعنوان القوانين الفرنسية الخاصة بالتجنيس في تونس تناولنا فيه قوانين 1885-1898و 1910و 1923. وتطرقنا في المبحث الثالث ردود الأفعال التونسية على التجنيس.

لنختتم هذه الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها كما أوردنا بعض الملاحق التوضيحية وفهرس للموضوع، واعتمدنا في موضوعنا على عدة من المصادر والمراجع من بينها:

– شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة ، ساعدنا كثيرا في التعرف مرسوم بلوم فيوليت وعلى قانون 1947 لما احتوته واهم المواقف اتجاهها.

– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية ن ج3،ج6، ساعدنا في التعرف على المراسيم وخاصة بلوم فيوليت وبعض القوانين والمواقف منها.

– معوشي أمال ن يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي ساعدنا في التعرف على ظروف صدور مرسوم كريمي ومحتواه.

– عفرون محرز ن مذكرات ما وراء القبور حيث وضح لنا شخصية أدولف كريمي و محتوى مرسومه.

– شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة ساعدنا في مضمون مرسوم بلوم فيوليت ومحتواه.

– يحيى بوعزيز ، الاتجاه اليمني للحركة الوطنية ، ساعدنا كثيرا في التعرف على محتوى القوانين .

– محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين ، إذ عرفنا على أهم المواقف المختلفة من القوانين .

– محمد بوطيبي، التجنس في تونس بين القبول والمعارضة خلال فترة الحماية 1881–1956، ساعدنا في الكشف على مراحل التجنس في القرن 20/19 .

– ثامر الحبيب، هذه تونس ، ساعدنا في التعرف على قوانين 1885–1898 .

المنهج:

لقد اعتمدنا في دراستنا للموضوع على المنهج التاريخي لملائمته في سرد الأحداث والحقائق كرونولوجيا، والمنهج الوصفي في شرح بعض المصطلحات والمفاهيم والتعريف بالشخصيات

وعرض الأحداث، كما اعتمدنا على المنهج المقارن في عرض اختلاف السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر وتونس وفي عرض نسبة و المجنسين في البلدين.

الصعوبات :

من الصعوبات التي واجهتنا في موضوعنا هو :

– امتداد الفترة الزمنية من سنة 1865 إلى سنة 1947 وهذا يستدعي ضرورة تتبع المراحل التي مر بها التجنس طيلة هذه الفترة مع ذكر التعديلات التي صاحبت هذه الفترة .

– ظهور العديد من المواقف من التجنس مما استلزم الاكتفاء بذكر أبرزها.

– تداخل القوانين مع بعضها البعض، وخاصة أننا طلبة تاريخ ولسنا طلبة قانون ، مما صعب علينا في بعض الأحيان فهم القوانين .

مدخل مفاهيمي

1) مفهوم التجنيس وأنواع التجنيس

2) مفهوم القانون

3) مفهوم المرسوم

4) تعريف التشريع

5) تعريف الدستور

المدخل مفاهيمي :

لقد حاولت السلطات الفرنسية منذ الدخول إلي الجزائر السيطرة عليها أرضا وشعبا ,وانتهجت العديد من الأساليب والطرق منها ما كان عسكريا ,لكن ركزت أيضا على الجانب السياسي للوصول إلي هدفها هو الاستيطان والإدماج ومن ضمن الإدماج كان التجنيس هو الركيزة الأولى الذي يقوم عليه,وهذا يستوجب علينا تعريف العديد من المصطلحات من اجل توضيح اللبس الذي يشوبها ونزيل كل التساؤلات عن ماهية القانون والتشريع والتجنيس و القانون وتبيان الفروق بينهم حيث إن القانون والتشريع يبدو انه شي واحد لكنه شئ مختلف تماما وهذا ما سوف نوضحه الآن.

1)مفهوم التجنيس:

لغة: أصله من الفعل (جنَّس) جنس,يجنس ,تجنيسا ,جنس الأشياء: شاكل بين أفرادها[1], يذكر الأصمعي صاحب كتاب "الأجناس" هو أول من جاء بلقب التجنيس يقصد به الانتساب لجنسية الدولة ,يقصد به جنست الحكومة كل الأجانب في الجنسية أي أعطتهم جنسية البلد[2]

اصطلاحا: تعرف الجنسية nationalité تبعية قانونية وسياسية تحددها الدولة, يكسب الفرد من خلالها الصفة الوطنية لهذه الدولة تربط بين الفرد والدولة, تضامن و يساعد في هذا تبادل في الحقوق والواجبات أو هي علاقة سياسية قانونية بين الفرد والدولة, وتعيين الحقوق الواجبات متبادلة,كما تدل كلمة التجنس على أنها مجموعة من القوانين والمواثيق التي تؤدي بدورها إلى تغيير الفرد ألي غير جنسيته الأصلية في دولة تستقبله مع مراعاة شروط وامتيازات متعارف عليها حسب القانون الخاص للدولة كمدة إقامة محددة[3]

---

[1])أبو حسن أحمد بن فارس،معجم مقاييس اللغة، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر ،بيروت،1979،ص486

[2]) أبو فضل جمال الدين، محمد بن مكرم،لسان العرب لابن منظور،ط3،دار صادر للطباعة والنشر ،بيروت،لبنان،1994،ص43

[3]) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية،ج1،المؤسسة العربية للدارسات والنشر ،لبنان(د س) ص690

من أجل السيطرة الفرنسية على المنطقة قامت بجملة من الإجراءات في مجال التجنيس هذا لكن بالمقابل جعلت من التجنيس يقتضي التخلي عن الأحوال الشخصية والتخلي عن الدين الإسلامي واللغة العربية لأنها اعتبرت إن هذا ليس من مقومات الجمهورية الفرنسية وبالتالي كان هدفها من هذا التجنيس هو خلق شعب فرنسي محدث يتكون عبر قرون مستقبلية[1]

أنواع التجنيس:قسم الشيخ البشير الإبراهيمي[2] التجنيس إلي نوعين التجنيس القومي والتجنيس السياسي

- **التجنس القومي:**يتمثل في اللغة والعقيدة التي يتبناها كل من يساهم في بناء حياته على أساسها ,فما يميز الشعوب هو العقيدة التي يؤمن بها والذكريات التاريخية و الشعور المشترك بينه وبين من يشاركه هذه القومية ,من خلال فكر جمعية العلماء المسلمين ترى إن الأمة الجزائرية تتمتع بجميع مقومات الجنسية وهذا ما سعت للدفاع عنه[3] يذكر الشيخ البشير الإبراهيمي من خلال مؤلفاته:إن الجزائر لديها جميع مقومات والمؤهلات التي تجعلها ترقى لتكون أمة واحدة مستقلة غير, خاضعة وهذا ما يقصده من خلال التجنس القومي ,أي إعطاء الجنسية على امتداد عقيدي أو لغوي أو لغوي أو اثني [4]

التجنس السياسي: تتمثل في الحقوق المدنية و القانونية التي يتمتع بها الإفراد لاشتراكهم في نفس المصالح , هذا ما حاول الشعب الجزائري الحصول عليه من خلال النضال السياسي لكن السلطة الفرنسية سعت لجعل الشعب يتخلي عن أحواله الشخصية مقابل

---

[1]) رابح تركي،الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر،ط5،المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،2008،ص 438

[2])**محمد البشير الإبراهيمي:** ولد في سطيف 1889 تعلم علوم القرءان واخذ المبادئ العلمية عن عمه ،هاجر إلى الحجاز مع والده قبل الحرب العالمية الأولى وتتلمذ في المدينة المنورة وتعلم علم الحديث والعلوم القرآنية ،في 1913 تلقى بالشيخ عبد الحميد بن باديس وتحدثوا في عديد من الأفكار،وفي أوائل عام 1920كان له الأثر البارز في تأسيس جمعية العلماء المسلمين انشأ دار للحديث في تلمسان 1937وله مساهمات عديدة في مجال الكتابة والتحرير داخل الجرائد كان له نضال واسع في المهجر مع بداية الثورة التحريرية،للمزيد ينظر،خير الدين شترة،الكلية الجزائريين بجامع الزيتونة (1900-1956) ص 07

[3])عبد الحميد زوزو،الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية و الثورة التحريرية ،ج1،دار هومة،الجزائر،2012 ،ص369

[4])إبراهيم مهديد،الدور الإصلاحي والنشاط السياسي للشيخ محمد البشير الإبراهيمي، علي نهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين(1931-1944)،قرطبة للنشر والتوزيع،الجزائر،ص ص 105-107

تجنيس السياسة تحت فكرة أن الشعب الجزائري شعب بربري لا يمكن إن يصل إلي مراكز صناعة القرار حتى إن الجنسية التي كسبها عامة الشعب الجزائري خلال الاستعمار الفرنسي كانت خالية من إي استفادة في الحقوق المدنية. [1]

2) مفهوم القانون:

لغة:القانون كلمة يونانية الأصل ، تلفظ كما هي kanun وانتقلت من اليونانية إلى اللغات الأخرى وهى تعني العصا المستقيمة ، فانتقلت إلى الفارسية بنفس اللفظ (كانون) بمعنى أصل كل شيء وقياسه ، ثم عربت عن الفارسية بمعنى الأصل ، ودرج استخدامها بمعنى أصل الشيء الذي يسير عليه ، أو المنهج الذي يسير بحسبه ، أو النظام الذي على أساسه تنتظم مفردات الشيء ، وتكون متكررة على وتيرة واحدة بحيث تصبح خاضعة لنظام ثابت ، فيقال في معرض الأبحاث الطبيعية قانون الجاذبية ، ويقال في معرض الأبحاث الاقتصادية قانون العرض والطلب وهكذا[2]

الاصطلاحا:

لتعريف القانون اصطلاحا ثلاثة تعريفات: هناك تعريفات للقانون اصطلاحا

-تعريف اصطلاحي عام:

وهو القواعد التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع تنظيما ملزما ، ومن يخالفها يعاقب ، وذلك كفالة لاحترامها.

[1]) رابح تركي،المرجع السابق،ص210

[2]) محمد السعيد جعفور،مدخل إلى العلوم القانونية الوجيز في نظرية القانون،ط3،دار هومة،الجزائر،1998،ص13

-تعريف اصطلاحي باعتبار المكان:

وهو مجموعة القواعد القانونية النافذة في بلد ما ، فيقال القانون الفرنسي والقانون المصري [1]

-تعريف اصطلاحي باعتبار الموضوع:

وهو مجموعة القواعد المنظمة لأمر معين وضعت عن طريق السلطة التشريعية يقال: قانون الملكية العقارية، وقانون المحاماة، وقانون الجامعات.

يمكننا القول إن للقانون العديد من التعريفات والمفاهيم التي تختلف في الغايات لكن الأهم وما تطرقنا إليه من خلال هذا الموضوع المفهوم الاجتماعي للقانون الذي يطبق على الأفراد الذي بدوره ينقسم بين قانون عام وقانون خاص.

مفهوم القانون الاجتماعي:مفردة القانون تطلق في الإصلاح للعلوم والنظم القانونية ستصرف مفهومها الي معنيين أثنين أحدهم عام و الأخر خاص [2]مفهوم العام للقانون:يقصد بالمعني العام للقانون مجموعة القواعد القانونية التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع, وتنظم علاقاتهم على نحو ملزم سواء كانت مكتوبة أو عرفية بغض النظر عن مصادر هذه القواعد. [3]

يترادف القانون بهذا المعنى مصطلح القانون الوضعي ,وهي مجموعة القواعد القانونية سارية المفعول في زمن محدد وفق مكان معين ,فالقانون بهذا المفهوم ينشئ نشوء المجتمع والإنسان هو من وضعه يهدف إلي تنظيم الإفراد تنظيما من شانه التوفيق بين مصالح أشخاص وحرياتهم من جهة ومن جهة أخرى بين المصالح العامة من جماعة لأخرى.

القانون هو ما يحدد روابط المجتمع ينشر الحقوق ويساعد على تحقيقها لان الحق هو عبارة عن علاقة قانونية تقوم على إقرار الحقوق للصالح العام المفهوم الخاص للقانون :يوجه إلي مجالين [4]

[1]) رمضان أبو سعود،الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني، الدار الجامعية،بيروت،1982، ص9

[2]) مجموعة من الاقتصاديين،تر حسين الهموندي،دار بن خلدون ،لبنان،1980،ص380

[3]) حسن كيرة،أصول القانون،منشاة المعارف،مصر،1983،ص11

[4]) حسن كيرة،المرجع السابق،ص ص 20/11

- التشريع:يقصد به جملة القواعد القانونية المدونة التي تضعها السلطة التشريعية لتنظيم مسألة ضمن مجال معين دون غيرها من القواعد الغير مكتوبة مثل على ذلك قانون المحاماة,قانون التوثيق
- التقنين:يقصد به مجموعة القوانين,و النصوص القانونية التي تنظم فرع من فروع القانون مثل التعيين المدني [1]

3) مفهوم المرسوم

هو وثيقة قانونية صادرة عن جهة غير رسمية متمثلة في أعلي سلطة وهي في الرئيس, الملك,الوزير, وفق للإجراءات التي عادة ما توضع في الدستور, يختلف تطبيق الدستور من دولة لأخرى, ومن نظام لأخر وهناك مراسيم فردية خاصة بتوظيف كبار القيادات في الجيش والوزارة أو إنهاء مهامهم [2]

أنواع المراسيم :هناك العديد من المراسيم هي

- مرسوم ملكي:هو وثيقة موقعة وصادرة من الملك شخصيا
- المرسوم الرئاسي:القرارات التي يتخذها رئيس الجمهورية استناد لصلاحيات النظام داخل الدولة
- المرسوم الحكومي:هو كل الوثائق الرسمية التي تؤخذ حيز التنفيذ تصدر بعد اتفاق أو إجماع داخل مجلس الوزراء
- المرسوم الوزاري:هو المرسوم الصادر عن رئيس الحكومة بصفة شخصية [3]

[1]) عبد الحي حجازي، المدخل لدراسة العلوم القانونية،دار النهضة القاهرة،مصر،1984ص 123

[2]) نعام احمد الخطيب، القانون الدستوري،دار الثقافة ،القاهرة.مصر،2011 ص10

[3]) نعام احمد الخطيب،المرجع السابق،ص22

4)تعريف التشريع:

يمكن تعريف التشريع على أنه القواعد القانونية المكتوبة والصادرة من السلطات الحاكمة في الغالب, يتم إصدار التشريع بالرجوع إلي السلطة التشريعية المتخصصة, ويتم إتباعه وفق أصول معينة في تكوينه من دونها لا يكون له وزن التشريع هو أهم المصادر الأساسية للقانون العام إذا يعتبر بمثابة المصدر العام للقانون ,عرفت العصور الأولى لوجود الإنسان أحكام قانونية نابعة من العرف الذي يستمد أحكامه من الدين والعادات والتقاليد أو السلطة الدينية المطلقة.[1]

أما التشريع فقد ظهر حديثا بعد مواكبة البشرية للحضارة ,وتقدم البشرية,واتساع العلاقات الاجتماعية بينهم ومكثرتها,التي أدت إلى تكوين التشريع الإقرار به,مع وجود الدول المطالبة به وفرة مواد قانونية التي تحكمها أدت بالتشريع إلي اخذ الصدارة باعتباره مصدر سريعا من حيث الوضع والصياغة يستطيع أن يقوم بالدور الذي يقوم به العرف أو أكثر ومما ساعد التشريع في احتلال هذا المركز أيضا تركز السلطة التي تشرعه في يد الدولة التي تتدخل في تنظيم العلاقات و الروابط بين أفراد المجتمع ,والتشريع من أكثر المصادر القانونية أهمية,وأوسعها انتشار ينظر له جمهور الفقهاء والعلماء انه المصدر الأوحد لجميع القوانين يعود السبب في هذا إلى تمتعه بالعديد من المزايا أهمها:

- سهولة سنه من قبل السلطة التشريعية المختصة ، وسهولة إلغائه ، فهذه السلطة تستطيع كلما دعت الضرورة أو المصلحة أن تسن ما تشاء من التشريعات الصالحة ، وأن تلغي ما يظهر لها فساده أو عدم صلاحه[2] .

[1]) محمد محمود عبد الله،المدخل الي العلوم القانونية،جامعة دمشق.سوريا،1985 ص96

[2]) محمد محمود عبد الله،المرجع السابق،ص 97

- أما العرف فهو ينشأ ويزول ببطيء ، ومن الصعب تغييره أو تعديله بسرعة لعدم وجود سلطة مختصة بذلك[1] .
- سهولة معرفته والرجوع إليه ، وتحديد زمن بدايته وزواله ، إذ إنه يصدر في نصوص مكتوبة ، بحيث يكون من السهل الرجوع إلى الوثائق والمستندات التي تتضمن هذه النصوص لمعرفته وتحديد تاريخه .
- أما العرف فلا بد فيه من إثبات التعامل الجاري بين الناس والعادات السارية فيهم للتأكد من وجوده ، كما لا يمكننا تحديد تاريخ دقيق لبدء انتشار العرف أو لزواله .
- يساعد التشريع على حماية حريات الأفراد و حفظ حقوقهم ، فهو يحدد حقوقهم ووجباتهم .
- يساهم التشريع على توحيد النظام القانوني في البلد الواحد ، ووضع قواعد قانونية عامة تطبق على جميع المواطنين في مختلف مناطقهم ، وذلك خلاف للعرف أو الاجتهاد القضائي اللذين يؤديان لإيجاد قواعد قانونية تختلف في بعض المناطق عن بعضها الآخر.[2]

5) تعريف الدستور:

لغة أجمع علماء اللغة و الفقهاء العرب أن عبارة " دستور " ليست عربية وأن معناها هو القانون الأساسي ، غير أن هذا الاصطلاح العربي اختلف بشأنه ، فنجد بعض الدول قد استعملته للدلالة على معنى الدستور , في حين أن البعض الآخر يستعمله للدلالة على قوانين لا تصل إلى مرتبة الدستور ، ولكنها تعد أساسية باعتبارها تتضمن مبادئ عامة تتناولها

[1]) محمد محمود عبد الله، المرجع السابق، ص 98

[2]) محمد محمود عبد الله،المرجع نفسه ،ص100/97

بالشـــرح أو التفســـير قـــوانين أخـــرى ومثـــل ذلـــك القـــوانين الأساســـية (القـــانون الأساسي العام للعامل مثلا)

والحقيقـــة أن مصـــطلح الدســـتور الآن فـــي معظـــم الـــدول العربيـــة يقابلـــه بالفرنســـي والإنجليـــزي مصـــطلح Constitution,الـــذي يعنـــي التأســـيس أي النظـــام أو القـــانون الأساســـي ونتيجـــة لهـــذا الاخـــتلاف يفضـــل اســـتعمال اصـــطلاح الدســـتور لمـــا يحملـــه من معاني السمو ومظاهر الاحترام

فالدســـتور لغـــة هـــو إذن مجموعـــة القواعـــد الأساســـية التـــي تبـــين كيفيـــة تكـــوين وتنظـــيم الجماعـــة ، ولا يشـــترط فيـــه أن يكـــون مكتوبـــا أو عرفيـــا ، لـــذلك فـــان الدســـتور بهـــذا المعنـــى يوجـــد فـــي كـــل جماعـــة ، الأســـرة حتـــى الدولـــة ، وأن هـــذا المعنـــى الواســـع غيـــر محـــدد وغيـــر دقيـــق لكونـــه يحتـــوي علـــى معـــاني يمكـــن أن تنصـــرف إلـــى كـــل تنظـــيم يمـــس أيـــة مجموعـــة بشـــرية ، فـــي حـــين أن المعنـــى الحقيقي للدستور هو الوثيقة المنظمة للدولة وشؤون الحكم .

اصـــــطلاحا: و الدســـتور هـــو مجموعـــة القواعـــد التـــي تحـــدد طبيعـــة نظـــام الحكـــم في الدولة، و تبين السلطات العامة فيها و اختصاص كل منها,

و علاقاتهـــا مـــع بعضـــها الـــبعض، كمـــا تبـــين حقـــوق الأفـــراد السياســـية و مـــا يجـــب لحريـــاتهم مـــن ضـــمانات. و يعتبـــر القـــانون الدســـتوري فـــي طليعـــة فـــروع القـــانون العـــام الـــداخلي فهـــو أســـاس كـــل تنظـــيم فـــي الدولـــة ، حيـــث يضـــع الأســـس التـــي تقـــوم عليهـــا الدولـــة ، وعلـــى هـــذا فإنـــه لا يجـــوز مخالفـــة هـــذا القـــانون بقـــانون آخـــر يصـــدر داخـــل الدولـــة ، لأن كـــل القـــوانين الأخـــرى أقـــل منه في المرتبة[1]

[1]) محمد السعيد جعفور،المرجع السابق ،ص23

الفصل الأول:القوانين الخاصة بالتجنس في الجزائر

المبحث الأول: قانون السيناتوس كونسلت 1865

المطلب الأول:مضمون القانون

المطلب الثاني:أهداف الاستعمار الفرنسي

المطلب الثالث:موقف الأهالي والسلطة الفرنسية من القوانين

المبحث الثاني: قانون كليمنصو فيفري 1919

المطلب الأول:أسباب صدوره

المطلب الثاني:مضمون القوانين

المطلب الثالث:ردود الفعل من القانون

المبحث الثالث:القانون الخاص 1947

المطلب الأول: عوامل صدوره

المطلب الثاني:محتوى القوانين

المطلب الثالث:ردود الفعل حوله

الفصل الأول:القوانين الخاصة بالتجنيس في الجزائر

لقد سعت الإدارة الفرنسية منذ دخولها للجزائر بإلحاق الجزائر بفرنسا كجزء لا يتجزأ, منتهجة بذلك العيد من الإجراءات والأساليب, والتي كانت في غالبها, قانونية فالقانون الفرنسي كان سلاح قوي في يد الاستعمار، سعى من خلاله إلي تجنيس فئات تخدمه أو إغراء الجزائريين بالانتخابات والتمثيل البرلماني، لكن ما يمكنا القول إن رغبة فرنسا بإدماج وتجنيس الأهالي الجزائريين بكل السبل,يظهر من خلال قانون السيناتوس كونسلت .

المبحث الأول: قانون السيناتوس كونسلت 1865

منح قانون (la senatus consulte) الصادر 14 جويلية 1865 أول اعتبار للشعب الجزائري على انه امة وجب النظر إليها والاعتناء به، وهذا من خلال سياسة نابليون الثالث[1] في الجزائر التي تميزت بنوع من الانفتاح على المستعمرات والتي كانت إصلاحية مقارنة بمن سبقه[2]

المطلب الأول: مضمون القانون

ينص قانون السيناتوس كونسلت في الكثير من قوانينه بالعقار والأراضي والملكية الفردية للأراضي، لكنه بطريقة ما احتوى في فصوله على مواد تخص الجنسية والمواطنة وهي كالتالي :

[1]) **نابليون الثالث:** هو الويس نابليون رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية تقلد المنصب في 4 نوفمبر 1848 وتم انتخابه لمدة 4 سنوات وفي 1852 ينقلب عليها ويعلن عن قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية وينصب نفسه إمبراطورا على فرنسا، واشتهر بمحاولاته لإخضاع الجزائريون تحت السيطرة الاستعمارية ودمجهم في مجتمع فرنسي (ينظر إلى حسين الحاج الزهور، مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث،جامعة مولود معمري،تيزي وزو،ع07،في الجزائر، ص224

[2]) سمية بوسعيد،القضايا الوطنية من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين (جريدة البصائر نموذجا) ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة الجيلاني اليابس،سيدي بلعباس،2015/2014، ص427

- *المادة 01*: يسمح للمسلم الفرنسي أن يخضع للمحاكم الشرعية الإسلامية إن رغب في ذلك يستطيع أن يسمح للمواطن الخدمة بالجيش الفرنسي البري والبحري, وممارسة وظائف مدنية. يستطيع من خلال طلب شخص أن يتمتع بالمواطنة الفرنسية بالمقابل إن يتخلى عن أحواله الشخصية. حسب هذه المادة اعتراف بصفة المواطنة الفرنسية للمسلمين أي أن القومية الفرنسية قبلت الخروج عن الفكر المسيحي ,إلا أنها لم تعترف بصفة المواطنة الكاملة, هذا يعني أن هذا الاندماج جبري وجماعي في حالة حصوله على المواطنة الفرنسية فانه يصبح مباشرة تابع للقانون المدني الفرنسي يتخلى عن القانون الشرعي[1]
- *المادة 02*:المواطن اليهودي سيظل خاضعا للمحاكم الخاصة به ,يسمح لليهود في الخدمة في الجيش الفرنسي البري والبحري.من خلال طلب شخصي, يمكنه التمتع بالجنسية والمواطنة مع الإبقاء على هويته اليهودية [2]
- *المادة03*: يمكن للوافد الأجنبي إن يثبت ثلاث سنوات أقامة إن يستفيد من حقوق الأهالي,وهذه المادة جاءت مكملة للمادة الأولى من شروط المواطنة الخضوع القانوني للسلطة القانونية وأي الخروج من القانون الديني للشريعة الإسلامية ,والتخلي عن الأحوال الشخصية الخاصة بالشريعة الإسلامية ،والهدف من التخلي عن الأحوال الشخصية هو عدم الطلب من القانون أن يتوسط له في مسالة ميراث أو زواج كل الإحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية تعود إلى القانون المدني الفرنسي.
- *المادة 04*: لا يمكن الحصول على المواطنة الفرنسية المنصوص عليها في المادة 1.2.3 إلا بعد بلوغ 21 سنة كاملة وفق للمنشور الإمبراطوري
- *المادة 05*: يحدد فيه الوثائق الإدارية للترقية من الجنسية الفرنسية [3]

[1]) Didier guignard،revue histoire de de XIXE siécle socité d histoire de révolution de 1848 et des révolutions de XIXE، 2010

[2])J.ESARTOR،maturalisation en Algérie (sénatus conatus 5/7/1865) musalmans.israélites.européins،paris 1865

[3])cahn.angien، dircteur des contribution Algérie de la constaton.propriété indigéne.paris،challamel ané éditeur li brarire algérienne et coloniole

المطلب الثاني:أهداف الاستعمار من القانون

يذكر أبو "القاسم سعد الله" أن الهدف الذي سعت إليه السلطات الاستعمارية من خلال ممارسة سياسة الإنفتاح على الأهالي المسلمين هو: خلق مملكة عربية في الجزائر, من خلال برنامج بعثه البرلمان الفرنسي في 06 فيفري 1863,و تم إصدار قرارات تابعة لقانون السيناتوس كونسلت تتضمن توقيف مصادرة الأراضي ومحاولة المساواة بين الجزائريين الفرنسيين, كما إن هناك اتصالات بين "نابليون الثالث" الإمبراطور البلاد وباتريس دو موكماهون[1] يقول (إن الجزائر ليست مستعمرة فرنسية لكنها مملكة عربية)

هدف الاستعمار بمعارضة المسلمين لكن بالمقابل رغب في التخلي عن الاحتكام بالقوانين الإسلامية في الحالة المدنية والأحوال الشخصية مثل الزواج وأحكام الطلاق و الميراث أحقية الذكر على الأنثى[2] يوجد هدف آخر هو اعتبار أن المسلمين المجنسين وفق قرار السيناتوس كونسلت ,سيتم استدعائهم للعمل في وظائف في الجيش والإدارة إذا ما استدعت المصلحة العامة هذا بالرغم من رفض غالبية الشعب التجنيس والتخلي عن الأحوال الشخصية متمثلة في القوانين الإسلامية , قابلتها المكاتب العربية بمعارضة شديدة وكذلك المعمرين لكن الغريب إن هذه الفترة سعت الإدارة الفرنسية إلي تكريس الاستيطان في المنطقة فهاجر حوالي 5000 مستوطن في فترة وجيزة.

بالرغم من أن هدف فرنسا من هذا القانون هو تجنيس الأهالي بصفة عامة لكنه نجح في تجنيس بعض الأجانب واليهود من الأهالي. [3]

---

[1]) **باتريس دو ماكمهون**:ولد سنة 1808 في تونس قائد عسكري فرنسي تخرج من مدرسة سان سير العسكرية ،شغل منصب عضو في مجلس الشيوخ وحاكم عام عسكري للجزائر 1864 ،خلف نابليون الثالث في حكم الإمبراطورية الفرنسية للمزيد ينظر:حياة سيدي الصالح،اللجان البرلمانية وقضايا الجزائريين،دار الهدى،عين مليلة،الجزائر، (د،س) ص ص 42/41

[2]) شارل روبير اندري اجرون،تاريخ الجزائر المعاصرة،تر،عيسي عصفور،منشورات عويدات.بيروت،1982،ص 60

[3]) عبد الوهاب بن خليف،تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الي الاستقلال، ط1،دار طليطلة الجزائر،2009 ،ص ص 46/43

يمكن إيجاز إن للاستعمار أهداف معلنة وأهداف خفية

الأهداف المعلنة:

- وضع حد للمشاكل العقارية التي يعاني منها سكان الجزائر ونهاية الصراع حول ملكية الأراضي بطرق قانونية
- التعرف على ملكية الأراضي وإنشاء الملكية الفردية
- إلحاق العديد من سكان الجزائر الأهالي بالسلطة الفرنسية
- استرجاع القيمة الحقيقة للأرض من خلال تسهيل معاملات الاتجار بالعقار
- تجنيس فئات عديد من المجتمع الجزائري كاليهود و الأوربيين المقيمين بصفة أولية
- إلحاق الجزائريون بالقوانين الفرنسية[1]

الأهداف الخفية:

- مسخ الشخصية الجزائرية وجعل غالبية الشعب بلا هوية
- تحطيم كيان الشعب الجزائري اقتصاديا واجتماعيا
- محو الامتداد التاريخي جعل الجزائر شعب بلا وجود
- إلحاق غالبية الشعب كجزء من فرنسا
- محاولة إقناع عامة الشعب أن الهدف فرنسا هو هدف حضاري وليس استيطاني [2]

[1]) صالح حيمر،قانون السيناتوس كونسلت 1863،حول ملكية العقارية في الجزائر قراءة تاريخية ، مجلة البحوث التاريخية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة،(ع,11) ص ص 4-6

[2]) صالح فركوس ،تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ الي غاية الاستقلال ،ط1,دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر،ص ص 401/400

المطلب الثالث: موقف الأهالي والسلطة الفرنسية من القوانين

موقف مجلس الشيوخ الفرنسي :

أن المناقشات التي دارت داخل قاعات البرلمان الفرنسي لم تكن من أجل حقوق الجزائريين الأهالي وإنما من اجل تكريس الاستعمار والاستيطان حيث صرح الكونت فريد بناد بارو ferdinand barrot :"عبر خريطة الجزائر يمكنني أن أضع إصبعي فوق عدد كبير من المناطق حيث أنشأنا ثروة بفضل المعمرين"[1]

حيث انصبت كل مساعي البرلمانين الفرنسي يقول البرلماني الفرنسي "نالي" (دعم المعمرين هدفهم من هذا ربح العقارات والأراضي) تم الترحيب بهذا القانون ونظر إليه غالبية الفرنسيين انه يخدمهم ورغب وان يفعلوا مثل ما فعل البريطانيين في أمريكا الذين اعتبروها عالم جديد ,واعتبروها بمثابة عالم جديد ووجب الاستفادة منه ونهبه وفي تلك الفترة سمحت سياسة نابليون الثالث من إعطاء الكثير من الفرنسيين حق الملكية, وهذا عن طريق تحويل الجزائر للإدارة المدنية ,لكن هذا ساهم في ظهور الإقطاع الذي ضغط على النخب العسكرية والتي بدورها ضغطت على السلطات الفرنسية وأرجعت النظام شبه عسكري[2]

موقف المعمرين:

- لم يرحب المعمرون بالقرارات التي جاء بها قانون سيناتوس كونسلت و إعتبروها المخيبة للآمال , خاف غالبية المعمرين على مصيرهم المستقبلي لكن دعم مجلس الشيوخ والعسكريين كان مطمئن لهم.

---

[1]) نور الدين ابلال،.المرسوم المشيخي 22 افريل1863في الجزائر والمواقف المختلفة منه،جامعة حمة لخضر الوادي،الجزائر.كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع07، 2017

[2]) عمار عمورة،تاريخ الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ الي 1962،دار المعرفة، للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2011،ص269

- انقسمت مطالب المعمرين إلي قسمين: اتجاه يدعو إلي الاستقلالية الفرنسية , والتسيير وإهمال الأهالي الجزائريين
- وفئة أخرى تدعو إلي الاندماج و إتباع سبيل الاستقلال والتيار الليبرالي كانوا يرغبون في حرية في التسيير والنهب والملكية الخاصة,

أما الاتجاه الثاني يرى أن الجزائر هي امتداد لفرنسا, فهي تشبه مرسيليا, وكورسيكا قبل أن تتوفر المواصلات وسكك الحديد,فتباينت الآراء بين المعمرين فمنهم من لديه فكرة البقاء كمستوطن لخدمة الاقتصاد العام للبلاد اتجاه ثاني يرى أن الجزائر ليست مستعمرة فقط بل هي جزء أصيل وقديم من الأمة والتراب الفرنسي. [1]

موقف الأهالي:

لقد تباينت أراء وأقوال الأهالي حول قانون بين الرفض والتأييد, حيث نجد أن هناك فئات قبلت التجنيس والانصهار في الأمة الفرنسية,بينما فضَّل غالبية الشعب الجزائري فكرة الاحتفاظ بالأحوال الشخصية, ورفض كل خطوة للاعتداء على مقوماته الشخصية.

كانت هناك محاولات فردية جزائرية ضد التجنس تظهر رفضها لأي مساعي فرنسية للإدماج, حيث قاموا بنشر عرائض ضد سياسة الإدماج والتجنس والانصهار في القومية الفرنسية. [2]

[1]) صالح عباد،المعمرون و السياسة الفرنسية قي الجزائر 1870-1900،ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون،الجزائر،1984،ص ص.69/68

[2])صالح حيمر، المرجع السابق، ص 6

وقد تطرق من خلال هذه العرائض رفض الجنسية و التخلي عن الدين واللغة والمعتقد مبرزين إن هذا من مقومات المجتمع هو ما يميز الجزائريين كشعب غير تابع وأجمع غالبية الأهالي على اعتبار أن هذا التجنيس هو إلغاء تام لقوانين والنظام المتعلق بالأموال ,و الممتلكات, وكما رغبوا بالاحتفاظ بمقوماتهم وتطبيق دينهم في حياتهم دون قيد أو شرط ،إن أول عريضة تمت كتابتها كانت سنة 1871 حملت المئات من توقيعات الجزائريين.

ولعل أهم وأبرز عريضة كانت سنة 1887 التي وقع عليها أكثر من 1700 من الجزائريين المسلمين الذي كان غالبيتهم من سكان قسنطينة التي عرفت نضج سياسيا مبكرا وقاموا بتوجيه هذه ، العريضة إلي البرلمان الفرنسي. لكن فشل في تجنيس الأهالي المسلمين الذين بدورهم اعتبروا أن التجنيس هو خروج عن الملة ورفضوا التخلي عن القانون الشرعي والخضوع للقانون المدني الفرنسي ،بلغ عدد المجنسين بصفة كلية في عهد نابليون الثالث أقل من 500 مجنس[1].

لم يكن موقف الجزائريين واضحا في نهاية القرن 19 ، فظهرت عدة عرائض ومراسلات كشفت عن مواقف الصريح لأعيان الجزائر في مواجهة قانون السيناتيس كونسلت والعديد من المسائل ، حيث يقول أحد شيوخ القبائل في رسالة أرسلها" إننا منذ قرون لم نشتغل في أراضي الجزائر كلها، عندما احتليتم البلاد وعدتمونا باحترام، وبعدها وضعتم أيديكم على أرض البايلك، ووضعتم عليها معمرين أوروبيين ، ثم عندما زاد عدد هؤلاء عمدتم إلى تنصيبهم على الأراضي التي كان لنا فيها حق الإستغلال و الإنفتاح[2].

[1]) بوسعيد سمية،المرجع السابق، ص 427.

[2]) صالح حيمر، المرجع السابق، ص ص 18/17.

المبحث الثاني:قانون 4 فيفري 1919

عرفت الجزائر في الحقبة الأولي للاستعمار توترا شديدا, بين السلطة الاستعمارية والجزائريين تبين رفض كل الجزائريين الإقرار بالتخلي عن الهوية الإسلامية والثقافة العربية والانصهار في الشعب الفرنسي, وسعت سلطات الاستعمار للسيطرة على الوضع بداية القرن 20 من خلال من خلال قوانين إصلاحية المتمثلة في قانون 1919,أو كما يسمى قانون كلمنصو أو إصلاحات فيفري 1919.

المطلب الأول:أسباب صدوره

لم تعرف مسألة حصول المسلمين على المواطنة اهتماما مع بداية القرن العشرين نظرا للعديد من العوامل من أبرزها الفرق الشاسع بين قانون الأسرة وقانون الجنائي, قانون الأحوال الشخصية والأحوال العامة الذي يختلف بين المحاكم الفرنسية والمحاكم الإسلامية, حيث رأت فرنسا أن تجنيس الأهالي لا يكون إلا بعد إن يقبلوا بالقوانين التي تحكم بها الجمهورية الفرنسية ,وبعد قرار تجنيس الأهالي إجباري ,بالرغم من أنهم لا يملكون مواطنة[1]

كما أثرت الجامعة الإسلامية والفكر القومي العرب الطوراني في الفكر الجزائري, هذا ما وضع فرنسا والبرلمان الفرنسي في الزاوية الضيقة التي رأت إلي ضرورة الإصلاح الشامل في الجزائر نظرا لأن الشعب الجزائري تبلور فكره وتقدم مشوار في مصاف الأمم هذا حسب زعمهم[2]

[1]) مصطفى خياطي،حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي،(د.د) الجزائر، 2013 ،ص32

[2])مصطفى خياطي،المرجع السابق، ص ص 32/31.

إن رغبة فرنسا في إن تكبح التوتر الذي يعاني منه عامة الشعب الجزائري نظرا للظروف المزرية التي يعيشها منها اصدر جورج كلمنصو[1] هذا رئيس وزراء فرنسا اصدر مجموعة من القوانين التي تمثلت في إصلاحات بعد مشاركة الكبيرة للجزائريين في الحر ع 1 إلي جانب الجنود الفرنسيين[2]ظهرت بوادر إلي إلحاق الجزائريين الراغبين في التجنس عن طريق المحكمة المدنية ويكون هذا التجنيس بصفة جزئية بالحقوق المدنية و السياسية يكون هذا التجنيس، بصفة جزئية تحت مسمى رعية فرنسية كان هذا القانون بمثابة أول تسهيل للحصول على الجنسية عن طريق محاكم إدارية مدنية بطرق قانونية.[3]

المطلب الثاني: مضمون قانون كليمونصو

إعطاء الحق لبعض الفئات في الحصول على الجنسية الفرنسية بشرط طلبها مع التخلي عن القانون الإسلامي وإتقان اللغة الفرنسية جيدا

- أن يكون للمجنسين الجدد حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية
- الإبقاء على مواد قانون السيانتوس كونسلت الذي أعطي للجزائريين جنسية من الدرجة الثانية مقارنة مع اليهود والأجانب, هدا للاعتبارات دينية وفوارق عقائدية انفتاح اليهود على القوانين الوضعية بالمقابل انغلاق ورفض الأهالي[4]

---

[1]) **جورج كلمنصو**: 1841-1929طبيب وسياسي فرنسي وطبيب وكاتب يميني التوجه في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة لعهد نابليون الثالث تقلد العديد من المناصب الحساسة في الوزارة الفرنسية مثل رئيس الوزراء و وزير داخلية للمزيد ينظر تركي ظاهر, أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلي جمال عبد الناصر ط2 دار الحرم ص 30

[2]) مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص 32

[3]) يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948،دار المعرفة ،الجزائر، 2009 ص 253

[4]) سارة صفوان ،الجنسية القانونية لسكان الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي،جامعة الجزائر -1- بن يوسف بن خدة كلية الحقوق،العدد 29 ،ص ص 185/183

شروط الحصول على الجنسية :

- أن يكون عمره مابين 21الي25يشترط أن يكون متزوج أن يكون لديه سجل قضائي نظيف
- الخدمة في أحد القطاعات الفرنسية الجيش الإدارة يتقن بشكل جيد اللغة الفرنسية
- الأهالي سيمثلهم أعضاء منتخبين
- إضافة إلي مجموعة من القوانين المتعلقة بالجانب العقاري مثل الاعتماد على الملكية الفردية و إلغاء كلي للملكية الجماعية أو كم يسمى بأراضي العرش
- رفع عدد الناخبين الجزائريين ,أن يكون مقيما في الجزائر لمدة تتجاوز السنتين من اجل المشاركة في الانتخاب أو أن يتوفر فيه أحد الشروط التالية جندي قديم ,تاجر مرخص,إقطاعي ,لديه أوسمة فرنسية[1]
- بلغ عدد المسلمين الذين من حقهم الترشح للانتخابات 425000 مسلما
- بلغ عدد المستشارين البلدين 930 إلي 1540 مستشار لايتجاوز هذا العدد قليل مقارنة بالمشاركة الضخمة للمعمرين
- يسمح للمسلمين الإرتقاء في المناصب العمومية إدارية لكن يستثنى من ذلك الوظائف الحساسة ومراكز صناعة القرار[2]

المطلب الثالث: ردود الفعل من القانون

أثارت هذه القوانين احتجاجات واعتراضات كبيرة ,وأجمعت كل الأطياف على إن هدف فرنسا من خلال هذا القانون هو إدخال الجزائر في حرب أهلية لا نهاية لها ,ذكرت صحيفة (message)المتحدثة على لسان الكولون تقول إن مجموعة من الشباب

[1]) بن عقون عبد الرحمان،الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصرة، 1930/1920 ،ج1 ،المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائرين، الجزائر، 1934 ص72

[2]) محفوظ قداش ،جزائر الجزائريين،تاريخ الجزائر 1830-1954 المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ،الجزائر 2008،ص ص 278/277

المغرمون بالنظام الإداري الفرنسي أبدى رغبته في السيطرة على المجالس البلدية وعدم اكتراث إخوانهم لهم نظرا لمنع الدين لهم وهذا ما سيؤدي إلي حرب أهلية قريبة [1]

رأت فرنسا أنه لأبدا من عمل شي لصالح الجزائريين الذين لم يشملهم إي إصلاح فعلي بالرغم قامت السلطة الفرنسية بفرض العديد من الضرائب, التي أنهكت كل الجزائريين ,جاءت هذه القوانين من اجل تخفيض قليل من الضرائب منح عدد قليل من الحريات وإضافة إلي ذلك زيادة في عدد الناخبين الجزائريين في المجالس المنتخبة[2].

كما يعتبر أبو القاسم سعد الله عن هذه السياسية الاستعمارية حسب الفئة المثقفة الجزائرية أنها سياسة ذر الرماد على العيون

- **موقف دعاة الإدماج:**

ذكر "الشريف بن حبيلس" هو سياسي جزائري من دعاة الإدماج صاحب فكر شيوعي وتكوين فرنسي في رسالته التي أرسلها إلي النائب الفرنسي "موتي" (أن التجنيس الجماعي للأهالي هو كارثة و اعتبر أن الدين مسألة فردية لا يعني التجنس هو التخلي عن الدين نهائيا),ويعد الشريف بن حبيلس من أشد الداعمين للقوانين 1919 دون مراعاة تداعيات ذلك على الشعب الجزائري في وسط الشعب الفرنسي وصهر المجتمع في الثقافة الغربية ولا يتم ذلك ألان من خلال ربط في القوانين الإدارية والاجتماعية كالزواج والطلاق والميراث بينهم [3]

- **موقف الاتجاه الإصلاحي بزعامة الأمير خالد[4]**

دعا الأمير خالد إلي تجنيس مع الإبقاء عدم التدخل في الأحوال الشخصية , حيث يقول:

---

[1]) محمد صاري ،شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، المطبعة العربية ،الجزائر ،2004 ص ص 20/17

[2]) محمد صاري، المرجع نفسه، ص 21

[3]) محمد السعيد قاصري،النخبة الجزائرية الفرانكفونية بين التطرف والاعتدال شريف بن حبيلس نموذجا (1891-1959) مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد بوضياف، ع 13 ،ص ص 297/ 299

[4]) **الأمير خالد:** بن الهاشمي حفيد الأمير عبد القادر ولد بدمشق 20 فيفري 1875 ،تخرج من كلية سان سير الحربية برتبة ضابط مؤسس جريدة الإقدام ومن الأوائل الذين بدا النضال السياسي ضد الاستعمار داخل الجزائر ومؤسس جمعية الإخوة الجزائرية للمزيد ينظر عمار عمورة ، موجز في تاريخ الجزائر ،المرجع السابق ص ص 165/164

" إنني عربي ولن أتخلى عن معتقداتي" ,و قد برز رفضه لهذه القوانين لأنها تتعارض مع جوهر الدين الإسلامي أسس جريدة الإقدام 1919 ليبرز فيها موقف الجزائريين من التجنيس, استفتحها بعبارة أن الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسية يرفضون التجنس داخل أطار غير إطارهم , فكان موقف الأمير ثابت في المساواة في الحقوق العامة وليس في حق الجنسية.[1]

قام الأمير كرد عن التجنيس بإرسال لائحة وجهها لرئيس أمريكا ولسن[2] هذا في ماي 1919 يطالب فيها بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية وهذا نظرا للظلم الذي تعرض له الشعب الجزائري, بعد الانتخابات البلدية 1919 أستطاع الأمير أن يفوز بعدة مقاعد وتمثيليات مع أصدقائه في الكفاح, نجح في الجزائر والمدية ووهران وسطيف قام بالتنديد بممارسات السلطات الفرنسية ورأي فيها الفساد طالب بقانون مشترك في الحريات والحقوق بين الأهالي الجزائريين والمعمرين.[3]

قال (إن من غير العادل أن لا يكون للأهالي تمثيل ونيابي لكنهم يدفعون الضرائب العسكرية كما لو كانوا مجموعة من الخارجين على القانون).

- كما نادى بتكوين حزب يشمل كل الطوائف من ميزابين وبربر وعرب.

---

[1]) أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930)،ج3 ,دار الغرب الإسلامي،بيروت،لبنان ،ص352

[2]) **وودرو ويسلن:** رئيس أمريكي ولد بفرجينيا الولايات المتحدة الأمريكية عام 1856 أستاذ علوم سياسية سنة 1882ثم أستاذ قانون شارك في مؤتمر الصلح 1919،صاحب مبادئ ولسن ومشروع ولسن هو حق شعوب العالم الثالث في تقرير مصيرها للمزيد ينظر،صلاح أحمد على الهويدي،تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر ،ص 370

[3]) الأمير خالد،رسالة إلي الرئيس ولسن ونصوص أخرى ،تصدير.عبد العزيز بوتفليقة،تر،محمد معراجي،المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ،ص 40/35

- كما حاول تأسيس حزب اسماه الإخوة الجزائرية الذي ناضل فيه من اجل حقوق الجزائريين المدنية و السياسية. [1]
- كما رد على هذا القانون من خلال إرسال بعض الرسائل إلي الإدارة الفرنسية لعل أبرزها رسالة إلي رئيس وزراء فرنسا "ادوارد هيريو" رئيس مجلس الوزراء التي ركز فيها على المطالبة بالحقوق المدنية التي حرم منها الأهالي المسلمين بينما استفاد منها الأهالي اليهود تتمثل في بعض المطالب هي :
- التساوي في التمثيل البرلماني بين المسلمين الجزائريين والفرنسيين.
- إلغاء قوانين الأحوال الشخصية.
- إلغاء القوانين العسكرية والعرفية والمحاكم والسجن ألقصري والاحتجاز.
- تطبيق مبدأ علمانية الدولة المساواة أمام القانون وحرية عمل الأهالي وحرية السفر [2]

- **موقف نجم شمال إفريقيا:**

رغم تأسس النجم جاء بسنوات بعد صدور القانون1919 إلا انه قد ندد به بشدة وبأهم ما جاءت به إصلاحات واعتبر الحقوق السياسية, و المدنية من حق الأهالي ككل فهي لا تقتصر على فئة معينة, وكان له رأي ورد فعل عن مثل هذه القوانين, حيث إن الهدف الأول الذي جاء من اجله نجم شمال إفريقيا هو تحقيق الاستقلال بالأمة الجزائرية كاملة مستقلة لا شرقية لا غربية غير خاضعة. [3]وقد وجه مصالي الحاج[4] نقده الصارخ

---

[1]) الأمير خالد،المرجع السابق ،ص ص 42/35

[2]) محفوض قداش ،المرجع السابق،ص ص 280/279

[3]) يحي بوعزيز،سياسة التسلط الاستعماري،والحركة الوطنية الجزائرية،1954/1830،ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر،2007.ص83

[4]) **مصالي الحاج:** ولد في تلمسان سنة 1898،قد التحق بالجيش الفرنسي،واشترك في النشاط السياسي مع عام 1915 عندما ذهب لفرنسا التحق بالحزب الشيوعي الفرنسي وقام هو ومجموعة من المغتربين بتأسيس نجم شمال إفريقيا 1925تعرض للاعتقال عدة مرات ،ناضل في حزب الشعب وحركة الانتصار الحريات الديمقراطية،للمزيد ينظر إلى بسام العسلي،نهج الثورة الجزائرية،دار النفائس،بيروت،1982 ص ص 14/13

حول ما جاءت به القوانين التي تضمن منح الجنسية لفئة قليلة من الأهالي،, في حين حرم باقي الأهالي من التمثيل النيابي لكن بالمقابل فرضت السلطات الاستعمارية عليهم الضرائب الكبيرة والخدمة العسكرية الإلزامية ,اعتبر إن الحقوق السياسية ,والحقوق المدنية هي من حق كل جزائري إن فرنسا لا تقدم منحة من إعطائها هذه الحقوق بل من الضروري إعطاء هذه الحقوق لعامة الشعب ,كما رفض فكرة التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية أكد آن الأمة الجزائرية ترفض الذوبان داخل الشعب الفرنسي لكنها تطالب بحقوق مدنية قانونية شرعية[1]

- **موقف الحزب الشيوعي:**

اعتبر من أن من يرفض التجنيس هم دعاة الانفصال, كان صوته امتداد للحزب الفرنسي اليميني صاحب التوجه المساند للسياسة الفرنسية, يري بضرورة التجنيس الجزئي والمرحلي للشعب يظهر ذلك من خلال تصريحات السيد قدور بلقاسم الأمين الوطني للحزب حيث قال: (دعاة الانفصال هم أقلية لا يمثلون إلا أنفسهم أما المسلمون الفرنسيون فأنهم لايريدون تطليق فرنسا)[2]

- **موقف فدرالية المنتخبين الجزائريين[3] :**

عرفت هذه الفئة أنها تمثل النخبة السياسية ذات التكوين الفرنسي التي تطالب بالإدماج الفرنسي ضمت شخصيات مثقفة ذات ثقل في الساحة السياسية منهم سعيد الفاسي[4]

---

[1]) محمد بلعباس،الوجيز في تاريخ الجزائر،دار المعاصرة، الجزائر، 2009، ص ص 23/21

[2]) مولود بلقاسم نابت قاسم،ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر،.دار الأمة، للنشر والتوزيع،الجزائر،2007،ص23

[3]) **فدرالية المنتخبين المسلمين:** تاسست1927 في الجزائر العاصمة بعد إعلان قانون 1919،واغلب أعضائها يختارهم الاحتلال الفرنسي، للمزيد ينظر ،أبو القاسم سعد الله،الحركة الوطنية الجزائرية الجزء 2:.المرجع السابق،ص ص353/352

[4])**سعيد الفاسي:** معلم وصحفي صاحب تكوين فرنسي من ابرز كتاب النخبة الإدماجية مغربيا بين الحربين ناضل من اجل الإدماج للمزيد ينظر،أبو القاسم سعد الله،تاريخ الجزائر الثقافي،ج6 ص258

فرحات عباس[1]،بن جلول[2]، لطالما سعوا للحصول على الجنسية والمواطنة الفرنسية بكل حقوقها من أما الصالح بن جلول:يرى بضرورة الاندماج مع فرنسا, وتبني ما جاءت به قوانين فيفري1919 يقول: "إننا مواطنين ولسنا أقلية" , إذا صب نضاله على تحويل الجزائريين إلي فرنسيين مسلمين, قام بالوقوف في وجه دعاة الانفصال[3].

- **موقف النخبة الفرنسية:**

هناك من النخبة الفرنسية من بارك بالإصلاح واعتبره شيئا ايجابيا, من هؤلاء الكاتب الفرنسي" بيرنار" والكاتب الشهير "شارل أندري جوليان" الذي يرى أن هذه القوانين تساهم في تكوين الجزائريين من الأهالي سياسيا وإلحاقهم بمسيرة الحضارة [4]

من الصحف المؤيدة للتجنس نذكر (les débats) وجريدة (le radical) اعتبر وان تطبيق هده القوانين ستؤدي إلي نهاية الصراع القائم بين الفرنسيين والأهالي ،كتب آخرون من دعاة الإدماج إن الأمة الفرنسية تعترف إن هناك شركاء لها يستحقون الإدماج ومؤهلون للمشاركة في الديمقراطية والحقوق السياسية ،من المعارضين لسياسية فرنسا الإدماجية نجد "أندري نوشي" ,"وروبير غوتي"[5]

---

[1]) **فرحات عباس:**مواليد 1898 تلقى تعليمه الإعدادي والثانوي في قسنطينة،واصل تعليمه الثانوي في الصيدلة،عضو ناشط في فدرالية النواب المسلمين الجزائريين،من دعاة الإدماج،للمزيد ينظر،بن يوسف بن خدة،جذور أول نوفمبر 1954 ص78

[2]) **محمد الصالح بن جلول:**سياسي جزائري عضو في الحزب الشيوعي بدا نشاطه السياسي سنة 1931مع اتحاد النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين للمزيد ينظر ،حميد عبد القادر،فرحات عباس رجل الجمهورية،دار المعرفة،2001،ص ص25/22

[3]) مولود بلقاسم نابت قاسم،المرجع السابق، ص 26/24

[4]) شارل اندري جيرون ،المرجع السابق، ص ص،.870/869

[5]) عمار بوحوش العمال الجزائريين في فرنسا،.دراسة تحليلية،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر، 1979 ،ص160/155

- **موقف المعمرين (الكولون) :**

عارض غالبية المعمرين هذا القانون واعتبروه انه يخدم الأهالي بدرجة أولى اعتبر وان الخطر يحيط بهم من كل الجهات طالبو إلي بالعودة لتطبيق قوانين ما قبل 1914 قد نجح الكولون في طرحهم هذا حيث رجعت فرنسا تنتهج قوانين الانديجان بعد 1920 تحت عذر إن الأهالي المسلمين يرفضون الانطواء تحت راية فرنسا.

لم يكتف المعمرون بهذا بل قاموا بتشكيل وفد يضم 250 عضوا من رؤساء البلديات أبلغوه إن هذه الإصلاحات سوف تؤدي بالبلاد للهاوية كما قامت فدرالية الفلاحين بتنظيم وقفات تنديد بالقوانين أنهم يرفضون أن يتساوى مع الأهالي في الحقوق والواجبات. [1]

تقول صحيفة (l' echo d'alger) على لسان رئيسها (boilec) بوالك محتجة على ما اعتبرته على حد قولها لقد ضربونا غدرا ثم قال : ان المستوطنين الجزائريين الواعيين بالخطر المحدق بهم سيتمكنون من تجميع قواهم حول فكرة واحدة وهي أن الجزائر فرنسية.

وقد طالبو خلال مؤتمر البلديات سنة 1920 الذين شاركوا فيه كانوا جميعا فرنسيين في الجزائر وطالبو من الإدارة الفرنسية بالعودة الى سياسة أكثر عقلانية ويكون فيه نوع من العدل فلم يقبل المعمرون اي من انواع المساواة بينهم وبين الجزائريين باختلاف معتقداتهم حيث ان القومية الفرنسية كانت تؤثر فيهم ، اما ممثلون الكولون في المجلس المالي فقد احتجوا، وقد نجح الكولون في ذلك حيث قامت السلطات الفرنسية بالعودة الى تطبيق قوانين الاهالي وبهذا تعود السلطة الى يد المعمرين ، كانت نظرت المعمرين للأهالي الجزائريين انهم لا يستطيعون تسيير امورهم بأنفسهم، وأن امنهم في المناطق الداخلية التي يتواجدون فيها يقوم على نظام الاحتجاز السري اي تطبيق الاحكام العرفية وتطبيق نظام عسكري في المناطق الداخلية ، وهذا مايبين رفضهم لتجنييس الاهالي[2].

---

[1]) شارل اندري جيرون، المرجع السابق، ص ،869.

[2]) شارل اندري جيرون، المرجع نفسه، ص ص ،870 /871.

المبحث الثالث:القانون الخاص 1947

بعد الحرب العالمية الثانية عرفت الأوضاع العامة نوع من التوتر في العلاقات وعدم الرضا بين الإدارة الفرنسية والجزائريين وبداية قناعة الجزائريين بصفة عامة من عدم جدوى السياسة الفرنسية حيث قام الاحتلال من خلال البرلمان الفرنسي على تسويق على قانون عام لتهدئة الوضع وعرف باسم القانون الخاص ويهدف إلي تجنس الجزائريين دون النظر للأحوال الشخصية ومنحهم حقوق في التمثيل والانتخاب .

المطلب الأول: عوامل صدوره

تمت المصادقة على القانون الخاص في 20 سبتمبر 1947 من طرف البرلمان الفرنسي باسم (la statutde Algérie) عرف بالعديد منها القانون الأساسي دستور الجزائر القانون الخاص جاء في عهد الحاكم العام إيف شتانيو (yvesc hataigneau)كان الهدف منه هو امتصاص غضب الشعب الجزائري بعد مجازر 8 ماي 1945 وما شهدته البلاد من انعدام الأمن والاستقرار وتوسيع الهوة بين الجزائريين والاستعمار نتيجة لكل هذا قامت فرنسا بتلميع صورتها أمام الرأي العام العالمي والمحلي. [1]

أسباب صدوره: الجرائم التي قام بالاستعمار الفرنسي من خلال مجازر 8 ماي في غالبية ولايات الوطن ومن اجل كسب الشعب بعد ما مر عليه من ممارسات وحشية طبقت عليه من قبل الإدارة والاحتلال الفرنسي مستخدما مرتزقة أفارقة لا يعرفون الرحمة [2]

- حالة البؤس والحرمان التي يعاني منها غالبية مناطق الارياف والمناطق التي تخضع لسلطة عسكرية في الحكم

[1]) العربي زبيري، تاريخ تاريخ الجزائر العاصر،ج1،منشورات الكتاب العربي ،الجزائر،1999 ص 117

[2])سعد طاعه،،دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر(1956/1947) دار الكواكبي للعلوم،الجزائر،ص50

- التضييق على النشاط السياسي للأحزاب الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية وذاك بسجن غالبية قيادات الحركة الوطنية ونفي وقتل عدد كبير منهم وإيقاف نشاط الجمعيات والمجلات مع ذلك

إصرار الحركة الوطنية ورغبتها في إصلاحات جذرية في النظام العام للبلاد[1]

- النزاع على قضايا فصل الدين عن الدولة طالبت غالبية الأحزاب بضرورة عدم تدخل الدين في القانون المدني الفرنسي هو الذي يعتبرهم الأهالي يحرمهم من الكثير من حقوقهم
- مصادرة الأراضي والفصل بين السلطات حيث تتدخل السلطات العسكرية في أمر عقاري مدني وهذا ما يعاني منه غالبية الشعب
- حاولت فرنسا بداية مرحلة من سياسية انفتاح على الشعب الجزائري[2]

المطلب الثاني: محتوى القوانين

أحتوي على 12 فصل تضمنت 60 مادة تنوعت وشملت معظم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لأهم المواد المتعلقة بالتجنيس

- تمتع النساء بحقوق الانتخاب حسب المادتين 15 و16 من القانون الفرنسي
- وفق المادة 22 من القانون الفرنسي يجهر الأهالي بالأحوال الشخصية لا يمكن لأحوالهم إن تكون سبب في نقصان من حقوقهم المدنية والسياسية
- للمجلس الجزائري الحرية في الحكم في أحقية الانتخاب عند تطبيق القانون الأساسي
- القوانين الفرنسية تنفذ في الجزائر بعد مصادقة من المجلس الجزائري
- فصل الدين عن الدولة في الإدارة الجزائرية [3]

---

[1]) العربي زبيري ،المرجع السابق، ص117

[2]) يحي بوعزيز،سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1954/1830 ،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010

[3]) عبد الرحمن بن محمد الجيلاني،تاريخ الجزائر العام،ج5،دار الأمة، للطباعة والنشر، برج الكيفان، الجزائر،2014 ،ص240

- تساوي الجزائريين و الفرنسيين في الوظائف المدنية والعسكرية هذا من ناحية الحقوق والواجبات
- إلغاء الحكم العسكري في الجنوب
- قد ساهم هذا الدستور بدرجة أولي في إدماج فئة كبيرة من الجزائريين[1]

يهدف قانون 20 سبتمبر 1947 الذي جاءت به فرنسا إلي تحسين حالة الجزائر وإدماجها إلا أن معظم مواده كانت لصالح الإدارة الفرنسية ,لكن مضمونه يؤكد على فكرة الجزائر الفرنسية ذو السلطة المركزية مواطنين من الدرجة الثانية, كما اعتبرت هذه القوانين أن الشعب الجزائري شعب تابع ليس شعب مستقل وله القدرة على التسيير, وهذا ما رفضته الحركة الوطنية بشدة , بالنسبة لقانون السماح للنساء من المشاركة داخل البرلمان والتصويت هدفت منه إلي رفع عدد الناخبات الفرنسيات لان الاستعمار يدرك حقيقة إن الشعب الجزائري شعب محافظ.[2]

كما نلاحظ بنود تحتوي على فكرة المساواة بين المعمرين والجزائريين ,لكن هناك تناقض لأن التمثيل في البرلمان غير عادل أن تكون أقلية تعادل أغلبية في التمثيل النيابي والبرلماني ,لم يعترف القانون بحقيقة الجزائر أو ما يحصل فيها لكن تم إلغاء الحكم العسكري والإحكام العرفية و الدوائر المختلطة[3]

المطلب الثالث:ردود الفعل

تعددت المواقف والآراء حول القانون الخاص داخل الحركة الوطنية وبشكل خاص ارتبطت المواقف بالتوجهات السياسية والإيديولوجية بدرجة أولي أعضاء بارزون في ذلك

[1]) عبد الحميد زوزو ،المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون، الجزائر، ص 358

[2]) سعد طه،المرجع السابق،ص ص، 66/60

[3]) بن عقون عبد الرحمان ،المصدر السابق،ص 54

الوقت اعتبروا هذه القوانين هي قوانين إغرائية قامت بها فرنسا من اجل إسكات الشعب[1]، فهي لا تؤدي إلي إي شئ بل هدفها كسب الشعب بطرق ملتوية حتى إن المعمرين لم يرحبوا بهذا الدستور الذي سيؤدي إلي حد من سلطتهم صعود النخبة الجزائرية إلي الواجهة السياسية في حال تم تطبيقه بطريقة كلية[2]

- **موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري :**

رفض ما اعتبره قرار للبرلمان الفرنسي ويطبق على الشعب الجزائري وقد ابدي رفضه على رأسهم فرحات عباس الذي اعتبر إن غالبية الحقوق المدنية والسياسية لم يتم التطرق إليها وكما وصفه الدكتور "سعدان" هو بمثابة لعب صبياني لا غير[3]

- **موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية :**

هو الرفض لأي قرارات وإصلاحات ,وهذا بعد مجازر 8 ماي أصبحت فكرته تصب مع الانفصال لم يبقي حل للتفاوض مع السلطة الاستعمارية رغم ما أبداه الحزب من حضوره في الانتخابات لكنه كان يعمل سريا على الانفصال خرج الحزب بفكرة الانفصال على فرنسا وضرورته كان يرى انه ليس من صلاحية البرلمان الفرنسي مناقشة أخبار الجزائر ,عدم تدخل فرنسا في صياغة قانون البلاد [4]

---

[1]) سعد طاعه. ،المرجع السابق، ص79

[2]) عمار هلال،أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1962/1830)،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2010ص ص367-368

[3]) سعد طاعه، المرجع السابق، ص 90

[4]) سعد طاعة ،المرجع نفسه، ص 85

- **موقف جمعية العلماء المسلمين:**

يتجسد موقف الجمعية من خلال موقف وقول الشيخ "البشير الإبراهيمي"(إن الأحزاب الفرنسية من اليمين إلي اليسار اتفقت على احتقارنا و عدم المبالاة بنا في كل شئ يخصنا)[1] ، من خلال أقوال البشير الإبراهيمي يتضح لنا رفض جمعية العلماء لهذا القانون لأنه لم يلبى مطالبها الرسمية والرئيسية المتمثلة في ترسيم اللغة العربية, والإسلام بالمقابل أقرت فرنسا بالإسلام والعربية لكنها لم ترسمهم وتجعلهم جزء من قوانين البلاد,بالمقابل لم تفصل في قضية فصل الدين عن الدولة وأفضلية النصارى عن المسلم في القانون الفرنسي المدني الذي يميل للفكر المسيحي[2].

يرى أيضا (إن الدستور الذي وضعته فرنسا 1947 هو دستور ناقص من جميع جهاته لم يحقق رغبة واحدة من تطلعات الجزائريين وانه فرض علينا بالقوة ولم يتم الأخذ برأينا)[3]

من خلال هذا يتضح إن الجمعية رفضت الإقرار بقوانين دستور الجزائر أو القانون الخاص جملة وتفصيلا

- **موقف الحزب الشيوعي:**

رحب الحزب ببعض بنوده خاصة القوانين المتعلقة بالانتخابات, و التمثيل البرلماني بعد إن رفضه كل الأحزاب السياسية ,رأي الحزب الشيوعي أن يساند القانون وان التغيير يكون بطرق قانونية ,رأي بضرورة تطبيق نظام فدرالي تحفظ الحزب على بعض النقاط كالإسلام

[1]) محمد البشير الإبراهيمي،مجلة البصائر، العدد 29،دار الغرب الإسلامي ،بيروت،1998 ص 229

[2]) سعد طه ،المرجع السابق، ص 94

[3]) محمد البشير الإبراهيمي ،المصدر السابق،ص 230

والعروبة والتجنس صرح "عمار اوزقان "(إن القانون الخاص يمكنه أن يخلص الجزائر من النظام الاستعماري)

في تاريخ 9 مارس 1947 نشرت جريدة liberté المتحدث الرسمي باسم الحزب الشيوعي مقالا يشير فيه إلي قبول الحزب للقانون وعبرت عن كفاحها انه من اجل الحرية والأرض والخبز بقي نشاطها ثابت وفق الكلاسيكيات الماركسية [1]

فالحزب الشيوعي لعب دورا هاما وبارزا في التمهيد لهذا القانون, كان من الأوائل الذين رحبوا به وباركوه مع المطالبة بالتعديل عليه اقتراح كيفية تسير البلاد

يمكننا قول إن كل الأحزاب السياسية المعروفة في ذلك الوقت رفضت هذا القانون الخاص إلا الحزب الشيوعي الذي رحب به وتبناه [2]

موقف الموالين للاستعمار الفرنسي :

قام أحد المتعاونين مع فرنسا يدعى أحمد يحي إلي المجلس الجمهوري الفرنسي في 8 جوان 1848 يسالون عن كيفية المشاركة للجزائريين في الاتحاد الفرنسي كما قام بمقترحات وطلبات تعديل. كما اقترح النائب المدعو "مختاري" تعديل بعض المصطلحات من الفترة الثانية للقانون تحويل عبارة الاتحاد الفرنسي إضافة كلمة الجزائر كما كانت هناك مساعي أخرى ركزت على التعديل في نظام الانتخابات لكنهم حسب موقفهم اعجبو وقبلوا لحاق الجزائر دون التخلي عن الأحوال الشخصية حيث لم يبدي إي منهم أي رفض أو استياء من فكرة التجنس [3]

---

[1]) بسام العسلي ،محمد العربي زبيري،تاريخ الحزب الشيوعي الجزائري تاريخ وخيانات منشورات الطلعية العربية في تونس،1982 ،ص ص 7/6

[2])بسام العسلي،المرجع السابق، ص8

[3]) سعد طاعه ،المرجع السابق،81

- **موقف المستوطنين :**

لقد اعتبر غالبية المعمرين أن تقديم تنازلات حتى وان تبدو عادية هذا أمر غير مقبول رغم إن المعمرين تحكموا في كل نواحي الحياة والسيطرة علي الجزائر وصل بهم أنهم اخبروا السلطة المركزية في باريس أنهم في حالة تطبيق هذه القوانين سوف يعلنون التمرد عن السلطة المركزية فلم يرغب أي معمر إن يتم مساواته مع جزائري قال البرلماني جاك شوفالي "أن سماح الأهالي بالحرية في تعلم العربية سيؤدي بنا تطوير الإسلام الذي بدوره سوف يطالب بالانفصال عن الجزائر"[1] يقصد من ذبك إن توحد الأهالي تحت سلطة الإسلام وأيضا التمثيل الخارجي سوف يؤدي بهم إلي تكوين دولتهم

قام المعمر" بورباس" بتوجيه رسالة إلي وزير خارجية فرنسا يأمره فيها (في حال وتخلت عنا فرنسا فإننا سوف نلجأ إلي هيئة الأمم المتحدة لدفاع عن أنفسنا)[2]

أيضا صرح" بارتو" رئيس المجلس العام للجزائر في رسالة يقول فيها (إذا أقدمت الجمعية على منح قانون ينقص من سلطة الاستعمار فلن يتردد ممثلو المستوطنين في تحويل نظرهم عن فرنسا [3]

من خلال دراستنا لهذا الفصل المتعلق بالقوانين الخاصة بالتجنيس نستنتج إن غالبية القوانين المتعلقة التي أصدرت فرنسا من اجل تجنيس الجزائريين هدفت من خلالها إلى تهدئة الشعب وإسكاته فلم تكن هناك مساعي حقيقية من اجل إدماج الجزائريين ضمن الشعب الفرنسي وخاصة المسلمين لكن الاستعمار الفرنسي رغب في تجنيس النخب الجزائرية وكسبها في صفه هذا من اجل تثبيت الاستعمار من جهة ومن جهة أخرى الاطمئنان على الأهالي

[1]) براهمة بلوزاغ، نظرة عن الجزائر بين 1947 و 1962، دار كواكب العلوم الجزائر،2015،ص21

[2]) محفوظ قداش،المصدر السابق ،ص 1093

[3]) العربي زبيري ،المرجع السابق،ص117

الجزائريين التي رأت فيهم الإدارة الاستعمارية أنهم مجرد أناس لا فائدة منهم لكن مع القرن العشرين وسياسية الانفتاح على المستوطنات كان من الضروري إدخال الجزائريين ضمن فرنسا وهذا باعتبار إن الجزائر جزء لا يتجزءا من فرنسا .

الفصل الثاني: المراسيم المتعلقة بالتجنيس

المبحث الأول: مرسوم كريميو1870

المطلب الأول: ظروف صدور مرسوم كريميو

المطلب الثاني: محتوى مرسوم كريميو ونتائجه

المطلب الثالث: ردود الفعل على مرسوم كريميو

المبحث الثاني: مرسوم بلوم فيوليت1936

المطلب الأول: ظروف صدور المرسوم ودوافعه

المطلب الثاني: مضمون المرسوم وأهدافه

المطلب الثالث: موقف الأحزاب الوطنية من المرسوم

الفصل الثاني : المراسيم المتعلقة بالتجنيس

لقد تحدثنا في الفصل الأول على القوانين التي سنتها السلطات الاستعمارية الفرنسية والمتمحورة حول التجنيس، والتي كانت تهدف إلى إغراء الجزائريين للإنخراط في العمل السياسي، إذ طبقت السلطات كل السبل من أجل إنجاح ذلك، إذ أنها فشلت فلجأت إلى صبغة جديدة لمنح التجنيس والتي هي المراسيم ساعية بذلك إلى دمج الجزائريين بالمجتمع الفرنسي عن طريق منحهم المواطنة الفرنسية.

ويختلف المرسوم عن القانون في أن القانون هو النص الذي يقره المجلس الشعبي الوطني ويصدره رئيس الجمهورية أو الحاكم العام كي يصبح نافذا، أما المرسوم هو نص يصدره رئيس الجمهورية أو الحاكم أو رئيس الوزراء في مسائل تنظيمية ليس لها مجال وطني.

المبحث الأول : مرسوم كريميو 1870.

شكل وصنع يهود الجزائر موضوعا صعبا وحساسا بالنسبة للفرنسيين من سنة 1830 إلى غاية سنة 1870 إذ صدرت الإدارة الاستعمارية سلسلة من التشريعات خلال هذه الفترة لتنظيم حياتهم ومن هنا بدأ الارتباط بين الفرنسيين واليهود يظهر في عدة مجالات منذ لحظات الاحتلال الأولى، ونظرا لأن الجزائر أصبحت آهلة بعناصر مختلفة من حيث العرق والدين نصب الاستعمار اهتمامه على هذه الفروقات الجنسية وعمل على استغلالها.

المطلب الأول: ظروف صدور المرسوم:

كانت هناك عدة ظروف سبقت صدور مرسوم كريميو عرفت أحداث غير عادية سبقت ميلاد كريميو في فرنسا[1] ففي عهد الجمهورية الفرنسية الثانية نصّت في قانون 04نوفمبر 1848 أن : "أن التراب الجزائري والمستعمرات هي أقاليم فرنسية " وبموجب هذا القانون الفرنسي اكسب الجزائري صفة المواطن الفرنسي ، وبالرغم من ذلك فإنه من سنة 1834 إلى غاية سنة 1865 لم تحرر فرنسا أية وثيقة تنظم الكيفية التي يرقى بها الأهلي إلى درجة مواطن.

وفي ظل هذا الوضع طرحت مشكلة الوضع القانوني للأهالي اليهود الذين عاملتهم السلطات الفرنسية أحيانا كأهالي جزائريين وأحيانا أخرى كمواطنين فرنسيين وبعد فترة وجيزة قام اليهود بتشكيل المجامع الدينية وأصبح لزاما عليهم الاستجابة للقانون المدني الفرنسي[2] .

وأثار وضعهم المدني الغير المحدد قدرا لا بأس به من المشاكل ، وفي ظل هذا الوضع توصلت السلطات الفرنسية تدريجيا إلى مخرج عن هذه الأزمة عبر تفكيرها في تطبيق قانون المواطنة الفرنسية على يهود الجزائر وأن هذا الموقف يتماشى مع أفكار ومبادئ الثورة الفرنسية[3]، وطرحت فكرة التجنيس الجماعي ليهود الجزائر لأول مرة بين يدي لجنة عام 1843 وكان أدولف كريميو[4]رئيس المجمع الديني المركزي بفرنسا (1843-1845) الذي دعا لتحرير اليهود حيث اقترحت هذه اللجنة أن يخضع يهود الجزائر للقانون المدني الفرنسي

---

[1]) بشير كاشة الفرحى ، مختصر وقائع وأحداث ليلة الاحتلال الفرنسي للجزائر ،1962/1830وزارة المجاهدين للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2007،ص77.

[2])أمال معويشي ، يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي (1830-1870)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013، ص195.

[3]) أمال معوشي ، المرجع نفسه ، ص197

[4]) **أدولف إسحاق كريميو**: اسمه أدولف إسحاق كريميو ولد بمدينة نيم سنة 1796 مارس مهنة المحاماة وعمره 21 سنة اشتغل بالدفاع عن اليهود تقلد منصب وزير العدل في الحكومة المؤقتة للثورة الفرنسية وتولى سنة 1870 منصب وزير العدل في حكومة الدفاع الوطني في 24 أكتوبر 1870 تمكن من تمرير القرار القاضي بالتجنيس الجماعي لليهود الجزائر وهو معروف باسمه (ينظر إلى عفرون محرز ، مذكرات ما وراء القبور ، ج1، تر حاج مسعود ، دار هومه ، الجزائر ، 2008 ،ص366.)

وقد طرح مشروع آخر بفرنسا في تاريخ 19ماي 1848 لدمج اليهود الجزائر بالمجتمع اليهودي الفرنسي وذلك بإعطائهم نفس الحقوق والواجبات لكنه قوبل بالرفض خوفا من رد فعل المسلمين.

وقد صدرت عدة مقالات وكتب ما بين 1845-1870 بحثت في مجملها منح اليهود حق المواطنة الفرنسية أو عدم منحهم هذا الحق فنذكر بعض وجهات النظر بخصوص ذلك إذ نجد , "فريجي" (frégier) رئيس محكمة سطيف قد طالب كثيرا من خلال كتاباته بمنح المواطنة الفرنسية ليهود الجزائر ، أما اليهودي "جاكوب لاسري" (Jacob lasry) أحد وجهاء الأمة اليهودية بمدينة الجزائر فقد نشر كتيبا طالب فيه تجنيس اليهود ، وكذلك بعض الشخصيات اليهودية البارزة مثل كريميو الذي أعلن في مناسبات عديدة على ضرورة إخراج يهود الجزائر من عالم العبودية إلى الحرية ، كما اقترح المجلس العام لمدينة قسنطينة عام 1858 تجنيس اليهود بصورة جماعية للتأثير الكبير الذي كان لهم داخله ، ووجه يهود الجزائر عام 1864 مذكرة إلى مجلس السيناتوس كونسلت ليحصلوا على حق الانتخاب والعضوية في المجالس العامة[1] .

واستمرت مساعي تجنيس يهود الجزائر من الطرفين الجزائري والفرنسي وأثناء زيارات نابليون الثالث إلى الجزائر بين عامين 1860و 1865 كرر اليهود طلبهم بخصوص إدماجهم في المجتمع الفرنسي ، وخلال زيارة الإمبراطور الثانية قال : "أتمنى قريبا أن يصبح اليهود الجزائريين مواطنين فرنسيين" وطلبوا منه اليهود أن يمنحهم شرف المواطنة الفرنسية ويكرمهم بها، وحصل إقناع الإمبراطور بضرورة تجنيس كل الأهالي يهود كانوا أو مسلمين حتى تكون لهم حقوق مدنية خاصة.

وبعد زيارة الإمبراطور نابليون الثانية سنة 1965 أصدر عند عودته إلى باريس قانون السيناتوس كونسلت، والذي منح بمقتضاه للجزائريين من يهود ومسلمين حق الحصول بشكل

[1]) أمال معوشي ، المرجع السابق ، ص ص198/200

فردي على حق الموطنة الفرنسية شرط أن يعربوا عن استعدادهم للتخلي عن ارتباطهم بقوانينهم الدينية والتقليدية[1] .

ولكن هذا القانون لم يلب رغبة اليهود في التجنيس الجماعي ، بالرغم من انه اكسبهم بعض الحقوق المدنية ليأتي كريميو ليحقق قفزة كبيرة وذلك بعد الجهود التي بذلها لتجنيس اليهود بصفة جماعية وإجبارية.[2]

المطلب الثاني : محتوى مرسوم كريميو ونتائجه :

لقد ذكرنا سابقا أن اليهودي أدولف كريميو قد دأب للدفاع عن مصالح يهود الجزائر، إلى أن أثمرت جهوده بإصدار مرسوم كريميو من قبل حكومة الدفاع الوطني بباريس في 24 أكتوبر 1870 حيث منح التجنيس الجماعي ليهود الجزائر[3]. وتغيير الوضع من الحكم العسكري إلى الحكم المدني[4].

نص مرسوم كريميو على منح الأهالي اليهود صفة المواطنة الفرنسية،وبناء عليه فإنه يتم بمقتضى هذا القرار تسيير أحوالهم الشخصية والقانونية وفق ما يقتضيه القانون الفرنسي، مع الاحتفاظ بجميع حقوقهم التي اكتسبوها من قبل وتلغى كافة الأحكام التشريعية والمراسيم والتنظيمات والأوامر المخالفة لهذا القرار جاء القرار مختوما بـ: "حرر بمدينة ثور في 24 أكتوبر 1870" بإمضاء أدولف كريميو ، لغامبيطا ، لفوريشون ، أبيزوان[5]. وقبلت فرنسا بتجنيس اليهود لأسباب عدة نذكر منها: تطبيق لسياسة فرق تسد،خلق طبقة موالية لفرنسا،كسب فئة تفهم عقلية وطبيعة الجزائيين، إذلال الجزائريين وتقوية نفوذ المستوطنين .

---

[1]) أمال معوشي ، المرجع السابق ، ص ص 208/202.

[2]) محمد بلعباس ، المرجع السابق ، ص305

[3]) رابح لونيسى ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008، ص83

[4]) أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر ، ج5، دار البصائر ، الجزائر ،2007،ص134.

[5]) عفرون محرز ، المرجع السابق، ص ص360/367.

من بين ما نص عليه المرسوم من أحكام ما يلي:

أ- تعيين حاكم عام مدني للجزائر يكون تابعا لوزارة الداخلية الفرنسية يعوض الحاكم العام الفرنسي للجزائر الذي كان تابع لوزارة الحرب الفرنسية.

ب- منح الجنسية الفرنسية لليهود المقيمين بالجزائر بصفة جماعية دون التخلي عن عقيدتهم الدينية.

وبعد عام 1870أصبح بإمكان اليهود المشاركة في الحكم مع الأوربيين ويحقق كريميو هدفه بمنح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر، وإقرار حق المواطنة الفرنسية الذي لن يرفضه لليهود[1].

وعبر على ذلك في عبارات : "أن الإطار الحقيقي والشخصي لليهود بالجزائر ابتداء من المصادقة على هذا القرار ، سوف ينظمّان بفعل القانون الفرنسي ، وان كل الحقوق التي تحصلوا عليها حتى هذا اليوم سوف لا تخضع للمراجعة أو النقض" وبذلك تم إدماج جميع يهود الجزائر دفعة واحدة والبالغ عددهم آنذاك خمسة وثلاثين ألف (35000) نسمة ، كما أن مرسوم كريميو لا يطالب اليهود بالتخلي عن تقاليدهم الثقافية[2] . وقصد كريميو من مرسومه الذي منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بقصد تقوية نفوذ المستوطنين وإذلال الجزائريين[3] .

وكانت حكومة "أوليف" تؤيد مرسوم التجنيس الجماعي مع ترك الحق خلال مدة سنة لكل متجنس من اليهود في ألا يقبل شخصيا بالإجراء[4] .

---

[1]) أمال معوشي ، المرجع السابق ، ص ص214/215

[2]) أمال معوشي ، المرجع نفسه ،ص ص212/214

[3]) عبد الله مقلاتي ، المشروع الفرنسي الصليبي الإحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطني 1830- 1962، وزارة الثقافة، الجزائر ، (د ت)، ص155.

[4]) شارل أندري جوليان ، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو و بدايات الاستعمار (1827-1871)، تر المعهد العربي العالي ، شركة دار الأمة ، الجزائر ، 2008، ص783.

ولقد استفاد من مرسوم كريميو اليهود وتزايدت أعدادهم بعد هذا التاريخ بسرعة مذهلة حتى بلغت في عام 1931 حوالي مئتين وستة عشر وثمانمئة وأربعة وثمانون(216.884) نسمة أدى هذا إلى وجود كتلة قوية داخل المجتمع الجزائري تؤثر في السياسة الفرنسية الجزائرية[1] .

وقد دافع كريميو على هذا المرسوم بشدة حيث قال : "كيف تمنح جمهورية 1848 الحرية والقوانين للسود ولا تعطي جمهورية 1870 التجنيس لليهود الذين يرتدون الثياب الفرنسية منذ سنوات قبل أن يرتدوا اللبسة الشرقية"[2] .

وبالتالي منح هذا المرسوم لليهود وهو جزء من المجتمع الجزائري وأحد عناصره الجنسية الفرنسية فأصبحوا بمقتضاه مواطنين من الدرجة الأولى بعدما كانوا في الدرجة الثانية ممنوحين امتيازات حرم منها بقية الجزائريين[3] .

من بين النقاط التي نتجت عن مرسوم كريميو وخاصة فيما يخص تجنيس اليهود يمكن إدراجها في النقاط التالية :

- أصبح اليهود يتمتعون بكافة حقوق وواجبات الفرنسيين.
- أصبحوا يتمتعون بكافة الامتيازات التي تمتع بها المستوطنون الغربيون.
- استعادة المكانة التي فقدها اليهود مع احتلال الجزائر.
- تلقى غالبية الأطفال اليهود التعليم الفرنسي الإلزامي.
- تخلص اليهود من الإحساس بالتبعية ليهود فرنسا. [4]

---

[1]) ناهد إبراهيم الدسوقي ، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2011، ص54.

[2]) محمد بلعباس ، المرجع السابق ، ص306.

[3]) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، الدار العثمانية، الجزائر، 2013، ص371.

[4]) – محمد الوكيل، تاريخ اليهود في قارة إفريقيا، ج2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص ص162، 166.

- نجحوا تدريجيا في تولي زعامة الطائفة اليهودية في الجزائر.

- تحسنت أوضاع اليهود الاجتماعية والاقتصادية والقانونية بفضل الجنسية الفرنسية.

- مع نهاية الحرب العالمية الأولى بلغ تعداد الجماعة اليهودية في الجزائر ما يقرب من 75.000 مجنس.

- كما تحرروا من الوصايا التي كانت مفروضة عليهم من الجزائريين[1].

وما يمكن التوصل إليه أن تجنيس يهود الجزائر جاء بناء على طلبهم وخاصة أنهم تنكروا لأصولهم مقابل حصولهم على المواطنة الفرنسية[2] .

المطلب الثالث : ردود الفعل على مرسوم كريميو

- **موقف اليهود:**

وكان اليهود من المدافعين على هذا القرار من اليهود نجد صاحب المشروع أدولف كريميو فهو أول من سعى إلى إنجاحه ودافع عنه أمام السلطات الفرنسية بجلب الرسائل [3] ، كما أننا لا نغفل على الدور الذي لعبه رجال المال اليهود في فرنسا[4]. وعلى رأسهم عائلة آل روتشيلد التي عملت على إنجاح هذا القرار فقد استغلوا المساعدات المالية التي كانوا يقدمونها للحكومة الفرنسية وبالتالي الضغط عليها لتجنيس يهود الجزائر[5] .

فتمثل موقف اليهود بقبول مرسوم كريميو و كانوا في عز قطف ثمار مرسوم كريميو ومدرسة جول فيري jules ferry ولم يكن معقولا بالنسبة إليهم أن يتخلوا عن كل هذه

---

[1]) محمد الوكيل، المرجع السابق، ص ص162/166.

[2]) يحي بوعزيز ، المرجع السابق، ص28.

[3]) بسام العسلي ، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية ، دار النفائس ، بيروت ، 1982 ، ص 87

[4]) صالح عباد ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 –1900 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة، (د.س)، ص 69.

[5]) صالح عباد ، المرجع نفسه ، ص 69 .

المكاسب الهائلة التي منحت لهم تذهب هباء خاصة وأن المعمرين قد حسدوهم عليها قبل الجزائريين[1].

فيرجع تقبل اليهود للمرسوم إلى أنهم كانوا الفئة المستفيدة من غزو الجزائر لأن الاحتلال الفرنسي قد حقق للجالية اليهودية بالجزائر أمانيها الكبرى[2] .

إلى أن هناك بعض من يهود الجزائر أبدوا تخوفهم من المرسوم الذي منح لهم حق المواطنة الفرنسية حيث يذكر أبو القاسم سعد الله أنه لم يرحب كل اليهود بإصدار هذا المرسوم الذي لم يستشاروا فيه ، ولكن هذا التخوف لم يستمر ولم يعمر طويلا حيث رأوا في القرار وسيلة للسلطة والتملك [3]، إضافة إلى أن التجنيس بالجنسية الفرنسية لا يخالف التعاليم الدينية اليهودية لأنها تسمح لليهودي أن يتبع قانون المنطقة التي يسكن فيها إذا فرض عليه[4]

- **موقف الجزائريين المسلمين:**

لقد رفض الأهالي الجزائريون الانصياع لليهودي " كريميو" وبدأ بعضهم يردد : " إن الله قد أعمى قلوب الفرنسيين وهذا هو موعد رحيلهم وهو انتصار الإسلام " [5]، ولم يتقبل الجزائريين أن يكونوا فلاحين الأمس أسياد اليوم ، وقد أفصح زعيم ثورة القبائل عام 1871 الحاج باشا محمد المقراني عن ذلك في قوله : " أريد أن أكون تحت السيف ليقطع رأسي ولا تحت رحمة يهودي أبدا"[6].

---

[1]) محمد الوكيل ، المرجع السابق ، ص 165 .

[2]) عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 ، دار العرب الإسلامي ، بيروت ، 1997 ، ص85 .

[3]) – أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج6 ،دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1998،ص368

[4]) أمال معوشي ، المرجع السابق ، ص 213

[5]) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002 ، ص 190 .

[6]) محمد الوكيل ، المرجع السابق ، ص 164 .

وقال بسام العسلي أنه روي عن بعض الجزائريين قولهم هذا : " بأن اليهود الذين لا يدفعون الضرائب ولا يشمون رائحة البرود ، أصبحوا مساوين للفرنسيين ونحن الذين قدمنا عشرين ألفا من أبناءنا للحرب وأعطينا شرفا نعامل كالمغلوبين[1].

كما أن الأمير عبد القادر قد وصف من منفاه بالشام مرسوم كريميو بأنه مرسوم التدنيس قائلا عن ذلك : " قد وضع اليهود فوق العرب والبربر "[2].

وكانت معارضة الأهالي للمرسوم لسببين الأول ديني بحكم فرنسا اعتبرت أن العدالة الإسلامية عدالة متخلفة وأن اليهود من أهل الكتاب لذلك يجب أن يكونوا في المرتبة الثانية للمسلمين ، والثاني سياسي اجتماعي وهو الخوف من انتقام اليهود من المسلمين في مجالات الإدارة والقضاء[3].

كما اعتبر المسلمين في نظرهم أن المرسوم من آثار السياسة الاستعمارية وشكل من أشكال الاعتداءات على حرية الأديان في الجزائر، وخشي كبار المسلمين من أن يكون ذلك خطوة نحو منح الجنسية الفرنسية للمسلمين بصفة جماعية حيث قال أحدهم : " نحن معشر المسلمين لأعمدة لنا سوى ديننا هو رأس مالنا " ،ولم يرغب المسلمون يوما في الحصول على الجنسية الفرنسية معتبريها شرفا عظيما وإنما كان مطلبهم الحصول على حقوقهم التي سلبت منهم[4].

- **موقف المعمرين من المرسوم :**

تجسد موقف المعمرين في شعورهم بخيبة أمل كبيرة اتجاه مرسوم كريميو لأنهم رفضوه كما كان التجنيس قد رفضه المسلمون الأهالي إذ اعتبر المعمرون المرسوم هو منافسة

[1]) بسام العسلي ، المرجع السابق ، ص 87 .
[2]) صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 69
[3]) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1 ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 1992 ، ص 241
[4]) أمال معوشي ، المرجع السابق ، ص ص 199-201

الجزائريين لهم في الحقوق وأن حوالي ثلاثة ملايين(03)من الأهالي سيطغون على حوالي خمسمائة(500000) من الأوربيين وبذلك سترجع الجزائر إلى الأهالي[1].

كما أنهم وجدوا حجة بالغة الأهمية من خلال تحميل المرسوم مسؤولية الانتفاضة في منطقة القبائل ولم تتردد الجمعية الوطنية في نشر إتهام، يعني مباشرة حكومة الدفاع الوطني ويستجيب للعرائض التي تستلمها من الجزائر ، وكان الموقف العلني للمحافظ غير العادي " دي يوزي " مناهضا للمرسوم ، وانضم خلفه الأميرال غيدون بعد تأكده من إجماع الرأي العام الأوروبي والأعيان لإلغاء التام وبلا شروط لمرسوم 24 أكتوبر[2].

ويرجع رفض المعمرين للمرسوم في رأيهم أن اليهود لم يفعلوا شيئا حتى يأخذوا أو يستحقوا هذه الجنسية وأن المرسوم كان انتهازيا ورفضهم للمرسوم كان شكلا من أشكال معارضة السياسة الفرنسية التي تمس أحيانا مصالحهم في الجزائر[3].

فقد اعتبر المعمرين أن المرسوم في حد ذاته سابقة خطيرة ، قد تؤدي إلى انتفاضة المسلمين ومن هنا بدأت تتبلور حركة المطالبة الصريحة لإلغائه والتراجع عنه بإصدار من طرف الجماهير المعمرين والسياسيين المؤطرين لهم الراديكاليون الذين تزعموا الحركة بحكم شعبيتهم في أوساط المعمرين لم يجدوا صعوبة في تعيينهم لأن بمجرد التذكير بالسلوكيات اللا أخلاقية المسجلة على العديد من اليهود والتزوير الذي قاموا به في الانتخابات البلدية سنة 1848 تساند الحركة[4].

---

[1]) أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج6 ،المرجع السابق، ص ص 375/374 .

[2]) شارل أندري جوليان ، المرجع السابق، 2008 ، ص 784 .

[3]) صالح عباد ، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870- 1900، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984، ص 64 .

[4]) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ج1 ،دار الغرب الاسلامي،بيروت، 1992، ص 241 .

المبحث الثاني : مرسوم بلوم فيوليت 1936

توالت الحكومات على الجزائر المستعمرة دون إحداث تغيير يذكر لصالح الأهالي الجزائريين، أو الوفاء بوعود الإصلاح التي لا طالما طالب بها هؤلاء في ظل السياسة الاستعمارية التي انتهجها المستوطنين لكن الأمل تجدد بوصول الجبهة الشعبية[1] إلى الحكم في فرنسا عام 1936 والتي في ظلها ظهرت بعض المشاريع الإصلاحية في الجزائر لصالح الأهالي المسلمين من بينها مشروع بلوم فيوليت.

المطلب الأول : ظروف صدور المرسوم ودوافعه :

صدر مرسوم بلوم فيوليت من طرف حكومة الجبهة الشعبية بعد انتصارها في انتخابات 1936 بفرنسا، وذلك بالموافقة على المطالب التي تقدم لها وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري[2] الذي شارك فيه النواب ورجال الفكر وجماعة من العلماء وانعقد المؤتمر يوم 07 جوان 1936م[3] ولقد قدم وفد يمثل المؤتمر المطالب إلى رئيس الحكومة الفرنسية "ليون بلوم" بتاريخ 23 جويلية 1936 وكانت مجمل المطالب إصلاحية[4]حيث اعتبرت هذه المطالب عبارة عن ميثاق قوامه المشروع، فتم طرحه على مجلس النواب الفرنسي في 30 ديسمبر 1936م وفي ظل هذه الظروف تم طرح المرسوم عام 1936[1].

---

[1])**الجبهة الشعبية** : اصطلح على السياسة في غرب اوروبا على تسمية اختلاف الأحزاب السياسية اليسارية وخاصة الاشتراكية والشيوعية بالجبهة الشعبية (ينظر ناهد إبراهيم الدسوقي،المرجع السابق، ص 218).

[2]) أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر. المؤسسة الوطنية للكتاب،(د ب)، (د ت)، ص243.

[3]) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 170.

[4]) صالح فركوس، المرجع السابق، ص 410

[5])أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 243.

2/الدوافع :

أ-الدوافع السياسية :

- تخوف "موريس فيوليت"[1] من انتقال الروح القومية المتأججة التي ظهرت في بقية أنحاء العالم العربي إلى النخبة الجزائرية خاصة وأن أفكارها تتماشى مع أفكار النخبة الجزائرية.

- تغير موازين القوى مع بداية سنة 1931م لصالح الحركة الوطنية الجزائرية.

- استمرار نشاط حزب نجم شمال إفريقيا رغم حله.

- ميلاد وتأسيس جمعية علماء المسلمين الجزائريين والتي أحدثت تحولات عميقة في الذهنية الوطنية الجزائرية[2].

ب-الدوافع الاقتصادية :

انفراد المعمرين بالاستقلال المادي للجزائر واستقلال الفلاحين الجزائريين.

- كشفت مخلفات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م عن نواحي ضعف فرنسا في مستعمراتها مما جعلها تدخل في مشاكل داخلية وخارجية هنا أدى إلى انخفاض في أسعار المواد الفلاحية وانهيار أسعار الحبوب وسقوط قيمة الأجور وتعطل المشاريع العامة

ج- الدوافع الاجتماعية والثقافية :

- انتشار الفقر والمجاعة والأوبئة والأمراض في الجزائر.

---

[1]) **موريس فيوليت:** كان ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي وأصبح فيما بعد عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي ساهم في الحياة الفرنسية ولاسيما فيما يتعلق بالمستعمرات اضطهد الحركة الوطنية في الجزائر عين كولي عام على الجزائر سنة 1927 وصاحب مرسوم بلوم فيوليت " ينظر فرحات عباس ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص147.

[2]) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص16

– ظهور نهضة فكرية أدت إلى ظهور الصحافة التي لعبت دورا هاما في رفع الوعي الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري كما ظهرت نوادي وجمعيات ثقافية خلقت نشاطا

سياسيا واسعا مما أدى إلى ظهور نخبة على اختلاف ثقافاتهم[1].

المطلب الثاني: مضمون المرسوم وأهدافه :

نص مرسوم "بلوم فيوليت" لسنة 1936 على ما يلي :

– منع حوالي 30 ألف من الأهالي حق الجنسية أو المواطنة الفرنسية دون الإنصهار في الفكر القومي للشعب الفرنسي أو التخلي عن الأحوال الشخصية كمسلمين والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية كاملة الخاصة بالتشريع الفرنسي[2]

– الفئات التي شملها التجنيس هي قدماء الحرب الذين شاركوا كمتطوعين أو جنود في الجيش الفرنسي تحت إطار قانون التجنيس الإجباري 1912، إضافة إلى السياسيين الجزائريين وأصحاب الشهادات العليا[3]

– منح الجنسية للجزائريين أصحاب الرصيد العلمي العالي دون وجود شهادات عليا عندهم إضافة إلى الذين عملوا في الإدارة الفرنسية ما يسمى بالمكاتب العربية والبلديات.[4]

وحسب هذا المشروع الحكومي الذي وسع دائرة الفئات للحصول على حقوق المواطنة سيضاعف من عدد هؤلاء بشكل ملفت للانتباه بين سنتي 1936 و1940 وذلك كما يلي في سنة 1936 بلغ عددهم 2406 وفي عام 1940 بلغ 30546، وعليه وبموجب هذا القانون يصبح بإمكان 24046 أهالي مسلمين الانضمام إلى العائلة الفرنسية ويكون لهم الحق في

[1]) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص ص 44/39.

[2]) أبو القاسم سعد الله ،الرجع نفسه، ص39

[3]) العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر :. المرجع السابق، ص34

[4]) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 44/40.

التصويت ليرتفع العدد بشكل تدريجي في الانتخابات التشريعية المقبلة سنة 1940 إلى ثلاثة مئة الاف وخمس مئة وستة وأربعون(300546)[1].

حيث يسعى مشروع بلوم فيوليت إلى الاندماج السياسي للنخبة الجزائرية ومنح المواطنة الفرنسية في إطار إحترام القانون الشخصي ل خمس وعشرون ألف (25000) جزائري تقريبا وهم في نظر حكومة النخبة [2] كان المرسوم يشمل 08 فصول و 50 مادة ذكر في مادته الأولى بأنه بإمكان المسلمين التمتع بكامل الحقوق السياسية والمواطنة الفرنسية دون أن يحدث ذلك أي تغيير في قانونهم الشخصي أو في حقوقهم المدنية إلا أن المرسوم قد فرض التجنيس بشروط تعجيزي نذكر منها:

- أن يكون من حاملي الشهادات(شهادة التعليم المتوسط...).

- ممثلون رسميون للتجارة أو الفلاحة.

- من الحائزين على ميداليات العمل للأهالي المتخرجين من جيش برتبة ضابط أو ضابط صف وحائز على ميداليات عسكرية وغيره من الشروط هذا كله لإرضاء النخبة الجزائرية وفي نفس الوقت لا يغضب الفرنسيين[3].

- منح المشروع الجنسية الفرنسية للنخبة الجزائرية المثقفة دون أن يفرض عليهم التنازل عن الأحوال الشخصية هذا ما أدى إلى تزايد عدد المجنسين لا سيما بين سنتي 1936-1938 لكن هذا المشروع الذي أيده فيوليت وصادق عليه زعيم الحكومة الاشتراكية[4] "ليون بلوم"

---

[1]) شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر المعهد العالي للترجمة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص716.

[2]) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، المرجع السابق، ص317.

[3])محفوظ قداش ، المرجع السابق، ص ص 321-325.

[4]) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص18.

لقي معارضة شديدة من قبل المعمرين فقد كان الهدف منه هو الاندماج السياسي للنخبة الجزائرية هذا الأمر الذي لم يتقبله هؤلاء[1].

وأصدر فيوليت كتابه الشهير "هل تعيش الجزائر" عبر فيه عن آراءه وأفكاره حيث قال" إذا لم ننصف الجزائريين ونسرع بإدخالهم ضمن العائلة الفرنسية متساويين في الحقوق والواجبات فإنهم سيندفعون في الميدان الاستقلالي التحريري وعندئذ تخسر فرنسا أرض الجزائر نهائيا[2].

فكان فيوليت يرجو من هذا المشروع تنفيذ فكرة دمج الجزائر بفرنسا بصورة تدريجية عن طريق النخبة الجزائرية المتخرجة من المدارس الفرنسية وتهدئة غليان النواب وكسب نخبة المسلمين لصالح القضية الفرنسية فعندما تكون هذه الفئة تتمتع بممارسة الحقوق السياسية ستكون لها مصالح تختلف عن الجماهير والذي لا يقبل الارتداد عن عقيدته[3]

أهدافه:

لقد رغبت فرنسا من وراء هذا المشروع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهذا يظهر من وراء اقتراحها لمشروع التجنيس بلوم فيوليت سنة 1936م والتي تمثلت في ما يلي:

- محاولة قمع الشعور الوطني الإسلامي.
- استئصال الأمة الجزائرية من مقوماتها العربية والإسلامية[4]
- محاولة تجسيد وتطبيق سياسة الإدماج التام وقد عبر فيوليت عن ذلك قائلا: " إن السياسة الفرنسية في الجزائر لا يمكن أن يكون لها سوى شكل واحد هو الإدماج"[5]

---

[1]) محفوظ قداش، جزائر للجزائريين، المرجع السابق، ص317

[2]) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص138.

[3]) خميسة مدور، مشروع بلوم فيوليت إصلاحات ضائعة بين تماطل الحكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللو الجزائري (1936-1938)، مجلة المعرف للبحوث والدراسات، العدد07، ص 122.

[4]) صالح فركوس، المرجع السابق، ص401.

[5]) ناهد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص218.

– رغبة حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية في كسب ثقة الجزائريين[1].

–تقسيم الشعب الجزائري وعزل النخبة عن الجماهير[2].

– إذابة الجزائر في الكيان الفرنسي، وإنهاء وجودها ككيان مستقل بكل مقوماته وذلك بدمجها في فرنسا سياسيا وإداريا وثقافيا وروحيا ولغويا[3]

المطلب الثالث: موقف الأحزاب الوطنية من المرسوم:

لقد وجد مشروع "بلوم فيوليت" صدى كبير في أوساط تيارات الحركة الوطنية الجزائرية وسيطر على الحياة النيابية خلال فترة الثلاثينيات أي فترة حكم الجبهة الشعبية ولذا نجد أن هناك أراء ومواقف تعددت اتجاهه حيث تراوحت بين المؤيد والمتحفظ والرافض له.

1–موقف النخبة من المرسوم:

لقد مثل الطرف المؤيد جماعة النخبة حيث وجد المشروع قبولا ودعما كبيرا في ارتباط الطبقة المثقفة إذ رحبت بالمشروع واعتبرته خلاصها وخلاص الجزائريين من حالة الأهلية فقد وقفت كتلة النواب المنتخبين إلى جانبه وأيدته بحماس شديد إذ ترجم هذا الموقف في اجتماع كتلة النواب في وهران الذين أصدروا لائحة أرسلوها إلى الوزير الأول ليون بلوم وإلى السيد فيوليت أعلنوا فيها تأييدهم المطلق للمشروع فهو حسبهم ويحقق الآمال المشروعة للمسلمين الفرنسيين[4]

وإيمانا منهم بهذا المشروع نشط النواب من أجل الدفاع عنه فكثرت المؤتمرات والتجمعات واللوائح والوفود ومن ذلك أن وفدا برئاسة "ابن جلول" قد توجه إلى باريس وكانت النتيجة

---

[1]) أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د ب)، (د،ت)، ص193.

[2]) مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج، تر محمد ألمعراجي، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ، ص218.

[3]) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3،المرجع السابق، ص19.

[4]) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص76.

مرة أخرى مجموعة من الوعود[1], مما اضطرهم أمام هذه الوعود إلى الاستقالة الجماعية حيث استقال حوالي ثلاث ألاف نائب جزائري قبل نهاية العام احتجاجا على تأخير مناقشة المشروع في البرلمان وأمام هذه الضغوط وعودة "ابن جلول" و"فرحات عباس" على رأس الوفد إلى باريس حيث قابلهم الوزير الداخلية " ألبير صارو" (albere sare)وانتظروا هناك الموافقة على المشروع مقابل سحب الاستقالة[2].

سحب الاستقالة الجماعية فبدأت مناقشة وبدأ يلقي قبولا وهو ما استنكره المعمرون الذين بدءوا فورا حملة شرسة ضده ولم يتوانوا في استعمال كل الأساليب لإفشاله[3]

ومن جانب أخر اختار نائب الرئيس المؤتمر الإسلامي محمد الأمين العمودي[4] من جهة مشروع فيوليت نهائيا وعلى بصيرة وإن كان يعترف أنه لا يلي تمام تطلعات النخبة وطموحات الجماهير بدرجة أكبر، وراح "محمد عزيز كسوس"[5] يدافع عن مشروع فيوليت على أساس أن يبين نهج سياسة معينة[6].

ورغم كل مظاهر التأييد وإعلان الولاء لفرنسا من طرف هذه الجماعة لم تنل أبدا شيئا مما كانت تصبوا إليه وقد خابت كل أمالهم[7].

---

[1]) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص77.

[2]) أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص79.

[3]) أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص79/80.

[4]) **محمد الأمين العمودي**:ولد عام 1892بمدينة الوادي بدأ نشاطه الإسلامي في مدينة بسكرة شغل منصب الأمين العام لجمعية العلماء المسلمين وكاتبها السري أسس سنة 1934صحيفة "الجحيم" وصحيفة "الدفاع" والتي هاجم من خلالها البدع في الدين وناضل في الثورة وتم اغتياله من طرف الاستعمار وعثر على جثمانه في 10أكتوبر 1957(ينظر إلى أسيا تميم،الشخصيات الجزائرية،المرجع السابق،ص83.

[5]) **محمد عزيز كسوس**:ولد عام 1903 بالقالة نشط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا إذ كان الكاتب العام لها وفي عام 1935نشر كتاب حول مشروع بلوم فيوليت توفي عام 1965بباريس(ينظر إلى،أحمد بن جابو ،محمد عزيز كسوس سيرة ومسيرة ،م6،المدرسة العليا للأساتذة ،بوزريعة ،2018،ص ص2/5.

[6]) شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة:. المرجع السابق، ص722.

[7]) عمار بحوش، المرجع السابق، ص235.

1-موقف الحزب الشيوعي :

لقد أيد الحزب الشيوعي المشروع باعتباره أول خطوة في سبيل تحرير الشعب الجزائري وهو كذلك أول خطوة للتقارب الأخوي بين الشعبين الجزائري والفرنسي فاعتبروه بأنه خطوة أولى حقيقية تبدأ من 25 ألف مسلما وتؤدي إلى نتائج ملموسة [1]، وهو ما جسدته صحيفة لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري فكانت تقوم بحملة في صالح المشروع وفي رأيها أن الشعب الجزائري وشعب فرنسا كانوا موافقين عليه تماما باستثناء الفاشيين الذين كانوا يعارضونه[2]

ويمكن القول أن الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن له أي موقف فيما يتعلق بالمسألة الوطنية فعدم الاعتراف بالوجود الوطني لشعب الجزائري ظل قائما وأفكاره ومبادئه هي أفكار ومبادئ الحزب الشيوعي الفرنسي[3]

3- موقف جمعية العلماء المسلمين:

أيدت الجمعية المشروع لكنها تحفظت على بعض بنوده وحاربت الإدماج[4]. واعتبروه أنه خطة من فرنسا لمحو الإسلام والعروبة وأصبح المجنسون محل سخرية وشفقة من العلماء معتبرين أن التجنيس لم يكن شيئا حميدا.[5] وارتكزت سياسة العلماء المسلمين على تحقيق المساواة وفي نفس الوقت دون التخلي عن الجنسية الجزائرية[6] فهدف ابن باديس من نشأة الجمعية هو محاربة السياسة الاستعمارية الرامية إلى تجنيس الجزائريين[7]

كما أصدر رئيس الجمعية عبد الحميد بن باديس فتوى في 1 أوت 1937 جاء فيها:

---

[1]) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية،ج3، المرجع السابق، ص19.

[2]) شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 722.

[3]) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص223.

[4]) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص19.

[5]) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص403

[6]) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص252.

[7]) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص145.

– التجنس بالجنسية الفرنسية التي ينجم عليها التخلي عن الشريعة الإسلامية هو مرتد.

– الذي حكم عليه من طرف قاضي إسلامي واستأنف أمام قاضي في فرنسا هو كذلك مرتد ومارق عن الدين.

– الذي ترك وصية في غير أصول الإسلام هو كذلك مرتد.

– الذي تزوج بامرأة غير مسلمة ويصبح أبناؤه غير مسلمين وهو يدرك انه مرتد [1] انطلاقا من هذا الكلام يظهر جليا تحفظ الجمعية على المشروع كان في محله وكانت نظريتها صحيحة وأكدها موقف الرجل ابن باديس عندما اعتبر المشروع مجرد خطوة أولى في طريق المساواة الكاملة ولم يكن يثق بالمقابل إطلاقا في تصويت البرلمان على المشروع بالموافقة كما احتج على المماطلة وأنها تكمل مدلولا واحدا وهو رفض مطالبنا بكل بساطة كما حذر فرنسا في التفكير في أن المسلمين يمكن أن يفرطوا في قانون أحوالهم الشخصية مقابل منحهم الحقوق السياسية ومنه نجد أن الجمعية أيدت المشروع ولكن بعد زيارة ابن باديس ولقائه مع المسؤول الفرنسي الذي هددهم فتراجع وتأكد أن فرنسا تماطل وهي دولة استعمارية كاذبة[2]

4– موقف المؤتمر الإسلامي:

لم تكن جمعية العلماء الوحيدة بالتأييد التي كانت ترى في مشروع فيوليت مجرد مطالب مؤقتة يجب أن يتبع بمراحل أخرى حيث جاء الدكتور بشير في 17 جانفي 1937 ليقرأ بيانا باسم المؤتمر الإسلامي الذي كان يترأسه فصرح فيه أن مشروع فيوليت ليس إلا

[1]) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (د ب)، 1994، ص110.

[2]) شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص728.

رمزا للإنصاف والليبرالية وأن مصير الشعب الجزائري لا بد أن يوضع بين أيدي برلمانين مسلمين جزائريين[1]

5/موقف حزب نجم شمال إفريقيا موقف حزب الشعب الجزائري:

لقد عارض النجم المرسوم معارضة شديدة وكان ضد كل المشاريع الفرنسية التي تستهدف المساس بكرامة الجزائريين[2]، ولأنه كان يهدف إلى ربط الجزائريين بفرنسا عن طريق الإدماج فقد ظل النجم ينادي بالوطنية والاستقلال [3]وهاجمت جريدته " الأمة" فكرة المشروع قبل إعلانه حيث جاء في عنوان أحد مقالاتها ما يلي: " خطر كبير يهدد الوحدة الجزائرية ، أيها الشعب الجزائري قف في وجه مشروع فيوليت"[4]، ومن هذا أكدت جريدة الأمة معارضتها للمرسوم فاعتبرته مشروع يهدف إلى قمع الشعور الوطني الإسلامي ومحاولة استئصال الأمة من مقوماتها السياسية ويقضي على الأحوال الشخصية الإسلامية وتطبيق لسياسة الإدماج فقط واعتبرته بمثابة عملية انتحار، داعيا الحزب كل الشعب الجزائري للوقوف ضده، واعتبر كل من يتسامح في حقوق بلاده ولو مرة واحدة يعد أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان[5]

ولقد ظل النجم معارضا للمرسوم ينادي بالوطنية والاستقلال إلى غاية حله في 1937 ولكنه لم يتوقف وتجدد تحت اسم حزب الشعب الجزائري[6]

بعد حل النجم في جانفي 1937 قام مصالي الحاج بتأسيس حزب الشعب الجزائري بتاريخ 11 مارس 1937 حيث واصل تقريبا نفس العمل السياسي كما كان أيام النجم حيث عارض في برنامجه ربط الجزائر بفرنسا أو ما يسمى بالإدماج والفرنسة ومعارضة مشروع بلوم

---

[1]) خميسة مدور، المرجع السابق، ص128.

[2]) صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، البصائر الجديدة، (د ب) (د س)، ص410.

[3]) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص19.

[4]) أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص 193.

[5]) صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2011، ص27.

[6]) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص134.

فيوليت[1] وتظهرنا المعارضة في قول مصالي الحاج : " إن المشروع ضد الديمقراطية ويتجاهل التاريخ ويعزز الاستعمار والمشروع ليس بحل وليس بداية لإصلاحات جديدة وإنه الفتنة والتقسيم بين طبقة مزدوجة الامتياز وأخرى مزدوجة الحرمان" ، فقد خاض الحزب معركة شرسة معتبرا أنه من المستحيل تغيير الجنسية كما نغير ربطة العنف وأن الفرد لا يمكن أن يلغي انتمائه العربي أو القبائلي ليصبح فرنسيا بين عشية وضحاها[2] ولم يكتفي الحزب بمعارضة المرسوم فقط بل عمل على إفشاله والذي وصفه مصالي الحاج أنه أداة لإبقاء هيمنة المستوطنين الأوروبيين[3]

من خلال ما تطرقنا إليه في العرض لمراسيم التجنيس الفرنسي في الجزائر ودراسة محتواها نجد أنها كانت جلها سياسة طبقتها السلطات الاستعمارية من أجل تحقيق غايات استعمارية، أولها رغبتها في تشكيل وخلق طبقة وفئة موالية للإدارة الاستعمارية تسهر على تحقيق أهدافها وغاياتها الاستيطانية، وزرع فروق بين فئات الشعب الجزائري وتطبيق لفكرة "فرق تسد"، وثانيها هي محاولة فرنسا لاحتواء وتغيير المطالب الاستقلالية التي نادى بها الشعب الجزائري وأحزاب الحركة الوطنية الجزائرية وتحويل اهتماماتهم في الخوض في المجال السياسي وهذا ما جسدته الإدارة الاستعمارية من خلال مرسومي "كريميو"و"بلوم فيوليت".

[1]) صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص ص 31/ 34.

[2]) محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية ، تر محمد بن البار، شركة دار الأمة، الجزائر، 2011، ص ص 685/683

[3]) عمار بوحوش، التاريخ السياسي،المرجع السابق:.1997، ص234.

الفصل الثالث:منح الجنسية في تونس

المبحث الأول:القوانين الفرنسية الخاصة بالتجنيس في تونس

المطلب الأول:قوانين 1885-1898

المطلب الثاني:قانون أكتوبر 1910

المطلب الثالث: قانون ديسمبر1923

المبحث الثاني:طرق التجنس في تونس

المطلب الأول:الأعراق المجنسون

المطلب الثاني : الفئات المجنسة حسب الوظائف

المطلب الثالث:الاستيطان الفرنسي في تونس

المبحث الثالث: ردود الفعل التونسية على التجنس

المطلب الأول:موقف الشعب التونسي

المطلب الثاني:موقف النخبة

المطلب الثالث: رد فعل الأحزاب والجمعيات

المطلب الرابع: موقف رجال الدين

الفصل الثالث:منح الجنسية في تونس

حاولت سلطات الحماية الفرنسية التحكم في زمام الأمور داخل تونس, فلم ترغب في الاستقلال المحلى لتسير البلاد , وإضافة على هذا رغبة في إدماج وإلحاق العديد من التونسيين والأجانب بمختلف التوجهات ,من اجل السيطرة على البلاد انتهجت سياسات قانونية من اجل هذا,فرغم التواجد البسيط للفرنسيين داخل البلاد و أقرت أنها لم يأت من أجل مساعي الاحتلال إلا إن الواقع يبين عكس ذلك , فرغبة فرنسا كانت تعبئة شعوب الغريبة عليها باسم الإمبراطورية الفرنسية كنوع من سياسة الانفتاح الجديد بدا مع الجمهورية الفرنسية الثالثة وتطور مع مرور الوقت.

المبحث الأول:القوانين الفرنسية الخاصة بالتجنيس في تونس

قامت السلطات الفرنسية مع الدخول لتونس وإعلان الحماية بإنتاج العديد من القوانين التي من شأنها أن تساعدها بدأت مع معاهدة باردو الموقعة من طرف السلطات الفرنسية والباي التي بموجبها بدأت سياسية فرنسا في السيطرة تونس وتاكدة مع معاهدة المرسى مع مرور الوقت أصدرت العديد من القوانين هدفت للإدماج الشعب الفرنسي و التونسي في شعب واحد.

المطلب الأول:قوانين 1885-1898

حاولت السلطات الفرنسية كسب واستمالة الشعب التونسي إليها بكل الطرق والسبل, مع عام 1885 أقرت من خلال قانون مدني أن بإمكان كل الراغبين في الدخول تحت جناح الأمة الفرنسية , يتمتع بجميع الحقوق المواطنة, لكن يجب عليه التخلي عن الأحوال الشخصية أي الاحتكام بالشريعة الإسلامية يصبح التونسي خاضعا للإدارة الفرنسية قانونيا[1]

[1])الحبيب ثامر،هذه تونس،مطبعة الرسالة تونس،ط1، 1988،ص 79

في عام 1897, بعد قرار أن الأرض التونسية أصبحت تتبع للإدارة الفرنسية المركزية وتم اعتبار غالبية السكان المحليين أجانب ووجب أعطائهم حق الجنسية لأنهم يقيمون تحت ارض فرنسية يصبحون قانونيا خاضعين للقانون الفرنسية والتشريعات الفرنسية [1]

بالرغم من سياسة فرنسا في تجنيس التونسيين لكنها كانت وفق شروط وضوابط لم تنتهج سياسة التجنس المباشر اعتمدت على شروط حسب قوانين 1885-1898

- لطلب الجنسية فرديا يجب إلا يتجاوز عمره 25 يكون أعزب أو متزوج من واحدة
- أن يكون مؤديا للخدمة الوطنية الإجبارية أو متطوع داخل الجيش الفرنسي
- أن يكون متقن جيدا للغة الفرنسية
- أن يكون يعمل في احد الإدارات المدنية أو الإدارية التابعة لفرنسا
- لا يسمح له التخلي عن الجنسية الفرنسية بعد الحصول عليها[2]

حسب ما جاء في قانون 26 جوان 1898 منحت تسهيلات كبيرة في مجال الجنسية الفرنسية حيث اقر بالملكية الفردية للعقار تصبح خاضعة للإدارة الفرنسية المباشرة أي إن تونس أصبحت تسيير وفق القوانين المدنية والإدارية الفرنسية,بالنسبة للأجانب يمكنهم الحصول على الجنسية بعد الإقامة 3 سنوات في تونس

لم تكتف السلطات الفرنسية بتلك القوانين فقط بل رغبت باحتواء الأجانب المقيمين الذين لا يحملون صفة المواطنة فكانت تعطي الجنسية لليهود التونسيين الوافدين كما جنست قليلا من الايطاليين والمالطيين[3]

[1]) جمعة عليوي،فرحات الخفاجي،السياسة الفرنسية حبال تونس 1881-1914،جامعة بغداد كلية التربية ،ابن رشد للعلوم الانسانية ،بغداد،ع04،2015 ص 209

[2]) إسماعيل العربي،السياسة الاستيطانية في المغرب العربي بين 1919-1939-تونس المغرب نموذجا، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية ،جامعة بوبكر بلقايد ،تلمسان،م7ع1، 2020 ص165

[3]) إسماعيل العربي،المرجع نفسه، ص 166

المطلب الثاني: قانون أكتوبر 1910

هو قانون تكميلي للإجراءات الإدارية التي انتهجتها السلطات الاستعمارية فيما سبق, إذ ينص على منح الجنسية الفرنسية لأبناء المجنسين وأحفادهم[1] .

قبل صدور هذا القانون كان الحق للأبناء المجنسين في اختيار الهوية والتجنيس من أجل تطبيق السياسة الفرنسية الذي يسعى لها النظام والمتمثلة في سياسة انفتاح جزئي على المستعمرات من ابرز رواد هذا الاتجاه رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو[2]

وحسب هذا القانون فإنه يمكن للتونسيين بصفة عامة الحصول على الجنسية وليس هناك شروط من أجل أخذها من ناحية أخري ألغت كل الشروط التعجيزية المتعلقة بالحصول على المواطنة الفرنسية من التخلي عن الأحوال الشخصية بصورة نهاية لكن بالمقابل يجب على المجنس الخضوع للقانون الفرنسي بمجمله والتخلي عن المحاكم الإسلامية [3]

بناء على العديد من الإحصائيات الفرنسية في الفترة ما بين 1911 إلي 1914 تجنس حوالي 101 وكما تجنس حوالي 85 فرد مابين 1915-1924 , في عام 1923 بلغ إجمالي التونسيين المجنسين 10130 ,بالمقابل باليهود الذي بلغ عددهم 5549 و الايطاليين الأجانب الذين تم تجنيس منهم 10442 والمالطيين الذين تم تجنيس 1389 إضافة إلي جنسيات أخرى [4]

يجدر بنا الإشارة إلي أن عدد المجنسين ارتفع في هذه الفترة لكن الغريب هو تجنيس عدد قليل من السكان الأصلين لتونس من مسلمين ومسيحيين بالمقابل قامت الإدارة الفرنسية

---

[1]) الحبيب ثامر ،المرجع السابق،ص80

[2]) الحبيب ثامر ،المرجع السابق،ص81/80

[3]) بلقاسم الغالي،من أعلام الزيتونة،شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته وأثاره،دار ابن حزم،لبنان،ص138

[4]) محمد بوطيبي ، التجنيس في تونس بين القبول و المعارضة خلال فترة الحماية 1881-1956،مجلة أبعاد، مختبر الإبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر، جامعة وهران2،ع07، 2018 ص 217

بتجنيس كل الأجانب بكل الجنسيات وهذا من اجل كسب قاعدة شعبية تكسبها الشرعية في الحكم والبقاء في ارض تونس[1]

المطلب الثالث:قانون ديسمبر 1923

قدمته الحكومة الفرنسية في ماي 1923 ,و وتمت المصادقة عليه من قبل مجلس النواب في 12جويلية و صادق عليه مجلس الشيوخ في 13 ديسمبر ,فتح هذا القانون أفاقا واسعة للتونسيين الراغبين قي الحصول على الجنسية الفرنسية فكل من تتوفر فيه بعض الشروط يمكنه الحصول على المواطنة[2] بطريقة أسهل بالمقابل يحصل على بعض الامتيازات المالية والعديد من الامتيازات التي تمنح للمجنس كحق الانتخاب[3]

تم فتح المجال لكل الراغبين في التجنيس الفردي ,ويكون هذا عن طريق طلب شخصي يظهر فيه ميوله الثقافي أو السياسي لفرنسا ويقدم للإدارة الفرنسية المحلية في تونس ,يخرج الحكم في تونس من دون الرجوع للسلطة المركزية, يذكر المفكر التونسي التليلي العجلي في هذا المجال "أن قانون التجنيس 1923 قد نص على أن الراغبين في الجنسية يجب عليهم أن يثبتوا قدرتهم على الكتابة والكلام بالفرنسية كما يشمل الرعايا من أصحاب الشهادات باستثناء العلوم الشرعية الإسلامية"[4]

وقد هدف هذا القانون إلي تغليب العنصر الفرنسي بكل الطرق ,رغم التجنيس الكبير للأجانب كالايطالي إلا أن السلطات الفرنسية تري فيهم الخطر الحقيقي, يمكن أن ينقلبوا

---

[1]) محمد بوطيبي،المرجع السابق،ص ص 217/216

[2]) علي المحجوبي،جذور الحركة الوطنية 1904-1934،ت عبد الحميد الثاني،المجتمع التونسي للعلوم والآداب والفنون،تونس.1999،ص 217

[3]) علي المحجوبي، المرجع السابق.،ص.370

[4]) التليلي العجلي،الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي (1881-1939) ،ط2،منشورات كلية الآداب منوبة،تونس،1992،ص 220

عليها أرادة حكومة الحماية تغليب الكفة لصالحها فبدأت في المساواة بين المجنسين الجدد المحلين والأجانب ومع صدور هذا القانون صحبه جملة من الامتيازات والإغراءات على سبيل التجنيس وكان لهذا القانون دور كبير في تفكيك المجتمع بعد إغراء فئة كبيرة من التي تعاني الاحتياج بالامتيازات المالية وكما قام بالقضاء على الهوية الإسلامية, وساهم في محاربة الدين الإسلامي بالخصوص[1] لكن تفطن التونسيين فيما بعد انه تم خداعهم حيث اعتبرهم الفرنسيين الأصلين بمثابة راعيا اعتر وان الفرنسيين الجدد لا يشتركون معهم في العرق واللغة والدين فهم عنصر دخيل على القومية الفرنسية[2].

هذا القانون لم يستثنى الأطفال الصغار فقد منحهم حق الجنسية اعتبرهم الجيل الثاني للمجنسين وهذا من اجل إعطاء القوة للقوات الفرنسية لأنهم من المتعاونين مع فرنسا رغبة حكومة الحماية بكسب الدعم لصالحها بكل الطرق قامت السلطات الفرنسية بعد هذه الفترة في تجنيس عدد معتبر من السكان الأصلين التونسيين إذا 346بلغ تونسي مسلم,276 تونسي يهودي,14 جزائريا مقيم ,كما طلب الجنسية 134 طلب خاص باليهود الأجانب ,في عام 1924 إلي غاية ديسمبر 1933 تجنس إجماليا 626 ظل العدد في تزايد حتى العقد الثالث من القرن العشرين أصبحت فيه إجمالي عدد المجنسين من التونسيين يتجاوز الآلاف[3]

[1]) علي المحجوبي، المرجع السابق،ص371

[2]) محمد علي داهش،دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، ط2،مركز الكتاب الأكاديمي.،الأردن، 2011،ص21

[3]) محمد علي داهش،المرجع نفسه ،ص 22

المبحث الثاني: طرق التجنس في تونس

تواجدت الدولة العثمانية في شمال إفريقيا بشكل قوي وبقيت حتى منتصف القرن التاسع العاشر, مع تراجع مكانة الباي قامت الدول الاستعمارية التي ضغطت من اجل السيطرة عليها وعلى خيراتها, دخلت فرنسا لتونس سنة 1881 على شكل حماية وقد طورت الأساليب لتضمن وجودها في المستقبل ومن بين هذه الأساليب التجنس بالجنسية الفرنسية.

المطلب الأول : الأعراق المجنسون

انتهجت السلطات الفرنسية العديد من الإجراءات القانونية في تونس من أهمها إعطاء الجنسية سوف نتحدث عن منح الجنسية حسب كل عرق

- **اليهود:** بدا تجنيس اليهود مع بداية الحملة الفرنسية على تونس, ونفي الباي والخروج من سلطة الدولة العثمانية علي تونس.

بدأت بعض الفئات في المجتمع تطالب بالدخول تحت الحماية الفرنسية, و الانضمام تحت لوائها منهم اليهود, الذين إعتبرو أنفسهم مستضعفين في منطقة تونس وشمال إفريقيا بعد سيطرت المسلمين علي البلاد, و رغبوا في المساواة بينهم وبين غالبية الشعب, لقد رغب اليهود في الحصول علي الجنسية الفرنسية وقامت السلطات بإصدار مرسوم دورسيه (quaid or say) سنة 1881

كما استبعد البرلمان الفرنسي في هذا الوقت أي محاولة جماعية لتجنيس اليهود كما حدث في الجزائر مع مرسوم كريميو, لكن الغريب إن مرسوم كريميو شمل أيضا مناطق في تونس[1]

[1])cloude hagége.bernadzarca.le juifs.et la France un Tunisie ،les bénéfices relution triangulaire.dans les mouvement social،cairn،info.matiéris a péflexion،2001/4N197 p9a28

قيام الكثير من القيادات الفرنسية في إجحاف اليهود الذين رغبوا في التجنس لم تتغير سياسة فرنسا تجاه التجنيس بأي طريقة من الطرق أي كان مقتصرا علي عدد قليل الذين يقدمون طلبات شخصية ,لكن مع بداية الحرب العالمية الأولي تغير الوضع مع إصدار قانون مورينيو [1]

بين عامي 1924 . 1929 أرتفع معدل تجنيس اليهود هدفت سلطات الحماية إلى إيجاد موازنة بينهم وبين المواطنين الايطاليين , حيث إن الايطاليون حصلوا علي العديد من الحقوق بالمقارنة مع اليهود . كما عرفت قضية التجنيس انقساما في الأوساط القانونية والمحاكم,أصبح اليهود التونسيين الأصلين يحصلون علي الجنسية لكن أحوالهم الشخصية تبقي خاضعة للمحاكم الحاخامية, كما قامت السلطات الفرنسية بتجنيس جزئي عبر مراحل للايطاليين المقيمين و اليهود خوف منهم لأنهم يشكلون خطر عليهم , أيضا تخوفها من ثورة الايطاليين عليها [2]

- **المسلمين :**

من خلال الصحافة الفرنسية وكتابات الضباط الفرنسيين خاصة اليمينين تم تصوير السكان الأصلين ,علي أنهم كائنات أدني من الاوروبين يفتقرون إلي المبادرة و الإنسانية لديهم عقل بسيط ,وبدائي هذا لأنهم لم يساير الثورة الصناعية و الفكرية الأوربية .

كتب العسكري الفرنسي كولونيل لاكشن (colonel lakshin)بتاريخ 04 فيفري 1928 :" لازال هنالك كتلة كبيرة من السكان الأصلين جاهلين كسالى ليسو أشرار مع ذالك تركناهم وشأنهم, إن أعظم خدمة نقدمها لهم أن نغرس فيهم باستخدام القوة حب العمل"[3].

[1])cloude hagége،bernadzarca.le juifs،et la France un Tunisie ،op،cit،p9a28

[2])cloude hagège،bernadzarca.le juifs،et la France un Tunisie،op،cit، p9a28

[3]) محمد بوطيبي ،المرجع السابق، ص216

هذه النظرية الفرنسية تبرر عدم إعطاء التونسيين الجنسية ,فكانت هنالك عنصرية مقيتة بين الفرنسيين والشعب الذي لم يعتبرهم كأغلبية بل نظر إليهم كأقلية . كما تم احتقار بكل الحضارة التونسية العريقة, واعتبرهم عبيد لهم و لم يرغب الفرنسيين بالمساواة بينهم وبين التونسيين خاصة المسلمين منهم. [1]

الأقليات المجنسة :

نقصد بقولنا بالأقليات هم من تجنسوا بالجنسية الفرنسية لكنهم لا يشكلون الأغلبية لأن السلطة الفرنسية تتخوف من الخطر الأجنبي للبلاد يجب, عليها أن تسن قوانين تحميها من أي مساعي للانفصال أو الفوضى ومن بين هؤلاء الايطاليون بلغ عددهم في تونس حوالي واحد وتسعون ألف ومأتيين (91.200)ايطالي سنة 1931 وهذا العدد مساوي وقريب من تعداد الفرنسيين فرغبوا في تجنيسهم وكسبهم في صفهم لاعتبارات استعمارية [2]

بالرغم من أن مسالة التجنيس كانت عندما تطرح في الأوساط الفرنسية سواء في مجلس الشيوخ أو في القصر الملكي كانت تعتبر أمر غير صائب سيؤدي إلي فقدان روح الأمة الفرنسية[3]

لطالما ذكرت السلطات الفرنسية عدم رغبتها في تجنيس السكان الأصلين تكتب جريدة:(la Tunisie français) أوت 1927 مقال بعنوان الفرنسيون الجدد لا يمكن اعتبارهم فرنسيين حقيقيين يفسر هذا الموقف للمستعمرين بالخوف علي مشاركة الامتيازات الخاصة بهم ,كانت هناك بعض الطوائف التونسية القديمة في الوجود كالمسيحية هي أيضا شملها هذا التمييز رغم حصول بعض أفرادهم علي الجنسية لم يشاركه الفرنسيون الآخرون شعور الانتماء[4]

---

[1]) محمد بوطيبي،المرجع السابق،ص217

[2])Fayçal el ghoul،la français de Tunisie et l'autre dans les années (1920-1930) ،cahierers de la mediteranafe.université de Tunis I،66/2003.p349/365

[3])Fayçal el ghoul،la français de Tunisie et l'autre dans les années (1920-1930) ،op،cit.p349/365

[4]) Fayçal el ghoul،les sociétés musulmanes de bienfaesance dans la Tunisie des années 1930 cahiers de la méditerrannée inversite de Tunisie،I63/2001.p53/76

أو رحبوا بهم يظهر كل هذا من منطق سيطرت الفكر القومي الفرنسي علي عقول غالبية شعبية و نخبة سياسية.

المطلب الثاني: الفئات المجنسة حسب الوظائف

حسب الوظائف تعتبر الطبقة البرجوازية المتعلقة باللغة الفرنسية المتقنة لها من أهم الفئات التي طالبت بالتجنيس وسعت إليه إضافة إلي صفات أخري تربطها تربطها مصالح مع فرنسا.

أصحاب الوظائف في الإدارة الفرنسية الذين عملوا فيها كمساعدين شرطة– جيش – فلاحين تجار فعلي سبيل المثال في ولاية سوسة في مطلع 1934 الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية

جدول يوضح المجنسين في ولاية سوسة سنة 1934[1]

فرق الاشغال العمومية	الفلاحين	النجارين	**الصحافيين**	إسكافيين	أصحاب مهن حرة	المهنة
04	24	05	17	10	02	عدد المجنسين
متقاعدين من الجيش	عمال قطاع عام	عناصر شرطة	جنود	عمال بريد	رجال درك	المهنة
18	09	02	01	03	07	عددهم
					102	المجموع

[1]) نور الدين الدقي وآخرون ،المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري، المطبعة الرسمية ،.تونس،2004،ص ص 55/50

يلاحظ من خلال الجدول عدد المجنسين حسب كل وضيفة لكن الفئة المستفيدة من التجنيس هي فئة الفلاحين نلاحظ استفادة أعداد كبيرة من الفلاحين والمعروف عن الفلاحين أنهم أصحاب مستوى بسيط مقارنة بعامة الشعب هذا يضعنا أمام نقطة مهمة أن الفلاحين الذين تم تجنيسهم إما أنهم يجهلون التجنيس وما يترتب عنه أو أنهم من الايطاليين مستوطنين وتم منحهم أراضي وتجنيسهم

بالمقابل تجنيس أعداد قليلة من الموظفين في سلك الدولة هذا وان دل فانه يدل على إن الفئات التونسية التي تمتلك نوع ما من الوعي البسيط فهي تدرك الحقيقة و تسعى جاهدة من اجل الحفاظ على الهوية الوطنية هذه الفئة القليلة التي قبلت بالتجنيس قبلت به لاغراض شخصية فقط .

إن المجنسين لم يكتفوا بكسب الجنسية فقط بل غيروا سمائهم ممن العربية إلي أسماء فرنسية مسيحية نذكر منهم حميدة بن محمد بن سليمان بن علي أصبح اسمه سليمان أميدي بموجب قرار وزاري [1] .

قامت السلطات الاستعمارية بتجنيس جماعي للأجانب المقسمين بتونس خاصة الايطاليين والمالطيين وهذا بسبب التخوف من الاجتياح الايطالي للمنطقة بعد ما بدأت الحركة الايطالية الاستعمارية في الصعود مع نهاية القرن التاسع عشر,رأت السلطات الفرنسية بضرورة إدماج وإلحاق الايطاليين الذين أصبحوا يساوون القوات الفرنسية المتواجدة في البلاد فما كان منهم إن تم ألحقاهم بفرنسا وأيضا تم تجنيس الكثير على أساس عرقي كاليهود القدماء والمسيحيين الذين عانوا من الاضطهاد في المنطقة الإسلامية فرحبوا بالحماية الفرنسية واعتبروها من الممكن إن تخلصهم من التمييز وتؤدي بهم إلي انفتاح في إطار دولة الحريات والقانون [2]

[1]) نور الدين الدقي وآخرون،المرجع السابق ، ص 55

[2])Fayçal el ghoul،la français de Tunisie et l’autre dans les années 1920-1930.op.cit.p365

المطلب الثالث :الاستيطان الفرنسي

مع بداية الحماية الفرنسية رغم اعترافها بأنها دخلت من اجل الحماية إلا إن الواقع عكس ذالك يظهر هذا في الاستيطان الفرنسي داخل الأراضي التونسية, شجعت السلطات علي التجنيس و الهجرة إليها بكل السبل فوفرت لراغبين في الاستيطان كل أساليب الراحة.عام1885 أصدرت قرار يخص الملكية العقارية ذلك من اجل تمليك الأجانب للأراضي بطرق قانونية في تونس وشهدت هذه الفترة توافد عدد كبير من الايطاليين الراغبين في الحصول علي المواطنة الفرنسية التي تمكنهم من أن أصبحوا مواطنين فرنسيين بسبب القرب الجغرافي شهدت تونس هجرات جماعية بداية من القرن 20من ايطاليا و مالطا.وما يوضع هذا الإعداد الهائلة للمهاجرين[1]

دعمت الإدارة الفرنسية الهجرات الأجنبية وكانت لها رغبة في وجود فئة متعاونة معها بعد أن انتهجت سياسة الاستيطان في الجزائر فقامت بالتسهيلات وشجعت العناصر الأوروبية الراغبة في القدوم إذا اصدر المرسوم العقاري لسنة 1882 الذي ينص على تحويل الأراضي البور لملكية الدولة ,من خلال هذا قامت بالاستيلاء علي مساحات شاسعة وإعطائها للمعمرين – الوافدين الجدد للبلاد – من جهة أخري أصدرت قرارات نصت علي إن الأرض التي لديها ملاك أصليين في حالة عدم استخدامها ستصبح ارض تابعة للدولة, الأرض البيضاء التي لا تحتوى على ملاك تصبح تابعة للفرنسيين مباشرة .قامت بشراء ارض وانتزاعها من اهلها الأصلين [2]

[1]) جمعة عليوي،فرحات الخفاجي، المرجع السابق ،ص ص 259

[2]) عبد المالك التميمي،الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي،دراسة تاريخية مقارنة،دار المعرفة،الكويت،1978،ص36

هذا الجدول يوضح عدد الأجانب الوافدين مابين سنوات 1811 – 1911[1]

العام	الفرنسيون	الايطاليون	المالطيون
1881	700	11200	7000
1886	3500	16750	9000
1891	10000	31000	11700
1896	16000	55000	10200
1901	24000	71000	12000
1906	34600	81106	10000
1911	46000	88082	11300

يظهر لنا من خلال الجدول الموضح العديد من النقاط المهمة أولها يبدو هناك هجرة ايطالية و مالطية منظمة لان هناك أعداد خيالية وضخمة مقارنة مع حكومة الحماية من الممكن حسب كتابات الضباط الفرنسية كانوا يعتبرون إن الهجرة الايطالية هي حركة استعمارية أولية خاصة أن في نهاية القرن التاسع عشر عرفت ايطاليا انقسام كبير فكانت هناك حركة امبريالية دعمت أول خطوة للاحتلال هي الهجرة والاستيطان وتبعهم في هذا المالطيون والذي شجعهم القرب الجغرافي لهذا تفطنت فرنسا وقامت بتجنيس جماعي للايطاليين .

تحصل المستوطنون علي إمكانية شراء وبيع الأراضي بموجب قوانين 1885 , 1898 ,1905 . فانتزعت أراضي التي كانت وقف لله من أصحابها ثم بيعت

[1]) عبد المالك التميمي،الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي،دراسة تاريخية مقارنة،دار المعرفة،الكويت،1978،ص36

العقارات بمبالغ بخسة ورمزية , وكان المواطنون التونسيون يعانون من التميز العنصري و هضم حقوقهم وانعدام ضمانها هدفت فرنسا من سياسة تشجيع الاستيطان إلي توسيع نفوذها في المنطقة.أصبحت الجالية الايطالية الأولي في تونس تفوقت علي عدد الفرنسيين بلغ اكبر تجمع لهم في 1936 مليون ايطالي وقد كانت تهدف من وراء سياستها إلي تعمير تونس بكل الطرق المتاحة لها[1].

المبحث الثالث: ردود الفعل التونسية على التجنس الفرنسي

لقد قامت الإدارة الفرنسية بمجهود طويل في مجال تجنيس ,و إدماج العديد من الفئات داخل الشعب التونسي, لكن لكل فعل رد فعل هذا ما يتجلي في الردود المختلفة لهذه السياسة

المطلب الأول:موقف الشعب التونسي

مع تطبيق أول القوانين الخاصة بالتجنيس قابلها عامة الشعب البسيط التونسي باستياء والرفض, واعتبروا رفض التجنيس هو دفاع عن الدين الإسلامي فمن شروط التجنس هو التخلي على الأحوال الشخصية ,رفض عامة الشعب مشاركة المقابر مع المجنسين والصلاة على موتاهم رغم أنهم يطبقون مناسك الإسلام ظاهريا ,استناد لفتاوى الأزهر في مصر وفتاوى رجال الدين في تونس والجزائر منهم مفتي بنزرت في تونس[2].

قامت اشتباكات ومناوشات بين المجنسين المسلمين بين الشعب فادى هذا إلي تأجيج نار الفتنة شملت كل البلاد و أدى إلي وفاة العديد من التونسيين ,وتم تخصيص مقابر خاصة لدفن المجنسين أو دفنهم مع المسيحيين في تونس العاصمة خرج العديد من التونسيين في

[1]) عبد المالك التميمي،المرجع السابق ص37

[2])علي البهوان،تونس الثائرة،مؤسسة هنداوي، سي أي سي.المملكة المتحدة،2018 ،ص51

مظاهرات الرافضة للتجنيس تحت شعارات (الويل للكفار لا للتجنيس) معتبرين التجنس هو الخروج من الملة يؤدي إلي ضياع الإسلام والانصياع للكفار[1].

حدثت مظاهرات حاشدة ضد سياسة التجنيس الجماعي سنة 1933 فقد أثارت مسألة دفن المجنسين في المقابر الإسلامية حركة شعبية دفعت بظهور الحركة الوطنية في الساحة,السبب الرئيسي لهذه الحملة التي قادها الشعب بسبب نتائج قانون 1923,المتعلق بالتسهيلات في التجنيس اقر التونسيين بالعديد من النقاط أهمها أن المجنسين خانوا دينهم وخانوا وطنهم وشعبهم ولا يمكن الوثوق بهم [2]

من الأساليب رفض الدفن مع المجنسين في مقابر واحدة , وكذا دخول التجار في عصيان مدني الذين قاموا بإغلاق الدكاكين وقاموا بالتحذير من المجنسين داخل المساجد والزوايا تم اتخاذ موقف أن المجنس أذا لا يتم التعامل معه واتجار معه لا يؤمن ولا يورث ولا يصلي عليه وتم الاستغناء عن المجنسين كليا ونظر لهم التونسيين نفس النظرة للفرنسيين .

ونتيجة لرفض المجتمع التونسي دفن المجنسين بالمقابر الإسلامية فشل الإدارة الفرنسية في إرغام الشعب تم دفنهم في مقابر خاصة بهم وتشارك مع المسيحيين القدماء في المقابر [3]

المطلب الثاني:موقف النخبة

في البداية خاف غالبية المسلمين من التجنيس إذا اعتبروه أنه يلزم على التجرد من الدين والدخول في كل فرنسي ,فانقسم التونسيين إلي اتجاهين:

[1])حمادي بن حمادي،حركة التجنيس،مسرحية في ثماني لوحات شركة فنون،الرسم والنشر والصحافة،1986،ص ص28/24

[2]) علي البهوان،المصدر السابق، ص 52

[3]) محمد بوطيبي،المرجع السابق ،ص ص 222/221

فئة تتخوف من التجنس وتري فيه الردة عن الدين ,فئة رحبت به وتري أنه المخلص لكل مشاكلها الاجتماعية والشخصية[1]

يري محمد الصافي[2] من خلال مقال أصدر في جريدة التونسي حيث يقول "إن الفئات المطالبة بالجنسية الفرنسية هي فئة مرتدة وليس لها مكانة في نظر التونسيين اقترح عليهم الفرنسيين أن يصبحوا فرنسيين مثلهم لكن بشرط إلا يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية بالتساوي مع القانون الفرنسي "

ورفض علي كاهية الذي هو من المناضلين الأوائل في الحزب الدستوري القديم سياسة التجنيس واعتبر أن المجنسين يجب النظر إليهم بعين الاحتقار وإنهم من الأشخاص الذين لا ماضي لهم ولا حاضر[3]

- **موقف عبد العزيز الثعالبي[4]:**

ناضل عبد العزيز الثعالبي من اجل الضغط على الفقهاء والمفكرين من اجل إصدار فتوى تحرم التجنس و تحذر منه انه من واجبهم ,إظهار الإخطار التي تنجر عنه وكتب العديد من المقالات التي يؤكد فيها على الإخطار التي تصحب عنها هذه السياسة الفرنسية [5]

---

[1]) محمد بوطيبي،المرجع السابق،ص223

[2]) **محمد الصافي**:ولد سنة 1890 تعلم في تونس ثم انتقل السربون في باريس أكمل دراسة الحقوق مناضل تونسي قديم في حركة الشاب التونسي و شارك في الكثير من الإحداث والمظاهرات المغاربية عمل كمحامي خاص للمزيد.ينظر للمحجوبي.انتصاب الحماية الفرنسية على تونس،دار سراس للنشر والتوزيع،

[3]) محمد بوطيبي،المرجع السابق،ص ص 225/224

[4]) **عبد العزيز الثعالبي**::ولد في تونس1874 من أصول جزائرية تكون في جامعة الزيتونة لديه جريدة اسمها سبيل الرشاد شارك في حركة الشاب التونسي للمزيد ينظر عبد العزيز الثعالبي تونس الشهيدة ص ص 10/5

[5]) محمد بوطيبي،دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية،دار الهدي،ام بواقي،الجزائر،2012،ص ص 168/167

كتبت جريدة (la petit matin) إن الثعالبي لم يعارض التجنس كقرار شخصي لكن سانده في هذا جمهور كبير لان فكرة المسلمين في تغيير الجنسية تعني الخروج عن الدين الإسلامي[1]

- **موقف أحمد توفيق المدني:**

أحمد توفيق المدني[2] من ابرز المناهضين لسياسة التجنيس ظهر موقفه ضد التجنيس بعد صدور قانون 1923والذي يقول عنه:"إن التجنيس حرام وكفر" ونقد دعاة التجنيس وقال فيهم أما صغار العلماء لو قاموا قالوا كلمة باطل,إن أسقطك العلماء سوف يرفعك الشعب لقد ذكر في كتابه حياة كفاح إن التجنيس في تونس قد فشل, فشل كبيرا لان الشعب قام كرجل واحد ضدهم ورفض سياستهم بالكامل, [3]يرد قائلا :"التجنيس في المستعمرات بدعة ابتدعها الفرنسيين يريدون من خلالها تزكية الوطنين الفرنسيين في البلاد المحتلة"[4]

يمكننا القول انه لتوفيق المدني موقف واضح ضد فكرة التجنيس نري هذا من خلال كتاباته وأسلوبه الصريح, حيث كان يذكر الكثير من الحجج التاريخية واخبرنا بان فرنسا كانت تنظر ألينا مثل ما ينظر الرومان فيما مضي ,إن المجنسين أدركُ في وقت لاحق أنهم لم يستفيد من شئ سوي الخيبات ,إضافة إلى هذا قدم طريقة جيدا لمحاربة هذه السياسة تتمثل في

---

[1]) محمد بوطيبي،المرجع السابق،ص ص 168/167

[2]) **احمد توفيق المدني:** ولد 1898 بتونس من والدين جزائريين نشأ في أسرة ثرية تلقي تعليم قراني درس بجامع الزيتونة كما كان كاتب في جريدة الفاروق التونسية احد المؤسسيين لجمعية الرابطة القلمية التونسية وله مواقف ثابتة في وجه التجنيس والتجنيد الإجباري وهو احد الأعضاء البارزين في الحزب الدستوري القديم للمزيد ينظر مريم سيد علي مبارك.أعلام الجزائر،دار المعرفة للنشر والتوزيع،الجزائر،(د،س) ص 70

[3]) احمد توفيق المدني,مذكرات حياة كفاح.ج2 دار البصائر للنشر والتوزيع الجزائر،2009 ص 240

[4]) احمد توفيق المدني،المصدر السابق ص 241

المحافظة, على الشخصية الوطنية والذاتية الدينية العربية الإسلامية والسير بطريق الأمم المتطورة بنظرة مستقلة [1]

- **موقف الحبيب بورقيبة[2]:**

شارك الحبيب بورقيبة في حركة الشباب الوطني, هاجم قوانين التجنس الذي أصدرته فرنسا اعتبر الهدف من كل الفتاوى الصادرة لدعم التجنس هو المتاجرة بالدين من اجل كسب أهداف شخصية, أن هؤلاء العلماء أهملوا العديد من فئات المجتمع ولم يركزوا لا على أنفسهم.

وقف الحبيب في وجه السياسة الاستعمارية والمتعاونين مع فرنسا كان موقفه ثابت, حيث حارب التجنس بكل الطرق الأساليب واعتبره مهددا للشخصية الوطنية التونسية يذكر من خلال مذكراته ما يلي:" سعت الإدارة الفرنسية لتجنيس الشعب ورأت إن أفضل طريقة لذلك هي إصدار فتأوي من كبار علماء الزيتونة والذين يقولون إن التجنيس لا يخرج من الملة وهكذا يزيلون الخوف الذي يسكن قلوب التونسيين "[3]

كما ناضل الحبيب في صفوف الحزب الدستوري القديم وركز على فكرة رفض دفن المجنسين في المقابر الإسلامية ونظرا لمواقفه المتعددة ونزاله الطويل كسب قاعدة جماهيرية ضخمة [4]

المطلب الثالث: رد فعل الأحزاب والجمعيات

---

[1]) محمد ناصر،المقالة الصحفية الجزائرية (نشأتها,تطورها,أعلامها) 1903-1931،ج1،الجزائر (د.د.ن) 2007،ص ص 377/376

[2]) **الحبيب بورقيبة**:ولد في تونس مدينة المنسير 1903 من أسرة متوسطة الحال والده عسكري سابق لدي الباي العثماني درس الحقوق في فرنسا مشبع بالفكر الاشتراكي ذا التوجهات الماركسية اليمينية أنظم للحزب الدستوري القديم 1922.أقام علاقات جيدة مع قيادات المكتب العربي في أوروبا للمزيد ينظر الصادق زمرلي،أعلام تونسيون،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1986،ص ص335-357

[3])سعد توفيق،عزيز الباز،الحراك السياسي لطلبة جامع الزيتونة في مواجهة الاحتلال الفرنسي(1881-1956)مجلة جامعة كركوك لدراسات الإنسانية،جامعة كركوك كلية الآداب،العراق،م4،ع2.2019.ص181

[4]) سعد توفيق،عزيز الباز،المرجع السابق،ص 182

كان للأحزاب والجمعيات التونسية رد فعل على التجنس بالجنسية الفرنسية وتمثل فيما يلي

- **الحزب الدستوري الحر (القديم):**

تأسس الحزب الدستوري في مارس 1920 تحت اسم البلاد التونسية عرف فيما بعد في الأواسط الجماهيرية بالحزب الدستوري القديم ,كان له موقف منـدد و وقف ضد كل المحاولات الفرنسية في طمس الهوية الوطنية ودمج الشعب التونسية في فرنسا وقف في وجه مشاريع التجنيس ,منذ أوت 1923 قام بجملة من الشعارات وروج لها من أهمها إن الجنسية الفرنسية لا تسمح لك بممارسة الدين بحرية وتقمع حريتك وتغيير الجنسية يؤدي إلي تغيير الدين

أيدت العديد من الصحف مواقف هذا الحزب منهم جريدة "الأمة "و"النديم" و "العصر الجديد" رأت العناصر الوطنية في التجنيس خطر يداهم ويضر بالهوية الوطنية وتم اعتبار[1]المجنسين هم كفار هنا يبرز التأثير الديني داخل الحزب , إن غالبية المجنسين يفقدون كل حقوق المسلمين بصدور فتأوي اجمع عليها كل المسلمين المحدثين والأوائل [2]

قامت الصحافة التونسية بالإشفاق على المجنسين واعتبرهم ضحايا السياسة الفرنسية ,نظم الحزب مظاهرات 7 افريل 1933 تسببت في اصطدام دموي شارك فيها النخب الشعبية و الدينية الرافضة لدفن المجنسين المسلمين داخل المقابر الإسلامية [3]

كان الحزب يري في الخطر الكبير على هذه القضية في نهش كيان الأمة الإسلامية وخاصة الأمة التونسية ,اعتبر إن التجنيس هو مسالة تزعج التونسيين ومسالة خطيرة لعامة الشعب كما يرى الخطر على مستقبل الدين داخل البلاد[4]

---

[1]) عواد ابراهيم،خظر العبيدي،العلاقات الإيديولوجية الفكرية في الحركة الوطنية التونسية (1933-1937)،مجلة جامعة تكريت، للعلوم الانسانية ،م23،ع1، 2016،ص9

[2]) عواد ابراهيم,خظر ،المرجع نفسه،ص9

[3]) عواد إبراهيم خظر ،المرجع نفسه،ص ص 11/10

[4]) الجيلاني الفلاح،الشعب التونسي والتجنيس،المطبعة العربية في تونس، 1924،ص ص29/28

- **اللجنة المؤقتة للمسلمين التونسيين المجنسين:**

جمعية حقوقية أسست من اجل الدفاع عن حقوق التونسيين المجنسين ,الأمين العام الخاص بها صالح التركي,عباس سالم ألسعيدي كاتب عام

ولقد بدأت الجمعية كفكرة بسيطة لمجموعة من الشباب الواعي المجنس ,من اجل المطالبة بالحقوق بالنسبة للذين ورثوا الجنسية من أبائهم, قاموا برفع عرائض وشكاوي لقصر الاليزيه في باريس من اجل النظر إلي حقوقهم و اعتبارهم مواطنين فرنسيين من درجة أولي وهذا بسبب رفض المسلمين الاحتكاك بهم من جهة ومن جهة أخري الفرنسيين القدماء إن يقبلوهم وان يتشاركوا معهم نفس الحقوق فتم النظر إليهم نظرة دونية من درجة ثانية كأنهم راعيا فرنسيين وفقط فلم يجدوا ملجأ يذهبون إليه طالب بعض منهم بالعودة إلي الجنسية التونسية القديمة التي تقر بالهوية الوطنية للتونسيين تعترف بها فرنسا وبالمقابل طالب آخرون قبولهم كفرنسي من درجة أولي [1]

وقد هدفت هذه الجمعية في غالبية قوانينها إلي المطالبة بالاندماج والانصهار داخل الروح الفرنسية للأمة الفرنسية[2]

المطلب الرابع : موقف رجال الدين

- **موقف علماء الأزهر:**

كتب الشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر سابقا, مقالا يتحدث فيه عن التجنس في جريدة (المقطم الفراء) المصرية يبين فيه حكم الله في هذه المسالة وقام من خلال مقالاته بتوجيه نصيحة لرجال فرنسا والحكومة الفرنسية يخبرهم بعدم جدوى هذا الإجراء وأفتى الشيخ محمد شاكر بما

[1]) محمد بوطيبي ،التجنيس في تونس بين القبول والمعارضة خلال فترة الحماية 1881-1956.المرجع السابق.ص ص 221/220

[2]) محمد بوطيبي ,المرجع السابق ص221

يلي:"إن الدول الأوروبية حازت فحازها النصر في الحرب الغابرة وقد اعتزمت إن تقطع هيكل الأمة الإسلامية في كل إمارة أو مملكة مما ساقها إلي سوء الحظ إلي الدخول تحت الحكم الأجنبي إن تقوم بإدماجه في جنسية غير جنسيته الأصلية "

يعتبر غالبية الدارسين في الأزهر بردة المجنسين وخروجه من الملة, ولقد اجمعوا على هذا القول ,والذي يكون فيه موالاة للكفار ,ذلك لان الشريعة الإسلامية لم تكن مجرد عبادات يطبقها الإفراد وإنما والإسلام اكبر من ذلك الدين هو أسلوب حياة ومنهج يسير عليه غالبية الشعب

التجنيس يؤدي ألي الاحتكام بغير ما انزل الله والاعتماد على قوانين وضعية من صنع البشر, وكما اجمع غالبية الفقهاء وجمهور كبير منهم على أن المجنس ملعون بنصوص المذاهب الفقهية الأربعة أن الدخول[1]

تحت جنسية صليبية هو نفي للإسلام واستدل بقول الله عز وجل (4) وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (5)سورة الرعد[2]

يري الشيخ الدوجي هو من علماء الأزهر مثال احد التونسيين قائلا ما قولك في رجل مسلم تجنس بجنسية دولة كافرة ,فقال الشيخ أن في تونس حركة تدمي القلوب يراد بها محو الإسلام من الوجود إن على المسلمين أن ينتفضون ويقفوا في صف واحد لمواجهة هذه الفئة الغريبة عنه,إن الذين يتبعون المسيحيون تسوقهم عواطفهم و وأهوائهم[3] أنهم من الذين قال

---

[1]) الجيلاني الفلاح،المصدر السابق،ص ص70

[2]) القرءان الكريم،سورة النساء،الآية 04-05

[3]) محمد بن عبد الله بن سبيل ،حكم التجنس بجنسية غير إسلامية ،مجالس الهدي للإنتاج والتوزيع ،الجزائر،2007.ص ص 74/27

فيهم الله عز وجل: (59) أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا (60)سورة النساء

من الكوارث العظمى أن أبناء المجنسين يولدون في وسط خالي من الإسلام لا يعرفون إلا الكفر أن ,هؤلاء رضوا بالكفر يقول فيهم رسول الله صل الله عليه وسلم: "ثلاثة من كن فيهم

وجد حلاوة الإسلام أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواه إن يحب المرء لا يحبه إلا لله وان يكره أن يقذف في النار"[1]

- **موقف فقهاء الزيتونة:**

لقد اعتبر الزيتونيين أن التجنيس هو نوع من أنواع الردة على الإسلام من أمثال هؤلاء الشيخ أحمد عياد وهو من أعيان الزيتونة اصدر فتوى جريئة يقول في مطلعها:"إن مسألة التجنيس أحتار فيها الناس فتوجهوا إلي العلماء يطالبون بحكم الله منها"

نشر نص الفتوى الكامل في جريدة الأمة التونسية واعتبرت أن المجنسين كفار[2]

كما نشر محمد المختار بن محمود مقال في مجلة الزيتونة 1937 يقول في مطلعه :"إن حكم الله في المجنس انه مرتد يعامل معاملة المرتد"[3]

في هذا القول إشارة إلي استحلال دمه وإعلان الجهاد في المجنسين وأنهم مثلهم مثل الكفار حيث أن في المذهب المالكي يكون حكم المرتد هو يستتاب ثلاث أيام وإذا لم يرجع يقتل حسب قول جمهور العلماء

---

[1]) محمد بن عبد الله بن سبيل،المرجع السابق ،ص 75

[2]) رابح فلاحي،جامعة الزيتونة والحركة الإصلاحية في الجزائر 1908-1954،رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر تاريخ الحركة الوطنية المغاربية ،قسم تاريخ و علم الآثار،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة منتوري قسنطينة 2008/2007 ص 95

[3]) رابح فلاحي،المرجع السابق، ص 96

اجمع الفقهاء أن التجنس هو سبب مصائب ,هو من الابتلاء الذي يبتلي الله به عباده فيرى الله المسلمين الثابتين, أدت هذه المسالة إلي تفكيك اسر وقطع أرحام وحقد وفتن بين العائلات[1] رغم إجماع علماء الزيتونة على تكفير المجنس لكن هناك فئة أقرت منهم ترى أن المجنس يجب إقصائه من أحكام الشريعة دون تكفير, مهما ما اختلفوا لكن النتيجة واحدة هي التخلي عن كل مجنس واعتباره ليس تونسيا, ساهم طلبة الزيتونة بإبراز الهدف من هذا القانون يؤدي إلي الذوبان مع الفرنسيين في 1932 التف طلبة الزيتونة حول الحزب الدستوري القديم عبروا عن رفضهم لكل السياسات الفرنسية ,أيضا كتب الشيخ أبو يقضان : "إن التجنيس كفر وارتداد عن الدين"[2]

- **فتوى المجلس الشرعي:**

نظرا للرفض الشعبي لمشاركة مقابرهم مع المجنسين تسبب هذا في تنامي فتنة عارمة واشتباكات حاولت السلطات الفرنسية بفك النزاع فتوجهت إلى الشيخ الحنفي الطاهر بن عاشور وطلبوا منه إصدار فتوى لتبرير التجنيس وترخيص لهم في الدفن المشترك ,فاصدر فتوى تقول, إن التجنيس يمنح حق المواطنة الفرنسية فقط ويصبحون مواطنين فرنسيين فقط مادام لم يخرجوا عن الإحكام الإسلامية[3]

فالمذهب الحنفي يظهر نوع من التساهل ,إلا أن هذا المذهب يتبناه فئة قليلة من التونسيين بينما الغالبية تتبع المذهب المالكي حيث إن الحنفيين لم يكونوا يخيفون السلطات الفرنسية

اصدر إتباع هذا المذهب فتوى تقول:"إذا اعتنق شخص جنسية تختلف شرائعها عن شرائع الإسلام يحضر إلي القاضي الشرعي ينطق الشهادتين يعلن إسلامه وبهذا له الحق في

---

[1]) رابح فلاحي ،المرجع السابق، ص97

[2]) محمد بوطيبي ،التواصل بين الحركتين الإصلاحية التونسية والجزائرية خلال النصف الأول من القرن 20 في المسائل الدينية والاجتماعية ،جامعة بن فارس المدية،(د، ت)ص 10

[3]) علي المحجوبي،المرجع السابق، ص 592

التمتع بكافة الحقوق الإسلامية , المذهب المالكي أضاف إلي نطق الشهادتين شرط أخر هو تصريح المجنس بأنه سوف يتخلى عن الجنسية الأجنبية مع الشهادتين [1]

بعد مدة تولى الشيخ الطاهر بن عاشور[2] مشيخة الإسلام ضمن العلماء المالكين رغم كونه حنفي تغير موقفه من التجنيس هو اشتراط التخلي عن الجنسية,قامت السلطات الفرنسية بإعادة إحياء الفتوى القديمة واتهم فيها الشيخ أنه يدعم سياسات فرنسا بدأت الانشقاقات وتفرق الصف داخل المجلس الشرعي[3]

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج إن السلطات الاستعمارية إثناء تواجدها داخل تونس كانت تتظاهر للعالم أنها تقوم بالحماية على الشعب التونسي لكنها في الواقع كانت تستغل كل الشعب والأجانب من اجل تثبيت وجودها في المنطقة إلي جانب الجزائر هذا من جهة ومن جهة أخرى يتجلي في تونس التأثير الديني العميق للدين الإسلامي الذي ساهم بشكل كبير في إنقاذ تونس من مسألة التجنيس ,انقسم التونسي نالي فئتين فئة رحبت بالتجنيس وأخرى قبلت به أدى هذا ظهور فتنة ومناوشات تدخل فيها الفرنسيين لتعميقها بالمقابل قام الفرنسيين بتجنيس الايطاليين لكسبهم لصفهم لكن اجمع غالبية الشعب من المثقفين والعامة ورجال الدين على مناهضة كل الأساليب الفرنسية .

---

[1]) بلقاسم الغالي ،المرجع السابق،ص ص 142/140

[2]) **الطاهر بن عاشور**: ولد 1879 بالمغرب الاقصي لأبوين تونسيين تعلم القران الكريم وعلم الحديث من الزيتونة عمل كمدرس صاحب توجه حنفي في البداية لكنه أصبح فيما بعد قاضيا ملكيا كما شغل وضائق عديدة في جامعة الزيتونة هو أول من قام بتعديل على نظام التدريس وادخل علوم عقلية.للمزيد ينظر .محمد بن إبراهيم بوزغيبة.فتاوى الشيخ الإمام محمد الطاهر بن عاشور، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث دبي،2004 ص ص 15/11

[3]) إبراهيم بوزغيبة،فتاوى الشيخ الإمام محمد الطاهر بن عاشور،مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث دبي،2004 ص 17

الخـــاتمة

اعتمدت فرنسا منذ احتلالها لشمال إفريقيا العديد من الأساليب والإجراءات التي كانت سلمية من جهة وعسكرية من جهة أخرى فكان السلاح الأقوى الذي واجهته السلطات الاستعمارية الفرنسية هو السلاح القانوني الذي هدفت من خلاله إلى السيطرة على المنطقة وإخضاعها بطرق أنجع وأقوى من قوة المدافع ،فانتهجت سياسات قانونية تخص الجانب العقاري والجانب الإدماجي والاستيطاني ولعل أهمها هو التجنيس الذي تطرقنا فيه في دراستنا هذه في تونس والجزائر.

من خلال دراستنا للموضوع تمكنا من التوصل إلى جملة من الاستنتاجات ونقاط مهمة نوجزها فيما يلي:

. لقد ساهم التجنيس في تثبيت الاستعمار في تونس أكثر من الجزائر لأن في تونس دخلت القوات الفرنسية بدافع الحماية وليس الاستيطان ولهذا قامت فرنسا بتجنيس فئة من الايطاليين والمالطيين والتونسيين،فرغبت فرنسا من تجنيس الإيطاليين كان خوفا من أن يكون لهم نفوذ ويستولوا على تونس ويخرجوا فرنسا منها ولهذا جنستهم حتى يبقى ولائهم لفرنسا وليس لإيطاليا بحكم أن إيطاليا كانت تنافسها في احتلال تونس قبلا.

بينما في الجزائر ساهم التجنيس في تثبيت الاستعمار بصورة جزئية في بعض المناطق، نظرا لان فرنسا انتهجت سياسات أخرى تتمثل في دعم المستوطنين.

ـ كان للتجنيس أهدافا كثيرة ومتعددة وتمحورت في العديد من الميادين ولعل أبرزها طمس ومحو الهوية الوطنية المغاربية.

ـ مر التجنيس بعدة مراحل كانت فرنسا تحاول تحسين وتخفيف شروط الحصول على المواطنة الفرنسية بداية بمنح المواطنة مع التخلي على الأحوال الشخصية إلى منحها دون التخلي على الأحوال الشخصية.

ـ نجد أن سياسة الإدارة الاستعمارية التي منحت التجنيس إختلفت في تطبيقاتها في تونس والجزائر، إذ أنها منحت للتونسيين التجنيس وتركت لهم حرية الاختيار،بينما في الجزائر فرضت عليهم التجنيس في بعض قوانينها ومراسيمها.

ـ لم يكن المرسوم المشايخي أو قانون "سيناتوس كونسلت" خاص بالتجنيس فقط، بل هو قانون خاص بالجانب العقاري للأراضي في الجزائر، لكن من جهة أخرى ساهم في إعطاء الجنسية بسبب أنها أول خطوة قامت بها فرنسا في سبيل إسقاط الأحكام القانونية على الجانب العقاري للأراضي، لهذا نجد أن التجنيس كان وسيلة لاستيطان الفرنسيين في الجزائر وتونس والسيطرة على أجود الأراضي لخدمة مصالحها الاقتصادية، وبهذا لم تفرق سياسة فرنسا بين الاحتلال الفرنسي الاستيطاني وحمايتها في تونس.

. ما يميز القرن العشرين "20" أن كل القوانين التي صدرت فيه احتوت على نوع من الإنفتاح على المستعمرات وتم توجيه الخطاب للمستعمرات على أنهم شعوب واعية وعاقلة يمكن الاستفادة منه ويمكنها خدمة الجمهورية الفرنسية وهذا كنوع من كسب عطف وود شعوب هذه المستعمرات خاصة شمال إفريقيا لأن الح ع 1 كانت على الأبواب.

ـ أما القانون الخاص 1947 فإنه إختص بالجانب الانتخابات والأحزاب السياسية، لكنه تضمن اعترافا بالجزائريين وتجنيس عدد معتبر دون شروط حتى في حالة عدم الإلمام باللغة الفرنسية والفارق العمر الكبير، كما احتوى القانون على فكرة المساواة بين المجنسين الجدد والفرنسيين القدماء باعتبارهم شعب واحد .

وإن تغيير سياسة فرنسا في التجنيس كان سببه هو زيادة الوعي لدى الجزائريين والتونسيين الذين أصبحوا يطالبون بالاستقلال الذاتي.

ـ أما من ناحية المراسيم فنجد أن اليهود قد رحبوا بمرسوم كريميو واعتنقوه فهم من بداية الأمر كانوا مرحبين بالاحتلال الفرنسي وعملوا في اغلب الأحيان لصالح فرنسا، وتقبلهم

للمرسوم راجع إلى أهدافهم من تحقيق مصالحهم ومصالح فرنسا، كما سمح مرسوم كريميو لليهود بتولي عدة مناصب حساسة في جميع المجالات مما زادت مكانتهم وذاع صيتهم، في حين أن هذا المرسوم قد لقي معارضة شديدة من طرف المعمرين والمسلمين لما إلتمس منه من خطر على الفئتين.

. بالنسبة لمشروع "بلوم فيوليت" كان مجرد سياسة فرنسية لكبح جماح الحركة الوطنية وعلى رأسها المطالب الاستقلالية التي كانت تدعو إليها أحزابها وأجهزتها، ونجد أن مشروع بلوم فيوليت لم يتجسد على أرض الواقع وفشل، وهذا نتيجة تماطل الجبهة الشعبية في المصادقة عليه إضافة إلى ضغط المعمرين وممثليهم الرافضين للمشروع.

ـ وبالنسبة لتونس نجد أنه لم يكن هناك تواجد كبير من المعمرين في تونس فرغبة الإدارة الفرنسية في حشد فئة كبيرة من المتعاونين معها، فقامت بمنح الجنسية لعدد كبير من الإيطاليين والمالطيين وهذا من أجل تكوين معمرين مثل ما حدث في الجزائر.

. لم تركز فرنسا في التجنيس على الجانب الديني في تونس مثل الجزائر كما أنه تم تطبيق مراسيم تخص الجزائر على أرض تونس حيث شمل مرسوم كريميو الكثير من يهود تونس الأصليين.

ـ لم تعتبر فرنسا التونسيين أهالي بل رأت على أنهم رعايا يقومون على أرضهم، وكانت تعترف على أنهم مواطنين تونسيين في أرض فرنسية وهذا منافي لسياسة الحماية لأن الحماية لا تعتبر تونس أرضا فرنسية بل أرض تونسية تحمي فرنسا مصالحها فقط وهذا ما يفسر أن الحماية الفرنسية على تونس تحولت إلى إستيطان أو إحتلال.

ـ كان تأثير الدين الإسلامي داخل الحركة الوطنية التونسية ظاهرا حتى قيادات التكوين الغربي كانت تنظر للقضايا بمنظور ديني لان الشعب التونسي كان شعبا متدينا "أبا عن جد" فالنخب التونسية السياسية كانت مجملها ذات توجه ديني تدعو إلى تطبيق الإسلام في كل

كبيرة وصغيرة،في حين أن الجزائر كان منظور سياسي وكانت في الجانب الديني دعوة وإصلاح ذا توجهي صوفي.

ـ لم يرغب اليهود الأصليين في تونس بالدخول في الحلف الفرنسي أي أنهم تحفظوا على ذلك، ودخلت مجموعة معتبرة وقبلت بالتجنيس، عكس الجزائريين الذين قبلوا العهود كلها الخاصة بالتجنيس.

ـ نجد أن معظم القوانين والمراسيم التي سنت التجنيس الفرنسي قد قوبلت بالرفض من طرف الشعب الجزائري والتونسي معا، تأرجحت بين مؤيد ومتحفظ ومعارض كل حسب رؤياه، ولكن نجد أن الموقف المعارض للتجنيس كان سيد الموقف، لما تفطن إليه فئات شعب البلدين من ورائه.

ـ يعد رفض وعزوف الشعب الجزائري والتونسي عن قوانين التجنيس السبب الرئيسي في إفشال المخطط الاستعماري الصليبي الساعي إلى فصل البلدين أمة وكيانا عن تراثها الحضاري ومحيطها العربي الإسلامي.

ـ نجد أن فرنسا قد نجحت إلى حد ما في ضم فئة من الجزائريين والتونسيين إلى المواطنة الفرنسية ليتمثل في التيار بالتيار المفرنس والمتعاون معها.

ـ لقد تأثر المجنسون التونسيون بالثقافة الفرنسية أكثر من الجزائريين لأن الجزائري المجنس لم يتخل عن الإسلام الشعائري والهوية وكان ردهم سلمي مع المجنسين وكان تأثير الدين مختصرا على نخب دينية ، بينما التونسي تم طرده من الأسرة والمجتمع وقام بتغيير هويته ودينه وثقافته بسبب الرد العنيف والمتشدد الذي شهده المجنس من طرف الشعب.

الملاحق

الباب الأول:

الفصل الأول: الوطنيون الجزائريون المسلمون يسوغ لهم التجنس بالجنسية الفرنسية التامة عملا بأحكام مجلس الشيوخ (السيناة) الصادر يوم 14 جويلية 1865 وبمقتضى القانون الحالي.

الفصل الثاني: كل وطني جزائري مسلم ينال بطلبه الجنسية الفرنسية التامة إذا توفرت فيه الشروط الآتي بيانها:

أولا: أن يكون مستكملا من العمر 25 سنة.

ثانيا: أن يكون متزوجا بامرأة واحدة أو عازبا.

ثالثا: أن لا يكون محكوما عليه لارتكابه جناية أو جنحة بحكم تسقط من اجله الحقوق السياسية وأن لا يكون معاقبا في السابق بعقوبة تأديبية على أفعال ارتكبها ضدا العالمية الفرنسية أو على أقوال سياسية أو دينية مضرة او على دسائس من شأنها الإخلال بالأمن

رابعا: ان تكون مدة سكناه سنتين على التوالي من بلدة واحدة من فرنسا أو بر الجزائر أو في دائرة تصريحية مطابقة للبلدة في مستعمرة فرنسية أو وطن داخل تحت حماية فرنسا، وأن يكون فيه زيادة على ما تقدم أحد الشروط الخصوصية الآتي ذكرها:

1)ان تكون له خدمة سابقة في الجيوش البرية أو البحرية وسار فيها سيرة محمودة بشهادة تعطى له في ذلك من لدن الحكم العسكري.

2)أن يكون له معرفة باللغة الفرنسية قراءة وكتابة.

الملحق رقم 01: نص قانون كليمنصو 1919:

المرجع: عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي.... ، المرجع السابق، ص **91**.

« Le Gouvernement de la Défense nationale
« Décrète :
« Les Israélites indigènes des départements
de l'Algérie sont déclarés citoyens français;
en conséquence, leur statut réel et leur statut
personnel seront, à compter de la-promulgation du présent décret, réglés par la
loi française, tous droits acquis jusqu'à ce jour restant inviolables.
« Toute disposition législative, tout sénatus-consulte, décret, règlement ou
ordonnance
contraire, sont abolis.
l'ait à Tours, le 24 octobre 1870.
« Signé .' AD. CUKMIEUX, L» GAMBKTTA.AL. GLAIS-BIZOIN, L.
FouniciioN. »

الملحق رقم 02: نص مرسوم كريميو 1870:

المرجع:

Meynie Georges : L'Algerie juive, albert savine, pari, 1887 p 159

الملحق رقم 03: وثيقة تبين اعتراض الجزائريين على مشروع بلوم فيوليت

المرجع: رابح لونيسي، مرجع السابق، ص 230

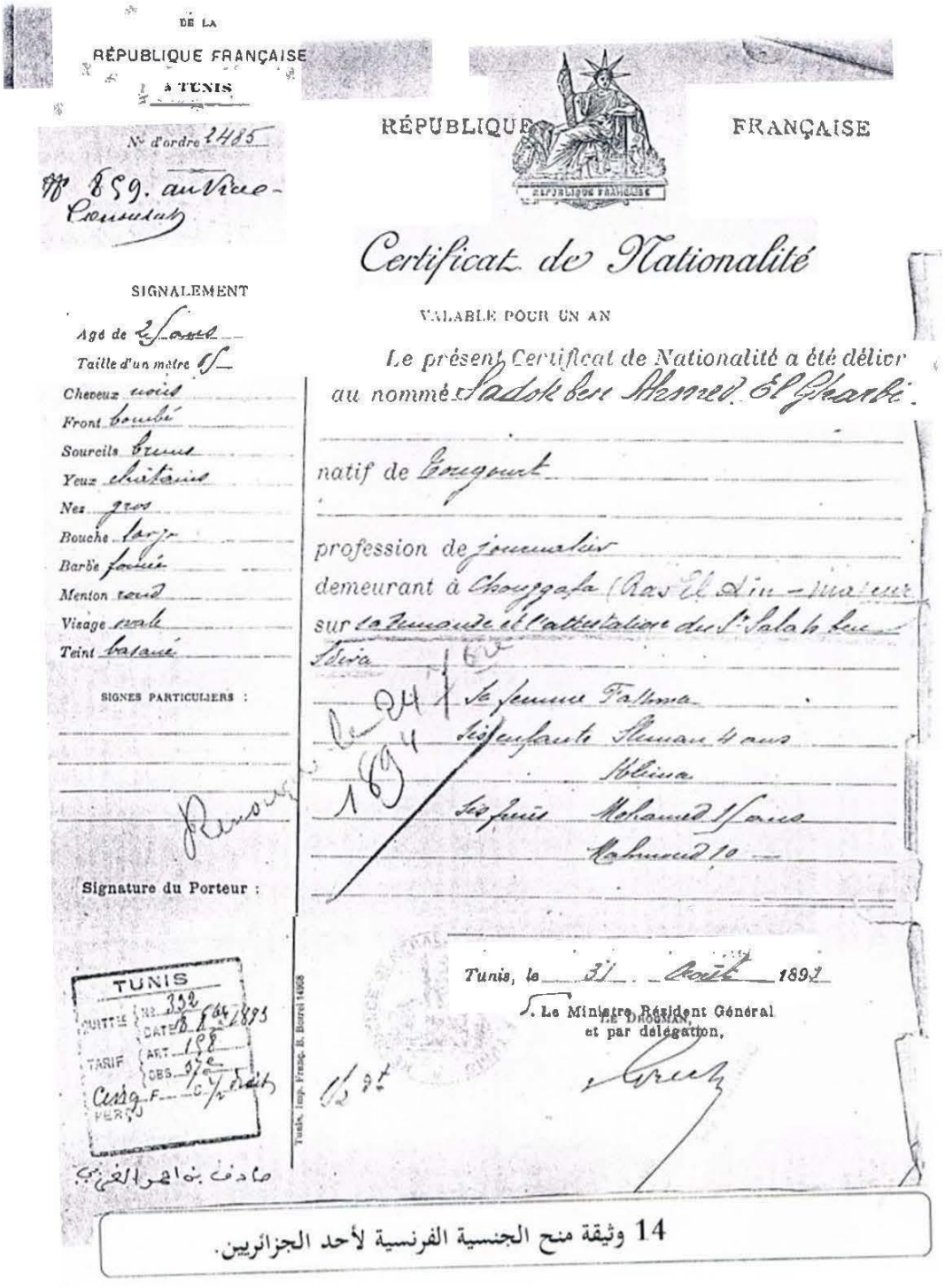

DE LA

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

A TUNIS

N° d'ordre 2485

859. an XIII-

Consulat

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Certificat de Nationalité

VALABLE POUR UN AN

SIGNALEMENT

Agé de 25 ans

Taille d'un mètre 65

Cheveux noirs

Front bombé

Sourcils bruns

Yeux châtains

Nez gros

Bouche large

Barbe foncé

Menton rond

Visage rond

Teint basané

SIGNES PARTICULIERS :

Signature du Porteur :

TUNIS

QUITTE N° 332

DATE 6 Oct 1891

TARIF ART. 198

OBS. 0f 2c

Cons. F. C. 1f 50c

PERçU

Le présent Certificat de Nationalité a été délivré au nommé Sadok ben Hassen El Ghorbi

natif de Bougnat

profession de journalier

demeurant à Chouggafa (Ras El Jin - Hamam)

sur la demande et l'attestation du Sr Salah ben

Idria 16

de 94 1 Sa femme Fatma

16 4 2 enfants Hamam 4 ans

Abbina

1 fils Mohamed 1 an

Mahmoud 10

Tunis, le 31 Août 1891

Le Ministre Résident Général

et par délégation,

P. Le Drogman

Tunis, Imp. Franç. B. Borrel 1468

وثيقة منح الجنسية الفرنسية لأحد الجزائريين. 14

الملحق رقم 04: وثيقة منح الجنسية لاحد الجزائريين:

المرجع: البشير المديني ، مساهمة الجالية الجزائرية بتونس في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية 1830-1962، رسالة لنيل شهادة الدكتورة في تاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية،جامعة ابو القاسم سعدالله بوزريعة الجزائر ، 2015 ، ص 483.

رسالة- لائحة من قسنطينة في 10 جويلية 1887 الأعضاء مجلس الشيوخ و النواب، تم توقيعها من قبل 1700 من الأعيان والمنتخبين المسلمين الذين رفضوا اقتراح (ميشلان وغولي) الذين اقترحا إدماج المسلمين بصفة شاملة في الأمة الفرنسية بواسطة التجنيس، هذا الاقتراح لا يليق بنا للأسباب التالية:

وجهة النظر الأولى:

يكون للدخول في الجنسية الفرنسية نتائج ، بالنسبة لنا وهي الالغاء الكامل لقانونا وشريعتنا سواء في مستوى المسائل المادية (المنقولة والممتلكات) أو في مسألة قانون الاحوال الشخصية، والكل يعلم عندنا ان الشريعة هي اساس الدين وانه لا يسمح لنا بان نبتعد عن الطريق المستقيم، فإذا اخضعتمونا بصفة شاملة وبدون استثناء إلى التجنيس الفرنسي، فإنكم بالتالي تحملوننا على التخلي عن عاداتنا وتدخل علينا اضطرابات في سلوكنا لان القوانين الفرنسية تتضمن ترتيبات يكون تطبيقها متنافيا بصفة مباشرة مع سلوكياتنا وحتى مع كنة معتقدات المسلمين .

وجهة النظر الثانية:

قد تكون الحقوق الممنوحة للمسلمين ذات وجهين مختلفين :

1/ الدخول في الوظائف و المناصب المختلفة

2/ المساواة المطلقة مع الفرنسيين في مجال الحقوق السياسية وأمام القوانين الانتخابية، بيد انه لا مراء في ذلك إذا أراد المسلمون أن يتم تعيينهم في المناصب يجب عليهم أن تتوفر فيهم الشروط المطلوبة من كفاءة وأهلية، وان يتحصلوا قبل كل شيء على المراتب الجامعية الفرنسية.

وبالضبط فإن ما يميزهم هو عدم الاستطاعة وغياب الكفاءات الخاصة...ونحن متيقنون ان الحكومة الفرنسية باعتبارها روح العدالة المبنية على مبادئ الحرية، لن ترفض على رعاياها إجراءات خطيرا مثل هذا دون ان يسبق طلب معبر عنه من طرف السكان و خاصة أن الأبواب مزال مفتوحة حسب القوانين المعمول بها لمن يريد الاستفادة من التجنيس وذلك بناءا على إرادته الحرة[1].

الملحق رقم 05: عريضة ضد التجنيس

المرجع: محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين، المرجع السابق، ص 240.

قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم

قائمة المصادر:

1. أندري جوليان شارل، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو و بدايات الاستعمار (1827-1871)، تر المعهد العربي العالي ، شركة دار الأمة ، الجزائر ، 2008.
2. البشير الإبراهيمي محمد، مجلة البصائر، (العدد 29)، دار الغرب الإسلامي،بيروت، 1998.
3. البهوان علي، تونس الثائرة،مؤسسة هنداوي، سي أي سي، المملكة المتحدة،2018 .
4. ثامر الحبيب، هذه تونس، مطبعة الرسالة، تونس، 1988.
5. حمادي بن حمادي ، حركة التجنيس مسرحية في ثماني لوحات شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، 1986.
6. عباس فرحات ، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة، الجزائر، 2005.
7. الجيلاني الفلاح، الشعب التونسي والتجنيس، المطبعة العربية، تونس، 1924.
8. المدني توفيق أحمد، مذكرات حياة كفاح، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
9. المدني توفيق أحمد، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ،2001.
10. مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج، تر محمد المعراجي، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، الجزائر، (د ت) .

قائمة المراجع:

1. أبو سعود رمضان، الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني، الدار الجامعية، بيروت،1982.

1. أجرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر المعهد العالي للترجمة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

2. أجرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر عيسي عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982.

3. الأمير خالد، رسالة إلي الرئيس ولسن ونصوص أخرى، تصديرعبد العزيز بوتفليقة، تر محمد معراجي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، (د د)، (د ت).

4. بحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

5. بلعباس محمد، لوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة ، الجزائر، 2009.

6. بلوزاغ براهمه، نظرة عن الجزائر بين 1947 و 1962، دار كواكب العلوم ، الجزائر، 2015.

7. بن جابو أحمد ، محمد عزيز كسوس سيرة ومسيرة ، مج6، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة ،2018.

8. بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة الجزائر، 2009.

9. بن عبد الله بن سبيل محمد، حكم التجنس بجنسية غير إسلامية، مجالس الهدي للإنتاج والتوزيع، الجزائر، 2007.

10. بن عقون عبد الرحمان، الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصرة 1930/1920 ، (د.د) ، الجزائر، 1934.

11. بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 ، دار العرب الإسلامي ، بيروت ، 1997.

12. بوحوش عمار، العمال الجزائريين في فرنسا، دراسة تحليلية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979

13. بوطيبي محمد ، التواصل بين الحركتين الإصلاحية التونسية والجزائرية خلال النصف الاول من القرن 20 في المسائل الدينية والاجتماعية ، جامعة بن فارس المدية،الجزائر، (د ت)

14. بوطيبي محمد، دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية، دار الهدى، أم بواقي الجزائر، 2012.

15. بوعزيز يحي، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

16. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري، والحركة الوطنية الجزائرية،1954/1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007

17. تركي رابح،الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط5، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 2008.

18. التليلي العجلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي (1881-1939) ، ط2، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس، 1992.

19. جعفور محمد السعيد ، مدخل إلى العلوم القانونية، الوجيز في نظرية القانون، ط3، دار هومة،ا لجزائر، 1998.

20. الجيلاني بن محمد عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الامة للطباعة والنشر، برج الكيفان الجزائر،2014.

21. حجازي عبد الحي، المدخل لدراسة العلوم القانونية، دار النهضة القاهرة، مصر، 1984.

22. الخطيب أحمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د ب)، (د ت).

23. الخطيب أحمد، حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د ب)، (د،ت).

24. الخطيب نعام أحمد ، القانون الدستوري، دار الثقافة ، القاهرة، مصر، 2011.

25. خلف التميمي عبد المالك، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، الكويت، 1978.

26. خياطي مصطفى، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، (د.د) الجزائر، 2013.

27. داهش محمد علي، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، ط2، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2011.

28. الدسوقي إبراهيم ناهد، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2011.

29. دقي نور الدين وآخرون، المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري المطبعة الرسمية، تونس، 2004.

30. زبيري العربي ، تاريخ الجزائر العاصر، منشورات الكتاب العربي ، الجزائر، (د ت).

31. زوزو عبد الحميد، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية و الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2012.

32. زوزو عبد الحميد، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، (د ت) .

33. سعد الله أبو القاسم ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر ، ج5، دار البصائر ، الجزائر ، 2007.

34. سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج6 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1998.

35. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.

36. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.

37. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الحركة الوطنية،ج3، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.

38. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1 ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 1992.

39. صاري محمد، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، المطبعة العربية ، الجزائر ، 2004.

40. طاعه سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر1947/1956، دار الكواكبي للعلوم، الجزائر، (د ت).

41. عباد صالح ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 -1900 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ، (د ت).

42. عباد صالح ، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984.

43. عباد صالح، المعمرون و السياسة الفرنسية قي الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، (د ت).

44. العسلي بسام ، محمد العربي زبيري، تاريخ الحزب الشيوعي الجزائري تاريخ وخيانات، منشورات الطلعية العربية في تونس، تونس ، 1982 .

45. العسلي بسام ، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية ، دار النفائس ، بيروت ، 1982.

46. عفرون محرز ، مذكرات ما وراء القبور ، ج1، تر حاج مسعود ، دار هومه ، الجزائر ، 2008.

47. عمورة عمار، تاريخ الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ الي 1962، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2011.

48. الغالي بلقاسم، من أعلام الزيتونة، شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته وأثاره، دار ابن حزم، لبنان، (د ت).

49. فركوس صالح ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2002.

50. فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، البصائر الجديدة، (د ب ن) ، (د ت).

51. فركوس صالح، تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دارالعلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، (دت).

52. فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2011.

53. قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية ، تر محمد بن البار، شركة دار الأمة، الجزائر، 2011.

54. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008.

55. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، الدار العثمانية، الجزائر، 2013.

56. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (د ب)، 1994.

57. كاشة الفرحى بشير، مختصر وقائع وأحداث ليلة الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1962/1830، وزارة المجاهدين للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2007.

58. كيرة حسن، أصول القانون، منشاة المعارف، مصر، 1983.

59. لونيسى رابح ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2008.

60. مجموعة من الاقتصاديين، تر حسين الهموندي، دار بن خلدون ، لبنان، 1980.

61. المحجوبي علي، جذور الحركة الوطنية 1904-1934، تر عبد الحميد الثاني المجتمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، تونس، 1999.

62. محمود عبد الله محمد، المدخل الي العلوم القانونية، جامعة دمشق، سوريا، 1985 .

63. معوشي أمال، يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي (1830-1870)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013.

64. مقلاتي عبد الله ، المشروع الفرنسي الصليبي الإحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطني 1830- 1962، وزارة الثقافة ، الجزائر ، (د ت).

65. مهديد إبراهيم، الدور الإصلاحي والنشاط السياسي للشيخ محمد البشير الإبراهيمي علي نهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين(1931-1944)، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

66. نايت بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر،2007.

67. هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1962/1830، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

68. وكيل محمد، تاريخ اليهود في قارة إفريقيا، ج2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.

المقالات والمجلات:

1. إبلال نور الدين، المرسوم المشيخي 22 افريل1863 في الجزائر والمواقف المختلفة منه، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، (العدد07)، 2007.ا

2. الحاج الزهوره حسين، مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث في الجزائر،مجلة الطريق التعليمية والعلوم الاجتماعية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر،ع07، 2020.

3. بوطيبي محمد، التجنيس في تونس بين القبول والمعارضة خلال فترة الحماية 1881-1956، مجلة أبعاد، مختبر الإبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر، جامعة وهران،2008 .

4. حيمر صالح، قانون السيناتوس كونسلت 1863، حول ملكية العقارية في الجزائر قراءة تاريخية ،مجلة البحوث التاريخية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، (د ت).

5. سعد توفيق، عزيز الباز، الحراك السياسي لطلبة جامع الزيتونة في مواجهة الاحتلال الفرنسي 1881-1956 ، مجلة جامعة كركوك لدراسات الإنسانية، جامعة كركوك كلية الآداب، العراق، 2019 .

6. سعيد قاصري محمد، النخبة الجزائرية الفرانكفونية بين التطرف والاعتدال شريف بن حبيلس نموذجا 1891-1959، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد بوضياف، (العدد 13)، (د ت).

7. العربي إسماعيل، السياسة الاستيطانية في المغرب العربي بين 1919-1939 تونس المغرب نموذجا،مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية، جامعة بوبكر بلقايد ، تلمسان،2020.

8. عليوي جمعة، فرحات الخفاجي، السياسة الفرنسية حيال تونس 1881-1914 ،مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بغداد كلية التربية، ابن رشد للعلوم الإنسانية، بغداد،العراق، 2015.

9. عواد إبراهيم، خظر العبيدي، العلاقات الإيديولوجية الفكرية في الحركة الوطنية التونسية 1933-1937، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، 2016.

10. مدور خميسة، مشروع بلوم فيوليت إصلاحات ضائعة بين تماطل الحكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري (1936-1938)، مجلة المعرف للبحوث والدراسات، (العدد07)، جامعة 08ماي 1945، قالمة، الجزائر،2015.

11. ناصر محمد، المقالة الصحفية الجزائرية (نشأتها,تطورها,أعلامها) 1903-1931، (د.د) ، الجزائر، 2007

الموسوعات:

1. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، لبنان، (د ت).

المعاجم والقواميس:

1. أبو فضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب لابن منظور، ط3، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1994.

2. فارس أبو حسن أحمد، معجم مقاييس اللغة، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1979.

الرسائل الجامعية:

1. بشير مديني، مساهمة الجالية الجزائرية بتونس في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية 1830 1962، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله، بوزريعة، الجزائر، 2015.

2. بوسعيد سمية، القضايا الوطنية من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين (جريدة البصائر نموذجا)، رسالة لنيل شهادة الدوكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر، (د ت).

3. فلاحي رابح، جامعة الزيتونة والحركة الإصلاحية في الجزائر 1908-1954، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تاريخ الحركة الوطنية المغاربية ، قسم تاريخ و علم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

4. المصادر والمقالات الأجنبية :

المصادر الاجنبية:

1. Angien،cahn،dircteur des onstaton ،propriete indigene ،paris ، challamel ane editeur librarire algerienne et coloniole .

2. J.ESARTOR.maturalisation en algérie (sénatus conatus 5/7/1865) musalmans.israélites.européins.paris.retaux eréres،libraires-éditeurs13،،1865.

المقالات الاجنبية:

1. Ghoul el Fayçal .la français de Tunisie et l’autre dans les années 1920-1930 .cahierers de la mediteranafe.université de Tunis I. . 2003 .

2. Georges meunie،l algerie juive،albret savine،paris 1887.

3. Ghoul el Fayçal .les sociétés musulmanes de bienfaesance dans la Tunisie des années 1930 cahiers de la méditerrannée inversite de Tunisie I63/2001.

4. Guignard Didier .revue histoire de de XIXE siécle socité dhistoire de révolution de 1848 et des révolutions de XIXE 2010.

5. Hagége cloud. bernadzarca.le juifs.et la France un Tunisie .les bénéfices relution triangulaire.dans les mouvement social.cairn.info.matiéris a péflexion.2001.

فهرس المحتويات

الشكر والعرفان

الاهداءات

مقدمة ..... **أ – و**

مدخل مفاهيمي..... 8

الفصل الأول:القوانين الخاصة بالتجنس في الجزائر

المبحث الأول: قانون السيناتوس كونسلت 1865

المطلب الأول:مضمون القانون.....17

المبحث الثاني:أهداف الاستعمار الفرنسي..... 19

المطلب الثالث:موقف الأهالي والسلطة الفرنسية من القوانين..... 21

المبحث الثاني: قانون كليمنصو فيفري 1919

المطلب الأول:أسباب صدوره.....24

المطلب الثاني:مضمون القوانين.....25

المطلب الثالث:ردود الفعل من القانون.....26

المبحث الثالث:القانون الخاص 1947

المطلب الأول: عوامل صدوره.....33

المطلب الثاني:محتوى القوانين..... 34

المطلب الثالث:ردود الفعل حوله.....35

الفصل الثاني: المراسيم المتعلقة بالتجنيس

المبحث الأول: مرسوم كريميو 1870

المطلب الأول: ظروف صدور مرسوم كريميو 43

المطلب الثاني: محتوى مرسوم كريميو ونتائجه..... 45

المطلب الثالث: ردود الفعل على مرسوم كريميو..... 48

المبحث الثاني: مرسوم بلوم فيوليت1936

المطلب الأول: ظروف صدور المرسوم ودوافعه..... 52

المطلب الثاني: مضمون المرسوم وأهدافه.....54

المطلب الثالث: موقف الأحزاب الوطنية من المرسوم.....57

الفصل الثالث:منح الجنسية في تونس

المبحث الأول:القوانين الفرنسية الخاصة بالتجنيس في تونس

المطلب الأول:قوانين 1885-1898 64

المطلب الثاني:قانون أكتوبر 1910 66

المطلب الثالث: قانون ديسمبر 1923 67

المبحث الثاني:طرق التجنس في تونس

المطلب الأول:الأعراق المجنسون..... 69

المطلب الثاني : الفئات المجنسة حسب الوظائف.....72

المطلب الثالث:الاستيطان الفرنسي في تونس.....74

المبحث الثالث: ردود الفعل التونسية على التجنس

المطلب الأول:موقف الشعب التونسي 76

المطلب الثاني:موقف النخبة.....77

المطلب الثالث: رد فعل الأحزاب والجمعيات.....80

المطلب الرابع: موقف رجال الدين.....82

خاتمة 88

الملاحق.....93

قائمة المصادر والمراجع.....99

فهرس المحتويات **111**